

مَجْمُوعَةُ السُّنَنِ النَّبَوِيِّ وَعِلْمُهَا

(٢)

جَمْعُ الْمَحَدِّثِينَ
فِي

بَيَانِ عِلَالِ الْأَحَادِيثِ

تأليف

د. عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّبَّاحِ

ح) دار المحدث للنشر والتوزيع ، ١٤٢٥ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصباح ، علي بن عبدالله

جهود المحدثين في بيان علل الحديث / علي بن عبدالله الصباح ، الرياض ، ١٤٢٥ هـ

٢١٥ ص ؛ ٢٤×١٧ سم.

ردمك : ٩٩٦٠-٩٤٥٨-٧-١

١- الحديث - علل ٢- الحديث - الجرح والتعديل أ. العنوان

١٤٢٥ / ٥٢٦٢

ديوي ٢٣١،٣

رقم الإيداع : ١٤٢٥ / ٥٢٦٢

ردمك : ٩٩٦٠-٩٤٥٨-٧-١

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

شعبان

١٤٢٥ هـ



www.dar-almohadith.com

بريد إلكتروني : info@dar-almohadith.com

هاتف : ٤٧٣٦٢٦٤ / جوال : ٥٠٦٤٦٧٩٩٢

ص.ب. ٤٢٢٢٥ الرياض ١١٥٤١ المملكة العربية السعودية

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١]، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾. [الأحرز ب: ٧٠]

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا وَكُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ.

إِنَّ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ حِفْظَ دِينِهَا بِحِفْظِ كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] وَهَذَا الْوَعْدُ وَالضَّمَانُ بِحِفْظِ الذِّكْرِ يَشْمَلُ حِفْظَ الْقُرْآنِ، وَحِفْظَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ - الَّتِي هِيَ الْمَفْسَرَةُ لِلْقُرْآنِ وَهِيَ الْحِكْمَةُ الْمُنْزَلَةُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ [النساء: ١١٣]، - وَقَدْ ظَهَرَ مُصَدِّقُ ذَلِكَ مَعَ طَوْلِ الْمُدَّةِ، وَامْتِدَادِ الْأَيَّامِ، وَتَوَالِي الشُّهُورِ، وَتَعَاقِبِ السِّنِينَ، وَانْتِشَارِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَاتِّسَاعِ رُقْعَتِهِ، فَقَبِضَ اللَّهُ لِلْقُرْآنِ مَنْ يَحْفَظُهُ وَيَحَافِظُ عَلَيْهِ.

وأما السُّنَّةُ فَإِنَّ اللهَ تعالى -بفضلهِ ومنتَه وحكمته- وَفَّقَ لها حُقَاقاً عارفين، وجهابذةً عالمين، وصيارفةً ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتفرغوا لها، وأفنوا أعمارهم في تحصيلها، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيراً الجزاء وأوفره.

وقد خَلَّفَ لنا هؤلاء الأئمة الحُقَاق ثروةً علميةً زاخرةً، مَنْ تأملَ في فنونها وعلومها المختلفة عِلِمَ الجهدَ الشاقَّ، والصبرَ الطويلَ، الذي بذله سلفنا وعلماؤنا في جمعها، وبيانها والاستنباط منها، وتمييزِ ضعيفها من صحيحها، وبذل الغالي والنفيس في سبيلِ ذلك، و عِلِمَ أيضاً مقدار ما حَظِيَ به السلف من تأييدِ رباني وفضلِ إلهيٍّ وتوفيقِ سماويٍّ لَمَّا صَدَقُوا في الطلب والعلم والعمل والدعوة وصَبَرُوا على ذلك ﴿ ذَلِكْ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ [الجمعة: ٤].

ومن هذه الثروة العلمية وجوانبها جانب العناية بعلل الحديث وبيانها، فإنَّ لعلم علل الحديث دوراً كبيراً ودقيقاً في حفظ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وهو يحكي التطور النقدي عند نُقَاد الحديثِ وحُقَاقِهِ لَمَّا تنوعتْ وخفيتْ وغمضتْ أخطأً وأوهام الرواة، وسرتْ إلى روايات الثقات.

وهذا البحثُ الموسم بـ «جُهوْدُ المُحدِّثينَ في بيانِ عللِ الأحاديثِ» يكشفُ عن جوانب من عناية المُحدِّثين بهذا الفن، ودوره البارز في حفظ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، ويتكون البحث من:

- المُقدِّمة -وهي هذه-

-تمهيد وفيه مبحثان:

المبحثُ الأوَّل: تعريفُ العِللِ لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أهمية علم العلل وشرفه وعزته، وأسباب ذلك.

- الفصل الأول: ذكر أئمة العلل والمصنفين فيه من بداية القرن الثاني إلى نهاية القرن التاسع^(١)، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ذكر أئمة العلل والمصنفين فيه.

المبحث الثاني: المصنفات في العلل.

المبحث الثالث: أبرز الاستنتاجات العلمية، والملاحظات النقدية على ما تقدم.

- الفصل الثاني: أمثلة من دقائق تعليل النقاد للأحاديث.

- الفصل الثالث: جهود المعاصرين في بيان علم علل الحديث.

- الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث، وتوصيات مقترحة.

- أهم المصادر والمراجع.

- فهرس الموضوعات

وأختم هذه المقدمة بمقولة جميلة قالها المعلمي -رحمة الله عليه- (ت ١٣٨٦) عند ذكره لما قد يقاسيه المتقنون والمخلصون من محققي الكتب قال: «إن أحدهم ليتعب نحو هذا التعب في مواضع كثيرة جداً ولكنه في الغالب ينتهي إلى أحد أمرين: إما عدم الظفر بشيء فيكتفي بالسكوت، أو بأن يقول (كذا) أو نحوها، ولا يرى

(١) شرطي ذكر كل من وُصفَ بمعرفة العلل، أو صنف مصنفاً في العلل، فإن التصنيف فيه مظنة في الغالب - للمعرفة بهذا الفن الدقيق.

موجباً لذكر ما عاناه في البحث والتنقيب، وإما الظفرُ بنتيجة حاسمة فيقدمها للقراء لُقمة سائغة، ولا يهمل أن يشرح ما قاساه حتى حَصَلَ عليها، والله المستعان» .

وهذه المقولة تحكي واقع مواطن عديدة مرّت عليّ أثناء إعداد البحث أقف فيها متحيراً، وربما راجعتُ من أجل معلومة لا تتجاوز سطراً أو سطرين عشرات الكتب للتحقق منها، وهو «جهدُ المقل والقدر الذي واثاه ﴿ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ﴾ [الطلاق: ٧]، وإليه سبحانه وتعالى السؤال أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، مقتضياً لرضاه، وأن لا يجعل العلم حجة على كاتبه في دنياه وأخراه، وعلى الله قصد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل»^(١).

ولا يفوتني أن أنبه على أمرين:

الأوّل: أن هذا الكتاب في الأصل بحثٌ قدم لـ «ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية»^(٢).

الثاني: أن هذا الكتاب يغلب عليه الجانب النظري لهذا الفن، ولذا كتبتُ بحثاً

(١) مقتبس من مقدمة العلانيّ لكتابه نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليمين من الفوائد (ص ٣٦).

(٢) كانت هذه الندوة بعناية مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة في شهر ربيع الثاني من عام ١٤٢٥، والحق أن هذه الندوة كانت متميزة لأمر:

- أن الموضوعات التي طرحت فيها كانت شاملة ودقيقة لجميع مباحث السنة والسيرة النبوية. =
- شارك في الندوة ثمانون باحثاً - من مختلف الجامعات - من المتخصصين في السنة والسيرة النبوية ومن يشهد لهم بالتقدم في تخصصاتهم، وكانت فرصة حقيقية للتعارف، ومذاكرة العلم، وتبادل الخبرات والتجارب، وتوحيد الجهود في خدمة السنة النبوية.
- كثافة الحضور، بل من يتأخر عن بدء الجلسة قد لا يجد مقعداً، علماً أن هناك قاعتين.
- دقة التنظيم والترتيب.

وفي تقديري أن الباحث سيخرج من هذه الندوة بقناعة وهي أنه بالإمكان توحيد الأعمال في سبيل خدمة السنة النبوية سواء في إحياء التراث، أو في الدفاع عنها، فجزا الله القائمين على المجمع كل خير.

آخر يغلب عليه الجانب التطبيقي لهذا الفن سميته «المنهج العلمي في دراسة الحديث المعلن: دراسة تأصيلية»^(١) وأهم مباحثه مبحثان: الأول: خطوات دراسة الحديث المعلن، الثاني: قرائن الترجيح عند حفاظ الحديث ونقاده.

هذا وأسأل الله -عز وجل- بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل أعمالنا خالصةً لوجهه الكريم.

(١) سينشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود-إن شاء الله تعالى-.

تمهید

المبحث الأول تعريفُ العِلل لغةً واصطلاحاً

- تعريف العِلل لغةً:

قال ابنُ فارس: «عَلَّ: العين واللام أصولٌ ثلاثةٌ صحيحة: أحدها: تكرر أو تكرير، والآخر: عائق يعوق، والثالث: ضعف في الشيء، فالأوَّل: العِلل، وهي الشربة الثانية،... والأصل الآخر: العائق يعوق، قال الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه...، والأصل الثالث: العِلَّة: المرض، وصاحبها معتل...»^(١).

واسم المفعول من أعل «مُعَلَّ» ، واستعمل المحدثون في كلامهم لفظة معلول، قال العراقي: «والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث، في كلام الترمذي في جامعه، وفي كلام الدارقطني، وأبي أحمد بن عدي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي يعلى الخليلي، ورواه الحاكم في التاريخ، وفي علوم الحديث عن البخاري»^(٢)، واستعمال البخاري نقله الترمذي في العِلل الكبير عن البخاري^(٣).

غير أن كثيراً من أهل اللغة، وبعض المحدثين انتقدوا هذا الاستعمال، قال ابن الصلاح: «ويسميه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة»^(٤).

(١) معجم مقاييس اللغة (٤/١٢-١٤).

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٩٧).

(٣) العِلل الكبير للترمذي (ص ٢٠٦).

(٤) علوم الحديث (ص ٨١).

وقال ابنُ منظور: «استعمل أبو إسحاق لفظة المعلول في المتقارب من العروض والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول في مثل هذا كثيراً: قال ابنُ سيده: وبالجملة فلست منها على ثقة ولا على ثلج، لأن المعروف إنما هو أَعْلَهُ الله فهو مُعَلٌّ» (١).

إلا أن أهل اللغة أنفسهم ليسوا متفقين على تخطئة هذا الاستعمال، قال العراقي-بعد نقله كلام ابن الصلاح المتقدم-: «وقد تبعه عليه الشيخ محي الدين النووي فقال في مختصره: إنه لحن، واعترض عليه بأنه قد حكاه جماعة من أهل اللغة منهم قطرب فيما حكاه اللبلي، والجوهري في الصحاح، والمطرزي في المغرب» (٢)، واستعمل هذه اللفظة كبار أهل اللغة منهم: أبو إسحاق الزجاج كما تقدم في كلام ابن منظور (٣)، وقال الفيومي: «والعلة المرض الشاغل، والجمع علل مثل سدره وسدر، وأعله الله فهو معلول قيل من النواذر التي جاءت على غير قياس وليس كذلك، فإنه من تداخل اللغتين، والأصل أعله الله فَعُلَّ فهو مَعْلُول» (٤).

فما تقدم من عدم اتفاق أهل اللغة على تخطئة استعمال هذه الكلمة، واستعمال كثير من الأئمة المحدثين لها نستفيد أنها كلمة صحيحة لغوياً، وإن كان الأفصح استعمال كلمة معل.

- العلة والحديث المعل في الاصطلاح:

ترد كلمة علة، ومعلول في لسان المحدثين على معنيين:

- (١) لسان العرب (١١/٤٧١) مادة (عل).
- (٢) التقييد والإيضاح (ص ٩٦).
- (٣) انظر: التقييد والإيضاح (ص ٩٦)، فتح المغيث للسخاوي (١/٢٥٩)، توضيح الأفكار (٢/٢٥).
- (٤) المصباح المنير (ص ٤٢٦) مادة (عل).

المعنى الأوّل: معنى عام ويراد به الأسباب التي تقدح في صحة الحديث، المانعة من العمل به، قال ابن الصلاح: «اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمّى الترمذيّ النسخَ علةً من علل الحديث»^(١).

وما قاله ابنُ الصلاح ظاهر ففي كتابِ العلل لابن أبي حاتم، وكتاب العلل للدارقطني أمثلة كثيرة تدلُّ على ما قال، وكذلك في تطبيقات الأئمة المتقدمين، فالعلة عندهم لها معنى واسع وشامل، بحيث تشمل ما قاله ابن الصلاح، والمعنى الخاص الآتي الذكر.

المعنى الثاني: معنى خاص، وعرفه ابنُ الصلاح بقوله: «هو الحديث الذي اطلع فيه على علةٍ تقدحُ في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها»^(٢)، وعرفه ابنُ حجر بقوله: «هو حديثٌ ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح»^(٣).

وهذا المعنى هو مرادٌ من تكلم عن أهمية العلل ودقته وقلة من برز فيه، وهو المعنى الذي يتكلم عنه من كتب في علوم الحديث، وقد أشار الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث»^(٤) إلى هذا المعنى.

وهو نوعان:

(١) علوم الحديث (ص ٨٤)، وانظر: ألفية السيوطي شرح أحمد شاكر (ص ٥٩-٦٠).

(٢) علوم الحديث (ص ٨١).

(٣) فتح الباقي على ألفية العراقي (١/٢٢٦).

(٤) (ص ١٠٧).

النوع الأول: الاختلاف في إسناد الحديث كرفعه ووقفه، ووصله وإرساله، ونحو ذلك، أو الاختلاف في متن حديث كاختصار المتن، أو الإدراج فيه، أو تغيير المعنى ونحو ذلك، وهذا النوع هو الغالب على «علل الدارقطني».

النوع الثاني: العلة الغامضة في إسناد فرد ظاهره الصحة، وهذه العلة الغامضة لا يمكن أن يوضع لها ضابط محدد لأن لها صوراً كثيرة ومتعددة، وفي بعضها دقة وغموض، لا يعلمها إلا حذاق هذا الفن، وهذا النوع يكثر في كلام النقاد المتقدمين، وهم العمدة في الكلام عليه إذ أنهم - في الغالب - قد باشروا مكنن العلة والخطأ بأنفسهم: تارة بسؤال الراوي ونقده مباشرة، وتارة بالرحلة لجمع طرق الحديث والنظر في موضع الخطأ وغير ذلك.

وسيأتي في الفصل الثاني - إن شاء الله - أمثلة دقيقة على هذين النوعين.

المبحث الثاني

أهمية علم العِلل وشرفه وعزته، وأسباب ذلك

تعددت أقوال النقاد في بيان أهمية علم العِلل وشرفه وعزته ودقته، فمن الأقوال في ذلك:

- ١- قول عبدالرحمن بن مهدي: «لأن أعرف علة حديث - هو عندي - أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي»^(١)، وقوله: «إنكارنا للحديث عند الجهال كِهانة»^(٢).
- ٢- وقال علي بن المديني: «ربما أدركتُ علة حديث بعد أربعين سنة»^(٣).
- ٣- وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: «سمعتُ أبي يقول: جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنتُ أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قل من يفهم هذا! ما أعز هذا! إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا! وربما أشك في شيء أو يتخالجنى شيء في حديث فألى أن التقي معك لا أجِد من يشفيني منه، قال أبي: وكذلك كان أمري»^(٤).

(١) مقدمة علل الحديث لابن أبي حاتم (١٠/١) وعنده بلفظ (أكتب حديثاً ليس عندي)-، معرفة علوم الحديث (ص ١٤٠)، - الجامع لأخلاق الراوي (٢٩٤/٢).

(٢) علل ابن أبي حاتم (١٠/١).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢٥٧/٢).

(٤) مقدمة المرح والتعديل (ص ٣٥٦).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَيْضاً: «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: الَّذِي كَانَ يَحْسُنُ صَحِيحَ الْحَدِيثِ مِنْ سَقِيمِهِ وَعِنْدَهُ تَمَيِّزُ ذَلِكَ وَيَحْسُنُ عِلْلَ الْحَدِيثِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَبَعْدَهُمْ أَبُو زُرْعَةَ كَانَ يَحْسُنُ ذَلِكَ، قِيلَ لِأَبِي: فَغَيْرَ هَؤُلَاءِ تَعْرِفَ الْيَوْمَ أَحَدًا؟ قَالَ: لَا»^(١).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ: «سَمِعْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: جَاءَنِي رَجُلٌ مِنْ جِلَّةِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِ الْفَهْمِ مِنْهُمْ، وَمَعَهُ دَفْتَرٌ فَعَرَضَهُ عَلَيَّ، فَقُلْتُ فِي بَعْضِهَا: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ قَدْ دَخَلَ لِصَاحِبِهِ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ، وَقُلْتُ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، وَقُلْتُ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَقُلْتُ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ كَذِبٌ، وَسَائِرُ ذَلِكَ أَحَادِيثُ صَحَاحٍ، فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، وَأَنَّ هَذَا بَاطِلٌ، وَأَنَّ هَذَا كَذِبٌ، أَخْبَرَكَ رَاوِي هَذَا الْكِتَابِ بِأَنِّي غَلَطْتُ وَأَنِّي كَذَبْتُ فِي حَدِيثٍ كَذَا؟ فَقُلْتُ: لَا مَا أَدْرِي هَذَا الْجُزْءُ مِنْ رِوَايَةٍ مَنْ هُوَ، غَيْرَ أَنِّي أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بَاطِلٌ، وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذِبٌ، فَقَالَ: تَدْعِي الْغَيْبَ؟ قَالَ قُلْتُ: مَا هَذَا ادْعَاءُ الْغَيْبِ، قَالَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا تَقُولُ؟ قُلْتُ: سَلْ عَمَّا قُلْتُ مِنْ يَحْسُنُ مِثْلَ مَا أَحْسَنَ فَإِنْ اتَّفَقْنَا عَلِمْتَ أَنَّآ لَمْ نَجَازِفْ وَلَمْ نَقْلِهِ إِلَّا بِفَهْمٍ، قَالَ: مَنْ هُوَ الَّذِي يَحْسُنُ مِثْلَ مَا تَحْسُنُ؟ قُلْتُ: أَبُو زُرْعَةَ، قَالَ: وَيَقُولُ أَبُو زُرْعَةَ مِثْلَ مَا قُلْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: هَذَا عَجَبٌ.

فَأَخَذَ فَكَتَبَ فِي كَاغِذٍ أَلْفَاظِي فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ وَقَدْ كَتَبَ أَلْفَاظَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ أَبُو زُرْعَةَ فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ فَمَا قُلْتُ إِنَّهُ بَاطِلٌ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ كَذِبٌ، قُلْتُ: الْكَذِبُ وَالْبَاطِلُ وَاحِدٌ، وَمَا قُلْتُ إِنَّهُ كَذِبٌ قَالَ

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٣).

أبو زرعة : هو باطل ، وما قلت إنه منكر قال : هو منكر كما قلت ، وما قلت إنه صحاح قال أبو زرعة : هو صحاح ، فقال : ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما ، فقلت : فقد علمت أنا لم نجازف ، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا ، والدليل على صحة ما نقوله بأن ديناراً نبهرجاً ^(١) يحمل إلى الناقد فيقول هذا دينار نبهرج ، ويقول لدينار : هو جيد ، فإن قيل له : من أين قلت إن هذا نبهرج هل كنت حاضراً حين بهرج هذا الدينار؟ قال : لا ، فإن قيل له : فأخبرك الرجل الذي بهرجه أي بهرجت هذا الدينار؟ قال : لا ، قيل : فمن أين قلت إن هذا نبهرج؟ قال : علماً رزقت ، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك ، قلت له : فتحمل فصّ ياقوت إلى واحدٍ من البصراء من الجوهريين فيقول : هذا زجاج ، ويقول لمثله : هذا ياقوت ، فإن قيل له : من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قال : لا ، قيل له : فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً ، قال : لا ، قال : فمن أين علمت؟ قال : هذا علم رزقت ، وكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهياً لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه ^(٢) .

وقال محمد بن صالح الكيليني : « سمعتُ أبا زرعة وقال له رجل : ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال : الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علة ، ثم تقصد محمد بن مسلم بن وارة ، وتسأله عنه ، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علة ، ثم تقصد أبا حاتم فيعله ، ثم تميز كلام كل منّا على ذلك الحديث ، فإن وجدت بيننا خلافاً في علة ، فاعلم أن كلامنا تكلم

(١) النبهرج : هو الباطل ، والرديء من الشيء ، لسان العرب (٢/٢١٧).

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (ص ٣٤٩-٣٥١).

على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة، فاعلم حقيقة هذا العلم، قال: ففعل الرجل، فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام»^(١).

٤- وقال الحاكم أبو عبد الله: «ذكر النوع السابع والعشرين من علوم الحديث هذا النوع منه معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل... فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم»^(٢).

٥- وقال الخطيب البغدادي: «معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث»^(٣)، وقال أيضاً: «فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد»^(٤).

٦- وقال أبو عبد الله الحميدي: «ثلاثة كتب من علوم الحديث يجب الاهتمام بها: كتاب العلل، وأحسن ما وضع فيه كتاب الدارقطني، والثاني: كتاب المؤتلف والمختلف، وأحسن ما وضع فيه الإكمال للأثير ابن ماكولا، وكتاب وفیات المشايخ، وليس فيه كتاب»^(٥)»^(٦).

٧- وقال ابن الصلاح: «اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»^(٧).

(١) معرفة علوم الحديث (١١٣)، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٥٥-٢٥٦).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ١٤٠، ١٤٨).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٤).

(٤) المرجع السابق (٢/٢٥٧).

(٥) مراد الحميدي بقوله: «ليس فيه كتاب يريد كتاباً جامعاً وشاملاً لجميع الوفيات - بين ذلك ابن الصلاح، والذهبي -، وإلا فقد ألفت كتب كثيرة في معرفة الوفيات.

(٦) السير (١٩/١٢٤-١٢٥).

(٧) علوم الحديث (ص ٨١).

٨- وَقَالَ شيخ الإسلام ابن تيمية -عن أهل الحديث أنهم- : «يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها ويسمون هذا «علم علل الحديث» وهو من أشرف علومهم بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه»^(١).

٩- وَقَالَ ابن القيم : «ومعرفة هذا الشأن وعلله ذوقٌ ونورٌ يقذفه الله في القلب يقطعُ به من ذاقه ولا يشك فيه ، ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به ، وهذا كنقد الدراهم لأربابه فيه ذوق ومعرفة ليستا لكبار العلماء ، قَالَ مُحَمَّدُ بن عبد الله بن نمير : قَالَ عَبْدُ الرحمن بن مهدي : إِنَّ معرفة الحديث إلهام ، قَالَ ابن نمير : صَدَقَ لو قلتَ له : مِنْ أَيْنَ قلتَ ؟ لم يكن له جواب»^(٢).

١٠- وَقَالَ العلائي : «وهذا الفن أغمضُ أنواع الحديث ، وأدقها مسلكاً ، ولا يقومُ به إلا مَنْ منحه الله فهماً غايصاً ، وإطلاعاً حاوياً ، وإدراكاً لمراتب الرواة ، ومعرفة ثاقبة ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم كابن المديني ، والبخاري ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم وأمثالهم»^(٣).

١١- وَقَالَ ابن رجب : «فالجهاذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً ، وأوّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين ، ثم خلفه أيوب السخيتاني ، وأخذ ذلك عنه شعبة ، وأخذ عَنْ شعبة : يحيى القطان وابن مهدي ، وأخذ عنهما : أحمد وعلي بن المديني وابن معين ، وأخذ عنهم مثل : البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم ، وكان أبو زرعة في زمانه يقول : قل من يفهم هذا ! ما أعز هذا ! إذا رفعت هذا من واحد واثنين

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٢ ، ٣٥٣).

(٢) الفروسية (ص ٢٣٥).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٧٧٧).

فما أقلّ من تجد من يحسنُ هذا، ولما مات أبو زرعة قال أبو حاتم: ذهبَ الذي كان يحسن هذا المعنى، يعني: أبا زرعة ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا، وقيل له بعد موت أبي زرعة: يعرف اليوم واحد يعرف هذا؟ قال: لا، وجاء بعد هؤلاء جماعة منهم النسائي والعقيلي وابن عدي والدارقطني، وقلّ مَنْ جاء بعدهم مَنْ هو بارع في معرفة ذلك حتى قال أبو الفرج ابن الجوزي في أول كتابه الموضوعات: قل من يفهم هذا بل عُدَم، والله أعلم»^(١).

- وَقَالَ أَيْضاً: «وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنّ بساطه قد طوي منذ أزمان»^(٢).

- وَقَالَ أَيْضاً: «ذكرنا فيما تقدم في كتاب العلم شرف علم العلل وعزته، وأنّ أهله المتحقيقين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وقد قال أبو عبد الله بن منده: إنّنا خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفر يسير من كثير ممن يدعي علم الحديث»^(٣).

- وَقَالَ أَيْضاً-بعد ذكره حديث أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ ينام وهو جنب ولا يمس ماء-: «وهذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق. وأما الفقهاء المتأخرون: فكثيرٌ منهم نظر إلى ثقة رجاله فظنّ صحته، وهؤلاء يظنون أنّ كلّ حديثٍ رواه ثقة فهو صحيحٌ ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث»^(٤).

(١) جامع العلوم والحكم (ص ٢٤١-٢٤٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٤٦٧).

(٣) المرجع السابق (٢/٣٣٩).

(٤) فتح الباري لابن رجب (١/٣٦٢-٣٦٣).

١٢- وَقَالَ ابنُ حجر: «المُعَلَّل: وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، ومملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شعبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة...»^(١).

وكلام الأئمة والنقاد في أهمية هذا العلم، وشرفه، وعزته ودقته كثير، ولعل ما تقدم كافٍ في بيان ذلك.

ومن خلال ما تقدم من النقول يتبين أن أهمية علم العلل ترجع إلى عدة أسباب أبرزها أمران:

الأول: قلّة العلماء البارعين والتمكنين من هذا الفن، لعدة أسباب:

١- أن العلة أمر خفيّ فلا تدرك إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد، وتقدم كلام علي بن المديني، والخطيب البغدادي في ذلك.

٢- أن معرفة العلة ومأخذها يحتاج إلى دقة فهم وجودة فكر ونظر، قال ابن دقيق العيد- بعد أن طوّل النفس على حديث ابن عباس مرفوعاً إذا وقع الرجل بأهله وهي حائض فليتصدق بنصف دينار وبين علله وناقشها-: «إذا تنبّهت لهذه الدقائق التي ذكرناها في هذا الحديث ظهر لك احتياج هذا الفن إلى جودة الفكر والنظر، فإنّ الأمر ليس بالهين، لا كما يظنه قوم أنه مجرد حفظ ونقل لا يحتاج إلى غيرهما فيه»^(٢).

(١) نزّهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص ٤٣)، وانظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧١١).

(٢) الإمام (٣/ ٢٦٨).

٣- الحاجة في هذا الفن إلى الحفظ الواسع، والتقصي في جمع الطرق، قال ابن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»^(١)، وقال علي بن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»^(٢)، وقال يحيى بن معين: «اكتب الحديث خمسين مرة، فإن له آفات كثيرة»^(٣).

٤- الدقة في معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف. الثاني: أثر علم العلل الكبير في تصحيح الحديث وتضعيفه، خاصة لما تنوعت أخطاء وأوهام الرواة وخفيت وغمضت، وسرت إلى روايات الثقات بقصد- لأسباب عديدة- وبغير قصد.

قال ابن مفلّح: «... حديث أبي إسحاق من رواية الثوري وغيره فأجمع من تقدم من المحدثين ومن تأخر منهم أنه خطأ منذ زمان أبي إسحاق إلى اليوم... وبعض المتأخرين من الفقهاء الذين لا يعتبرون الأسانيد، ولا ينظرون الطرق يجمعون بينهما بالتأويل، فيقولون: لا يمس ماء للغسل، ولا يصح هذا، وفقهاء المحدثين وحفاظهم على ما أعلمتك»^(٤).

وقال ابن رجب: «اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هين لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

(١) الجامع لأخلاق (٢/٢٩٥-٢٩٦).

(٢) المرجع السابق (٢/٢١٢).

(٣) المرجع السابق.

(٤) تهذيب سنن أبي داود (١/١٥٤).

المبحث الثاني : أهمية علم العلل وشرفه وعزته ، وأسباب ذلك

والوجه الثاني : معرفة مراتب الثقات ، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف ، إمّا في الإسناد ، وإمّا في الوصل والإرسال ، وإمّا في الوقف والرفع ونحو ذلك ، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»^(١).

تنبيه :

ربما يُفهم من بعض الأقوال المتقدمة أنّ علم العلل يحصل في القلب من فراغ بدون عمل ولا طلب ، وهذا الفهم غير مراد قطعاً ، لكن لما كان علم العلل خفياً ودقيقاً وبحاجة إلى كثرة طلب ، وسعة حفظ ، وجودة فكر ودقة نظر ، وتوفيق من الله أولاً وآخرأ ، -وهو ما توفر لأولئك النقاد- أصبح عند من لا يحسنه نوعٌ من الكهانة والإلهام .

وهذا التوجيه يتبين من مجموع أقوالهم وأحوالهم ، فمن الخطأ أخذ جزء من الكلام وبناء الأحكام عليه ، فلا بدّ من ضم الكلام بعضه إلى بعض ليتضح ويتبين المراد ، ومما يوضح ذلك قول أبي حاتم لما قال له السائل : تدعي الغيب؟ قال : قلت : ما هذا ادعاء الغيب ، قال : فما الدليل على ما تقول؟ قلت : سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن فإن اتفقنا علمت أننا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم ، قال : من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت : أبوزرعة . . . »^(٢) فقول أبي حاتم « سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن » يدل على أنه علم يتعلم ويحسن معرفته من يأخذ بأسبابه ، وكذلك قول عبد الرحمن بن مهدي : «إنكارنا للحديث عند الجهال كهانة » ، فتأمل التعبير «بالجهال» أي ليس عندهم علم بهذا الفن .

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٦٣) .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (ص ٣٤٩-٣٥١) .

قال المعلمي: «وهذه» الملكة لم يؤتوها من فراغ، وإنما هي حصاد رحلة طويلة من الطلب، والسماع، والكتابة، وإحصاء أحاديث الشيوخ، وحفظ أسماء الرجال، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وبلدانهم، وتواريخ ولادة الرواة ووفياتهم، وابتدائهم في الطلب والسماع، وارتحالهم من بلد إلى آخر، وسماعهم من الشيوخ في البلدان، من سمع في كل بلد؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟، ثم معرفة أحوال الشيوخ الذين يحدث الراوي عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعاداتهم في التحديث، ومعرفة مرويات الناس عن هؤلاء الشيوخ، وعرض مرويات هذا الراوي عليها، واعتبارها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه.

هذا مع سعة الاطلاع على الأخبار المروية، ومعرفة سائر أحوال الرواة التفصيلية، والخبرة بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، وبمظنات الخطأ والغلط، ومداخل الخلل.

هذا مع اليقظة التامة، والفهم الثاقب، ودقيق الفطنة، . . وغير ذلك»^(١).

(١) النكت الجياد (١/١٠)، وانظر: مقدمة الجرح والتعديل (ب-ج)، (فتح المغيث (١/٢٧٣-٢٧٤).

الفصل الأول

ذكرُ أئمةِ العللِ والمصنفات فيه من
بدايةِ القرنِ الثاني إلى نهايةِ القرنِ التاسع

الفصل الأول

ذكر أئمة العلل والمصنفات فيه من
بداية القرن الثاني إلى نهاية القرن التاسع

ويشتمل هذا الفصل^(١) على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ذكر أئمة العلل والمصنفين فيه.

المبحث الثاني: المصنفات في العلل.

المبحث الثالث: أبرز الاستنتاجات العلمية، والملاحظات النقدية على ما تقدم.

(١) عُنيْتُ في هذا الفصل بذكر كلِّ من وُصِفَ بمعرفة العلل، أو صُنِّفَ مصنفًا في العلل.

المبحث الأول ذكر أئمة العلل والمصنفين فيه

سلكْتُ في هذا المبحث الطريقة الآتية :

١- ذكرتُ الأعلام أولاً اجمالاً : اسم العَلَم كاملاً وكنيته وموطنه ومولده ووفاته، ثم ذكرتهم على التفصيل : اسم العَلَم كاملاً وكنيته وموطنه ومولده ووفاته، وأذكر كلام النقاد في وصف هذا العَلَم بمعرفة العلل، وثنائهم عليه في هذا الفن، ومؤلفاته في العلل -إن وُجدت-، فإنْ كانَ كتابه مطبوعاً وضعتُ حرف «ط»، وأنه أني ربما استطردتُ في ذكر فوائد ونكت عن هذا الإمام وشيء من سيرته، وأذكر في الحاشية الدراسات عنه وعن جهوده في الحديث - حسب القدرة والنشاط-.

وسببُ ذكرِي الأعلام أولاً اجمالاً ثم تفصيلاً أني خشيتُ تشتتَ الذهن مع طول الفصل بين الأعلام في السرد التفصيلي، وكذلك يكون السرد الاجمالي كالفهرس والمدخل للسرد التفصيلي.

٢- رتبتُ الأعلام حسب وفياتهم.

وأنبه هنا أني لا أدعي الإحاطة - أو القرب منها- بجميع من وُصِفَ بمعرفة العلل أو صُتِفَ فيه، وإنما عملي هذا لبنةٌ تعقبُها -إن شاء الله- لبنات من الاستقراء

والجمع والتميز والنقد حتى يَأْتَسِقَ البناءُ ويكتمل، فمثل هذه الأعمال الموسوعية تحتاج إلى تنابع ومشاركة وتكميل والله الموفق والمعين.

أولاً: سرد مجمل لأئمة العلل والعارفين به :

- ١- مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ (٣٣ - ١١٠هـ).
- ٢- أَيُّوبُ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِي، أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ (٦٦ - ١٣١هـ).
- ٣- وَشَعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، أَبُو بَسْطَامٍ الْوَاسِطِيُّ ثُمَّ الْبَصْرِيُّ (٨٣ - ١٦٠هـ).
- ٤- وَيْحَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَانِ، أَبُو سَعِيدِ الْبَصْرِيُّ (١٢٠ - ١٩٨هـ).
- ٥- وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، أَبُو سَعِيدِ الْبَصْرِيُّ (١٣٥ - ١٩٨هـ).
- ٦- وَمُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ الْمَكِّيُّ نَزِيلُ مِصْرَ (١٥٠ - ٢٠٤هـ).
- ٧- وَمَنْصُورُ بْنُ سَلْمَةَ أَبُو سَلْمَةَ الْخَزَاعِيُّ الْبَغْدَادِيُّ (بعد ١٤٠ - ٢١٠هـ).
- ٨- وَالْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَغْدَادِيُّ (١٥٧ - ٢٢٤هـ).
- ٩- وَيْحَى بْنُ مَعِينٍ أَبُو زَكْرِيَا الْبَغْدَادِيُّ (١٥٨ - ٢٣٣هـ).
- ١٠- وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ (١٦١ - ٢٣٤هـ).
- ١١- وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ (؟ - ٢٣٤هـ).
- ١٢- وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ السَّرْحَسِيُّ (بعد ١٨٠ - ٢٣٥هـ).
- ١٣- وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه أَبُو يَعْقُوبَ النَّيْسَابُورِيُّ (١٦١ - ٢٣٩هـ).
- ١٤- وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُرُوزِيُّ نَزِيلُ بَغْدَادَ (١٦٤ - ٢٤١هـ).

- ١٥- ومُحمَّد بن عبد الله بن عمَّار أبو جعفر البغدادي نزيل الموصل (١٦٢-٢٤٢هـ).
- ١٦- وعبد الرحمن بن إبراهيم أبو سعيد الدمشقي يعرف بدُحَيْم (١٧٠-٢٤٥هـ).
- ١٧- وأحمد بن الحسن بن جُنَيْدب أبو الحسن الترمذي (؟-٢٤١ و٢٥٠هـ).
- ١٨- وأحمد بن حميد أبو زُرعة الجُرْجَانِي الصيدلاني (؟-؟هـ).
- ١٩- وأحمد بن صالح أبو جعفر المِصْرِي (١٧٥-٢٤٨هـ).
- ٢٠- وعَمْرُو بْنُ عَلِي الفلَّاس أبو حفص البصري (؟-٢٤٩هـ).
- ٢١- وعبد الله بن عبد الرحمن التميمي أبو محمد الدارمي (١٨١-٢٥٥هـ).
- ٢٢- ومُحمَّد بن إسماعيل الجعفيّ أبو عبد الله البخاريّ (١٩٤-٢٥٦هـ).
- ٢٣- ومُحمَّد بن يحيى الذُّهْلِيُّ أبو عبد الله التَّيْسَابُورِيُّ (بعد ١٧٠-٢٥٨هـ).
- ٢٤- ويحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن أبو زكريا الأندلسي (؟-٢٦٠هـ).
- ٢٥- ومسلم بن الحجاج القُشَيْرِي أبو الحسين التَّيْسَابُورِيُّ (٢٠٤-٢٦١هـ).
- ٢٦- ومُحمَّد بن علي بن حمزة أبو علي المروزيّ (؟-٢٦١هـ).
- ٢٧- ويعقوبُ بنُ شَيْبَةَ السَّدُوسِي أبو يوسف البصريّ، نزيل بغداد (١٨٢-٢٦٢هـ).
- ٢٨- وعبيدُ الله بنُ عبد الكريم أبو زُرعة الرَّازِيّ (١٩٤-٢٦٤هـ).

- ٢٩- وإسماعيل بن عبد الله بن مسعود أبو بشر الأصبهاني (١٩٠-٢٦٧هـ).
- ٣٠- وأحمد بن مُحَمَّد بن هانئ الأثرم أبو بكر البغدادي (؟-٢٧٣هـ).
- ٣١- وسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ).
- ٣٢- وبقية بن مخلد أبو عبد الرحمن الأندلسي (٢٠١-٢٧٦هـ).
- ٣٣- ومُحَمَّد بن إدريس الحنظليُّ أبو حاتم الرَّازيَّ (١٩٥-٢٧٧هـ).
- ٣٤- ومُحَمَّد بن عيسى أبو عيسى الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ).
- ٣٥- وعبد الرحمن بن عمرو أبو زُرْعَة الدمشقي (قبل ٢٠٠-٢٨١هـ).
- ٣٦- وأحمد بن محمد بن عيسى أبو العباس البرقي (٢٠٠-٢٨٠هـ).
- ٣٧- وإبراهيم بن الحسين أبو إسحاق الهمداني (قبل ٢٠٠-٢٨١هـ).
- ٣٨- وإبراهيم بنُ إسحاق أبو إسحاق الحربي البغدادي (١٩٨-٢٨٥هـ).
- ٣٩- وأحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبو بكر البصري (٢٠٦-٢٨٧هـ).
- ٤٠- ومُحَمَّد بن وَضَّاح المرواني أبو عبد الله القرطبي (١٩٩-٢٨٧هـ).
- ٤١- وإبراهيم بن نصر أبو إسحاق الأندلسي يعرف بابن أبرول (؟-٢٨٧هـ).
- ٤٢- وعبد الله بن أحمد بن حنبل أبو عبد الرحمن البغدادي (٢١٣-٢٩٠هـ).
- ٤٣- وعلي بن الحسين بن الجُنَيْد أبو الحسن الرَّازيَّ (؟-٢٩١هـ).
- ٤٤- وأحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار أبو بكر البصري (نيف عشرة

ومائتين-٢٩٢هـ).

- ٤٥- ومُوسَى بنُ هَارُونَ أَبُو عِمْرَانَ الْحَمَّالِ الْبَغْدَادِيَّ (٢٤١-٢٩٤هـ).
- ٤٦- وَعَبْدُ اللَّهِ بنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَلِيٍّ الْبَلْخِيَّ (٢٩٥-٢هـ).
- ٤٧- وَإِبْرَاهِيمُ بنُ أَبِي طَالِبٍ أَبُو إِسْحَاقَ النَّيْسَابُورِيَّ (٢٩٥-٢هـ).
- ٤٨- وَمُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكِنَانِي الْأَصْبَهَانِي ثُمَّ السَّمَرْقَنْدِيَّ (٢-٢هـ).
- ٤٩- وَأَحْمَدُ بنُ هَارُونَ أَبُو بَكْرٍ الْبَرْدِجِيَّ (بعد ٢٣٠-٣٠١هـ).
- ٥٠- وَجَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ أَبُو بَكْرٍ الْفَرِيَابِيَّ (٢٠٧-٣٠١هـ).
- ٥١- وَأَحْمَدُ بنُ شَعِيبٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيَّ (٢١٤-٣٠٣هـ).
- ٥٢- وَسَعِيدُ بنُ عُثْمَانَ أَبُو عُثْمَانَ الْأَعْنَاقِي الْأَنْدَلِسِيَّ (٢٣٣-٣٠٥هـ).
- ٥٣- وَمُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ حَيُّونَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْدَلِسِيَّ (٢-٣٠٥هـ).
- ٥٤- وَزَكَرِيَّا بنُ يَحْيَى السَّاجِي أَبُو يَحْيَى الْبَصْرِيَّ (٢١٧-٣٠٧هـ).
- ٥٥- وَمُحَمَّدُ بنُ جَرِيرٍ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيَّ (٢٢٤-٣١٠هـ).
- ٥٦- وَأَحْمَدُ بنُ يَحْيَى أَبُو جَعْفَرٍ التُّسْتَرِيَّ (٢-٣١٠هـ).
- ٥٧- وَمُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيْمَةَ أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيَّ (٢٢٣-٣١١هـ).
- ٥٨- وَأَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ أَبُو بَكْرٍ الْبَغْدَادِيَّ (٢٣٤-٣١١هـ).
- ٥٩- وَأَحْمَدُ بنُ عَمْرٍو الْأَلْبِيرِيَّ أَبُو جَعْفَرٍ الْأَنْدَلِسِيَّ (٢-٣١٢هـ).
- ٦٠- وَعَبْدُ اللَّهِ بنُ سُلَيْمَانَ بنِ الْأَشْعَثِ أَبُو بَكْرٍ السَّجِسْتَانِيَّ (٢٣٠-٣١٦هـ).

٦١- ومُحمَّد بن أبي الحسين بن عمَّار الجارودي أبو الفضل الهروي (؟-٣١٧هـ).

٦٢- ويحيى بن محمد بن صاعد أبو محمد البغدادي (٢٢٨-٣١٨هـ).

٦٣- وعبد الله بن محمد الكلاعي أبو مُحمَّد القرطبي يعرف بابن أخي رُفَّيع الصائغ (؟-٣١٨هـ).

٦٤- وأحمد بن عُمر بن جَوْصَاء أبو الحسن الدمشقي (؟-٣٢٠هـ).

٦٥- ومُحمَّد بن عَمْرُو العُقَيْلِيُّ أبو جعفر الحجازي (؟-٣٢٢هـ).

٦٦- وعبد الله بن مُحمَّد بن زياد أبو بكر النَّيسَابُوري (٢٣٨-٣٢٤هـ).

٦٧- وأحمد بن مُحمَّد الشَّرقيُّ أبو حامد النَّيسَابُوري تلميذ مسلم بن الحجاج (٢٤٠-٣٢٥هـ).

٦٨- وعبد الرحمن بن أبي حاتم أبو مُحمَّد الرَّازي (٢٤٠-٣٢٧هـ).

٦٩- وأحمد بن مُحمَّد أبو العباس بن عُقْدَةَ الكوفي (٢٤٩-٣٣٢هـ).

٧٠- ومُحمَّد بن يعقوب بن الأخرم أبو عبد الله النيسابوري (٢٥٠-٤٤٤هـ).

٧١- ووهب بن مَسْرَّة أبو الحزَم التميمي الأندلسي (حدود ٢٦٠-٣٤٦هـ).

٧٢- وعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصَّدفي (٢٨١-٣٤٧هـ).

٧٣- وحسين بن علي أبو علي النَّيسَابُوري (؟-٣٤٩هـ).

٧٤- ومُحمَّد بن أحمد العَسَّال أبو أحمد الأصبهاني (٢٦٩-٣٤٩هـ).

٧٥- وحسَّان بن محمد أبو الوليد القرشي النَّيسَابُوري (بعد ٢٧٠-٣٤٩هـ).

- ٧٦- وخالد بن سعد أبو القاسم الأندلسي (٢٩٠ تقريباً - ٣٥٢هـ).
- ٧٧- وإبراهيم بن مُحَمَّد بن حمزة أبو إسحاق الأصبهاني (بضع وسبعين ومائتين - ٣٥٣هـ).
- ٧٨- وسعيد بن عثمان أبو علي السَّكن المصري (٢٩٤ - ٣٥٣هـ).
- ٧٩- ومُحَمَّد بن حبان أبو حاتم البُستي (٢٧٠ - ٣٥٤هـ).
- ٨٠- ومُحَمَّد بن عُمَر التميمي أبو بكر البغدادي يعرف بابن الجُعَابي (٢٨٤ - ٣٥٥هـ).
- ٨١- وحمزةُ بن مُحَمَّد الكِنَاني أبو القاسم المصري (٢٧٥ - ٣٥٧هـ).
- ٨٢- وسليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠هـ).
- ٨٣- وعبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني ويعرف أيضا بابن القطان (٢٧٧ - ٣٦٠هـ).
- ٨٤- وإبراهيم بن محمد أبو إسحاق المزكى التَّيسَابُوريّ (٢٩٥ - ٣٦٢هـ).
- ٨٥- والحسين بن مُحَمَّد الماسَرُجسيّ أبو علي التَّيسَابُوريّ (٢٩٨ - ٣٦٥هـ).
- ٨٦- ومُحَمَّد بن مُحَمَّد الحجاجي أبو الحسين التَّيسَابُوريّ (٢٨٥ - ٣٦٨هـ).
- ٨٧- ومُخارق بن الحكم أبو الحكم الأندلسي (؟ - ٣٧٧هـ).
- ٨٨- ومُحَمَّد بن مُحَمَّد أبو أحمد الحاكم الكبير التَّيسَابُوريّ (٢٨٥ - ٣٧٨هـ).
- ٨٩- ومُحَمَّد بن المظفر أبو الحسين البغدادي (٢٨٦ - ٣٧٩هـ).
- ٩٠- وعبد الرحمن بن عبد الله الجوهرى أبو القاسم المصري (؟ - ٣٨١هـ).

- ٩١- وعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥هـ).
- ٩٢- وأحمد بن عبدان أبو بكر الشيرازي (٢٩٣ - ٣٨٨هـ).
- ٩٣- وعبد الله بن إبراهيم الأصيلي أبو محمد الأندلسي (٣٩٢-٩هـ).
- ٩٤- والحسن بن محمد أبو علي الرُّجَاجِيّ (؟-حدود ٤٠٠هـ).
- ٩٥- وإبراهيم بن مُحَمَّد بن عبيد أبو مسعود الدمشقي (؟-٤٠١هـ).
- ٩٦- وعبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قُطَيْس أبو المطرّف القرطبيّ (٣٤٨-٤٠٢هـ).
- ٩٧- وعلي بن مُحَمَّد المعافري أبو الحسين القاسبيّ (٣٢٤-٤٠٣هـ).
- ٩٨- ومُحَمَّد بن عبد الله الحاكم أبو عبد الله النَّيسَابُورِيّ (٣١٢-٤٠٥هـ).
- ٩٩- وعبد الغني بن سعيد الأزدي أبو مُحَمَّد المصري (٣٣٢-٤٠٩هـ).
- ١٠٠- ومحمد بن يحيى بن أحمد التميمي القرطبي المالكيّ أبو عبد الله بن الحذاء (٣٤٧-٤١٦هـ).
- ١٠١- وحمزة بن يوسف السهميّ أبو القاسم الجرجاني (٣٤٥ تقريباً - ٤٢٧هـ).
- ١٠٢- وإسحاق بن إبراهيم القَرَّاب أبو يعقوب الهروي (٣٥٢-٤٢٩هـ).
- ١٠٣- وأبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (٣٣٩-٤٣٠هـ).
- ١٠٤- وعَبْدُ بنُ أحمد أبو ذَرُّ الهرويّ (٣٥٥-٤٣٥هـ).
- ١٠٥- والخليل بن عبد الله الخليليّ أبو يعلى القزويني (٣٦٧-٤٤٦هـ).

١٠٦- ومُحمَّد بن إبراهيم أبو عبد الله الأنصاري الأندلسي المعروف بابن شُقَّ الليل (حدود ٣٨٠-٤٥٥هـ).

١٠٧- وعلي بن أحمد بن حَزْم أبو مُحمَّد الأندلسي الظاهري (٣٨٤-٤٥٦هـ).

١٠٨- وأحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ).

١٠٩- وأحمد بن مغيث أبو جعفر الأندلسي (٤٠٦-٤٥٩هـ).

١١٠- وأحمد بن علي الخطيب أبو بكر البغداديّ (٣٩٢-٤٦٣هـ).

١١١- ويوسف بن عبد الله بن عبد البر أبو عَمَر القرطبيّ (٣٨٦-٤٦٣هـ).

١١٢- وسليمان بن خلف الباجيّ أبو الوليد القرطبيّ (٤٠٣-٤٧٤هـ).

١١٣- ومُحمَّد بن أبي نصر فتوح الحميدي أبو عبد الله الأندلسي، الظاهري، صاحب ابن حزم وتلميذه (قبل سنة ٤٢٠-٤٨٨هـ).

١١٤- وعبد الله بن يوسف أبو محمد الجُرْجانيّ (٤٠٩-٤٨٩هـ).

١١٥- والحسين بن مُحمَّد أبو علي الجياني الأندلسي (٤٢٧-٤٩٨هـ).

١١٦- ومُحمَّد بن حيدرة بن مَفْوَز المعافريُّ أبو بكر الشاطبي (٤٦٣-٥٥٥هـ).

١١٧- ومُحمَّد بن طاهر أبو الفضل القيسراني (٤٤٨-٥٠٧هـ).

١١٨- والحسين بن محمد بن فيرّه أبو علي الصّدفي الأندلسي (٥١٤-؟هـ).

- ١١٩- وغالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي أبوبكر الأندلسي (٤٤١-٥١٨هـ).
- ١٢٠- وعبد الله بن أحمد بن يزْبُوع أبو مُحَمَّد الأندلسي (٤٤٤-٥٢٢هـ).
- ١٢١- وعبدُ العزيز بنُ محمد أبو محمد الأَطْرُوش الأندلسي (؟-٥٢٤هـ).
- ١٢٢- وأحمد بن طاهر أبو العباس الدَّاني الأندلسيَّ (٤٦٧-٥٣٢هـ).
- ١٢٣- وأحمد بن عبد الرحمن أبو جعفر البِطْرُوجي الأندلسي (؟-٥٤٢هـ).
- ١٢٤- ومُحمَّد بن عبد الرحمن بن صقاله أبو عبد الله الغرناطيَّ (٥٠٠-٥٤٤هـ).
- ١٢٥- وأحمد بن مسعود القيسي أبو جعفر الأندلسي (٥٠٥-٥٥٨هـ).
- ١٢٦- ومحمدُ بنُ أبي بكر أبو موسى المدني الأصبهاني (٥٠١-٥٨١هـ).
- ١٢٧- وعبدُ الحق بنُ عبد الرحمن الأزدي أبو محمَّد الإشبيلي، ويعرف بابن الخراط (٥١٠-٥٨١هـ).
- ١٢٨- وعبد الرحمن بن محمد أبو القاسم الأندلسي يعرف بابن حُبَيْش (٥٠٤-٥٨٤هـ).
- ١٢٩- ومُحمَّد بن موسى أبو بكر الحازمي الهَمْداني (٥٤٨-٥٨٤هـ).
- ١٣٠- وعبد الرحمن بن علي أبو الفرج بن الجوزيُّ البغداديَّ (٥١٠-٥٩٧هـ).
- ١٣١- وعلي بن مُحمَّد الكتامي أبو الحسن المغربيَّ المعروف بابن القطان (٥٦٢-٦٢٨هـ).
- ١٣٢- ومُحمَّد بن أبي يحيى المراكشيَّ أبو عبد الله بن المَوَّاق (؟-٦٤٢هـ).

الفصل الأول

- ١٣٣- وعثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو بن الصلاح الشهرزوريّ (٥٧٧-٦٤٣هـ).
- ١٣٤- ومُحمَّد بن عبد الواحد أبو عبد الله الضياء المقدسي (٥٦٩-٦٤٣هـ).
- ١٣٥- وعبد العظيم بن عبد القوي زكي الدين أبو محمد المنذري الشامي ثم المصري (٥٨١-٦٥٦هـ).
- ١٣٦- وأحمد بن محمد الكسَّار أبو عبد الله الوسطي ثم البغداديّ (٦٢٦-٦٩٨هـ).
- ١٣٧- ومُحمَّد بن علي أبو الفتح تقي الدين القشيري المنفلوطي المعروف بابن دقيق العيد (٦٢٥-٧٠٢هـ).
- ١٣٨- ومسعود بن أحمد الحارثي أبو مُحمَّد المصري (٦٥٢-٧١١هـ).
- ١٣٩- ومُحمَّد بن عُمر بن رُشيد أبو عبد الله الفُهري (٦٥٧-٧٢١هـ).
- ١٤٠- وعبد الله بن عبد الحليم بن تيمية الدمشقيّ (٦٦٦-٧٢٧هـ).
- ١٤١- ومُحمَّد بن علي أبو المعالي الزمَّلكاني (٦٦٧-٧٢٧هـ).
- ١٤٢- وأحمد بن عبد الحليم أبو العباس تقي الدين بن تيمية الدمشقيّ (٦٦١-٧٢٨هـ).
- ١٤٣- ومُحمَّد بن محمد بن محمد أبو الفتح اليعمريّ الأندلسي ثم المصري ابن سيّد الناس (٦٧١-٧٣٤هـ).
- ١٤٤- ويوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزّي الحافظ (٦٥٤-٧٤٢هـ).

١٤٥- ومُحمَّد بن أحمد بن عبد الهادي أبو عبد الله شمس الدين الدمشقيّ (٧٠٥-٧٤٤هـ).

١٤٦- ومُحمَّد بن أحمد أبو عبد الله الذهبيّ الحافظ (٦٧٣-٧٤٨هـ).

١٤٧- ومُحمَّد بن أبي بكر أبو عبد الله شمس الدين الشهير بابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ).

١٤٨- وخليل بن كيكليدي أبو سعيد صلاح الدين العلانيّ الدمشقيّ (٦٩٤-٧٦١هـ).

١٤٩- وأحمد بن الحسن المقدسي ثم الدمشقي المعروف بابن قاضي الجبل (٦٩٣-٧٧١هـ).

١٥٠- وإسماعيل بن عُمر بن كثير أبو الفداء الدمشقيّ (٧٠١-٧٧٤هـ).

١٥١- وعبدُ الرحمن بن أحمد بن رَجَب أبو الفَرَج الدمشقيّ (٧٣٦-٧٩٥هـ).

١٥٢- وعبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل العراقي (٧٢٥-٨٠٦هـ).

١٥٣- ومحمد بن موسى أبو البركات وأبو المحاسن المراكشيّ الأصل المكيّ (٧٨٩-٨٢٣هـ).

١٥٤- وأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل شهاب الدين العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ).

ثانياً: سرد تفصيلي لأئمة العلل والعارفين به:

فمن أئمة العلل والعارفين به:

(١)

١- محمد بن سيرين، أبو بكر البصري (٣٣- ١١٠) (١):

متفقٌ على ثقته وجلالته وإتقانه، قال الذهبي: «الإمام الرباني... كَانَ فقيهاً إماماً غزير العلم، ثقةً ثبتاً، علامة في التعبير، رأساً في الورع» (٢).

وله في العلم والحديث صفاتٌ ومزايا قلماً تجتمعُ لغيره، منها:

١- لا يروي إلا عن ثقة، قال ابن عبد البر: «أجمع أهل العلم بالحديث أن ابن سيرين أصحُّ التابعين مراسل، وأنه كَانَ لا يروي ولا يأخذ إلا عن ثقة، وأن مراسله صحاح كلها ليس كالحسن وعطاء في ذلك» (٣).

٢- لا يدلّس، قال علي بن المديني: «كَانَ لا يُدلّس» (٤).

٣- لا يرى الرواية بالمعنى، قال ابن عون: «أدركتُ ستّة: ثلاثة منهم يشددون

(١) تهذيب الكمال (٣٤٤/٢٥)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٣).

وإلى الآن لم أجد دراسة متخصصة تبين جهود ابن سيرين في الحديث وعلومه، وقد طرح هذا الموضوع-كبحثٍ علمي أكاديمي- على طلابي وطالباتي في مرحلة الماجستير-جامعة الملك سعود- فقدمت طالبة مخطوطاً بعنوان الإمام محمد بن سيرين وجهوده في الحديث وبدأت تعمل فيه- وفقها الله وأعانها - بإشراف زميلنا د. خالد الدريس، وهناك رسالتان علميتان في الفقه عن ابن سيرين نوقشتا في جامعة أم القرى.

(٢) تذكرة الحفاظ (٧٨/١).

(٣) التمهيد (٣٠١/٨).

(٤) المعرفة والتاريخ (٥٥/٢).

في الحروف، وثلاثة يرخصون في المعاني، وكان أصحاب الحروف: القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة ومحمد بن سيرين، وكان أصحاب المعاني: الحسن والشعبي والنخعي^(١)، وقال هشام بن حسان: «كَانَ ابْنُ سِيرِينَ إِذَا حَدَّثَ لَمْ يَقْدَمْ وَلَمْ يُؤْخَرْ، وَكَانَ الْحَسَنُ إِذَا حَدَّثَ قَدَّمَ وَأَخَّرَ»^(٢).

٤- مِنْ أَوَائِلِ التَّابِعِينَ نَقْدًا لِلرَّوَاةِ، قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «فَالْجَهَابُذَةُ النَّقَادُ الْعَارِفُونَ بَعْلِلِ الْحَدِيثِ أَفْرَادٌ قَلِيلٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ جَدًّا، وَأَوَّلُ مَنْ اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم خلفه أيوب السخيتاني...»^(٣)، وقال: «وابن سيرين -رضي الله عنه- هو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم، وقد روى عنه من غير وجه أنه قال: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينَ فَانظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ دِينَ فَلْيَنْظُرِ الرَّجُلُ عَمَّنْ يَأْخُذُ دِينَهُ، قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ قُلْتُ لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: تَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ التَّابِعِينَ كَانَ يَنْتَقِي الرِّجَالَ كَمَا كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَنْتَقِيهِمْ؟ فَقَالَ -بِرَأْسِهِ-: أَيْ لَا، قَالَ يَعْقُوبُ: وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ: كَانَ مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي الْحَدِيثِ وَيَفْتَشُّ عَنْ الْإِسْنَادِ وَلَا نَعْرِفُ أَحَدًا أَوْلَ مِنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ثُمَّ كَانَ أَيُّوبُ وَابْنُ عَوْنٍ ثُمَّ كَانَ شُعْبَةُ ثُمَّ كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، قُلْتُ لِعَلِيٍّ: فَمَا لَكَ بِأَنْسٍ؟ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ قَالَ: مَا كَانَ أَشَدَّ انْتِقَاءَ مَالِكِ الرِّجَالَ»^(٤). وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «فَأَوَّلُ مَنْ زَكَّى وَجَرَّحَ

-
- (١) الكفاية (ص ١٨٦)، وانظر: العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٣٩١)، تاريخ مدينة دمشق (٤٩/ ١٨٠).
 (٢) سنن الدارمي (١/ ١٠٥).
 (٣) جامع العلوم والحكم (ص: ٢٤١).
 (٤) شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٥)، وانظر أمثلة على نقده في مقدمة العقيلي لكتابه الضعفاء (١/ ٦-٨، ١٠، ١٢).

عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي، وابن سيرين^(١).

٥- لم يَكُتُبْ ولم يحدّث من كتاب، فهو شديد الحفظ لحديثه، قال ابن عون: «قال محمد: ما كتبت شيئاً قط»^(٢)، وقال ابن سيرين أيضاً: «لو كنت متخذاً كتاباً لاتخذت رسائل النبي ﷺ»^(٣)، وقال يونس بن عبيد: «كان الحسن يكتُبُ ويكتب، وكان ابن سيرين لا يكتُب ولا يُكتب»^(٤)، وقال أحمد بن حنبل: «لقد كان مذهب محمد بن سيرين وأيوب وابن عون ألا يكتبوا»^(٥)، وقال عاصم الأحول: «أتينا ابن سيرين بكتاب فقال: لا يبيت عندي»^(٦)، وكان يميز كتابة الحديث للحفظ ثم يمحي، قال يحيى بن عتيق: «عن محمد بن سيرين أنه كان لا يرى بكتاب الحديث بأساً فإذا حفظه محاه»^(٧)، وأما القصة التي رواها يعقوب بن سفيان الفسوي عن علي بن المديني أنه قال: «أتاني رجل من ولد محمد بن سيرين بكتاب محمد بن سيرين عن أبي هريرة... كان كتاباً في رق عتيق وكان عند يحيى بن سيرين، كان محمد لا يرى أن يكون عنده كتاب...»^(٨)، فإما أن تعلّ ياهام ولد محمد بن سيرين^(٩) - وهو الأقرب - أو يقال: إنّ هذا الكتاب كُتِبَ عن محمد،

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (١٧٢).

(٢) المحدث الفاضل (٣٨١).

(٣) سنن الدارمي (١/١٣١).

(٤) المرجع السابق.

(٥) علل الحديث ومعرفة الرجال (١/٧١).

(٦) المرجع السابق (٢/١١٠).

(٧) المحدث الفاضل (٣٨٢)، تقييد العلم (٦٠).

(٨) المعرفة والتاريخ (٢/٥٤) ومن طريقه: الخطيب في الجامع (١/٢٧٢)، والسمعاني في أدب

الإملاء (١٧٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/١٨٨).

(٩) ربما يكون بكار بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سيرين البصري (ت ٢٢٤ هـ)، وهو ضعيف

جداً - الكامل (٢/٤٥)، اللسان (٢/٤٤) -.

وكان يحتفظ به أخوه يحيى والله أعلم^(١).

٦- لا يفتي برأيه، وَقَالَ أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ: «كَانَ ابْنُ سِيرِينَ لَا يَقُولُ بِرَأْيِهِ إِلَّا شَيْئاً سَمِعَهُ»^(٢).

ومحمد بن سيرين من الأئمة الذين ينبغي العناية بدراسة مناهجهم عموماً، والحديث خصوصاً، فإنَّ التقعيد والتأصيل يَبْنِي في كلامه، وأثره العلمي والنقدي على تلاميذه وَمَنْ بعدهم واضح، ولعلَّ الله أن ييسر لي تتبع ما نقل عنه في ذلك ودراسته، وبيان أثره في الحديث ونقد الرجال^(٣).

(٢)

٢- وأيوب بن أبي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِي، أبو بكر البصري (٦٦-١٣١)^(٤):

متفقٌ على ثقته وجلالته وإتقانه، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ أَيُّوبُ ثِقَةً ثَبَتًا فِي الْحَدِيثِ، جَامِعًا، عَدْلًا، وَرِعًا، كَثِيرَ الْعِلْمِ، حُجَّةً»^(٥)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «ثِقَةٌ لَا

(١) فائدة: قَالَ الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ): «وإنما كره الكتابَ من كره من الصدر الأول لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولثلا يعتمد الكاتب فيهمله، أو يرغب عَنْ تحفظه والعمل به فأما الوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون فإنَّ تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفي والدليل على وجوبه أقوى». المحدث الفاضل (ص ٣٨٦).

(٢) سنن الدارمي (٩٥/١).

(٣) وتقدم أنَّ هناك طالبة تكتب رسالة علمية حديثة عن ابن سيرين.

(٤) شرح علل الترمذي (١/٣٣٥)، جامع العلوم والحكم (ص ٢٤١-٢٤٢)، وعنه دراسة بعنوان الإمام أيوب بن أبي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِي سيد العلماء في زمانه لشيخنا الدكتور: سليمان العريني، طبع سنة ١٤١٩، مكتبة الرشد، وكذلك أحاديث الإمام أيوب السَّخْتِيَانِي لإسماعيل القاضي (ت ٢٨٢) تحقيق: د. سليمان العريني، طبع سنة ١٤١٩، مكتبة الرشد.

(٥) الطبقات (٧/٢٤٦-٢٥١).

الفصل الأول

يُسأل عَنْ مثله»^(١)، وَقَالَ شعبة: «كَانَ أَيُّوبُ يَشْكُ فِي عَامَةِ حَدِيثِهِ»^(٢)، وَقَالَ أَيْضاً: «شَكَّ أَيُّوبُ وَيُونُسُ وَابْنُ عَوْنٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ يَقِينٍ قَوْمٍ كَثِيرٍ»^(٣).

وتقدم قول ابن رجب: «فالجهاذة النقاذ العارفون بعلل الحديث أفراد قليل» من أهل الحديث جداً، وأوّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم خلفه أيوب السخيتاني...».

□ فائدة:

لا بدّ هنا من توضيح معنى الشك الذي وُصِفَ به أيوب السخيتاني ووصف به غيره من الثقات المتقين^(٤)، فالشك عند المحدثين نوعان:

١- شكٌ ناتج عَنْ قِلَّةِ الضبط -وهو متفاوتٌ تفاوتاً كبيراً-.

٢- شكٌ ناتج عَنْ مزيد الإتيان والورع وزيادة الاطمئنان على حديث

(١) الجرح (٢/٢٥٥-٢٥٦ رقم ٩١٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣/٢٢٤).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٣١/٣٤٠).

(٤) من ذلك :

- قول أبي زرعة الدمشقي: «سمعتُ أبا نعيم يقول: كَانَ مَسْعَرُ شَكَاكَا فِي حَدِيثِهِ، وَلَيْسَ يَخْطِئُ فِي شَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ إِلَّا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ» تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٤٧٢)، السير (٧/١٧٣).

- وقول سفيان بن عيينة: «قالوا للأعمش: إن مَسْعَرًا يَشْكُ فِي حَدِيثِهِ قَالَ: شَكَّ مَسْعَرٌ كَيَقِينُ غَيْرِهِ» حلية الأولياء (٧/٢١٢)، السير (٧/١٦٥).

- وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ الْحَسَنِ: «قِيلَ لِمَسْعَرِ بْنِ كِدَامَ: مَا أَكْثَرَ تَشَكُّكَ، قَالَ: تِلْكَ مَحَامَاةٌ عَلَى الْيَقِينِ» العلل ومعرفة الرجال (٢/٣٢٩)، المحدث الفاضل (ص ٥٥٢).

- وقول عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سمعتُ أبا يذكر يحيى بن يحيى النيسابوري فأثنى عليه خيراً، وَقَالَ: مَا أَخْرَجْتُ خَرَّاسَانَ بَعْدَ ابْنِ الْمُبَارَكِ مِثْلَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى كُنَّا نَسْمِيهِ يَحْيَى الشَّكَّاكُ مِنْ كَثْرَةِ مَا كَانَ يَشْكُ فِي الْحَدِيثِ» العلل ومعرفة الرجال (٣/٤٣٧)، الجرح والتعديل (٩/١٩٧).

رسول الله ﷺ، فهذا الصنف من الرواة يريد أداء الحديث بألفاظه كما سمعه تماماً:

- فیراعی التقديم والتأخیر: من ذلك ما ورد في أثر ابن عباس قوله: «فليصم يوماً مكانه أو قال: مكانه يوماً- شك مسعر -»^(١)، وقال هشام بن حسان: «كَانَ ابن سيرين إذا حَدَّثَ لم يقدِّم ولم يؤخِّر، وكان الحسن إذا حَدَّثَ قدم وأخَّر»^(٢)، وقال يزيد بن زريع: «أنا لا أقدم ألفاً ولا واوا»^(٣).

- ويراعي الكلمة: من ذلك ما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال من قال حين يأوي إلى فراشه: «... غفر الله ذنوبه أو خطاياهم- شك مسعر -»^(٤)، وفي حديث البراء يقول: «إنَّ لابن رسول الله ﷺ المتوفى لمرضعة في الجنة أو ظئرا- شك مسعر -»^(٥).

وقال الحميدي: حدثنا سفيان قال: حدثنا أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أبي العجفاء السلمي قال سمعت عمر بن الخطاب يقول: ألا لا تغلوا صدق النساء... ولكن قولوا: كما قال رسول الله ﷺ أو كما قال محمد ﷺ: مَنْ قُتِلَ في سبيل الله فهو في الجنة.

قال سفيان: كَانَ أيوبُ أبدأً يشكُّ فيه هَكَذَا: أو، قال سفيان: فَإِنْ كَانَ حمادُ بنُ زيد حَدَّثَ بِهِ هَكَذَا و إلا فلم يحفظ^(٦).

(١) سنن البيهقي الكبرى (٤/ص ٢٨١).

(٢) سنن الدارمي (١/١٠٥).

(٣) الجرح والتعديل (٩/٢٦٤).

(٤) صحيح ابن حبان (الإحسان ج ١٢/ص ٣٣٨ رقم ٥٥٢٨).

(٥) الطبقات الكبرى (١/١٤١).

(٦) المسند (١٣/١ رقم ٢٣)، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١/٢٨٣).

يعني سفيان أنَّ أيوبَ يروي حديث عمر بلفظ: «قولوا كما قال رسول الله ﷺ أو كما قال محمد ﷺ» على الشك، فإنَّ كَانَ حماد بن زيد رواه على الشك فقد أصاب لفظ أيوب.

- ويراعي ألفاظ التحمل بدقة فلا يكتفي مثلاً بتأدية أي صيغ تدل على السماع، بل لا بد من اللفظ الذي سمعه من شيخه: حدثنا، سمعت، أخبرنا، ويراعي التفرقة بين حدثنا وحدثني قَالَ ابنُ عون: «كَانَ ابنُ سيرين يقول تارةً حدثني أبو هُرَيْرَةَ، وتارةً حدثنا، فقلتُ له: كيف هذا يا أبا بكر؟ فَقَالَ: أَكُونُ وحدي فأقول: حدثني، وأكون مع غيري فأقول: حدثنا»^(١).

- حتى اللحن يرويه كما سمعه، قَالَ أشعث: «كنتُ أحفظ عَنْ الحسن وابن سيرين والشعبي: فأما الحسنُ والشعبي فكانا يأتیان بالمعنى، وأما ابنُ سيرين فكان يحكي صاحبه حتى يلحن كما يلحن»^(٢).

وفي الصحيحين أمثلة كثيرة لشك المتقنين - من نحو ما تقدم - يتعجب القارئ من دقتها وشدة التحرز فيها.

فما سبق من الفروق والمعاني مما قد يتجاوز فيه الثَّقَات في العادة ويذكرون ما يدل عليه ويكون بمعناه كما قَالَ محمد بن سيرين: «كنتُ أسمعُ الحديث من عشرة: المعنى واحد واللفظ مختلف»^(٣)، لكن هذا النوع من الرِّوَاة الثَّقَات المتقنين يتحرزون منه لذا تجد أن غالب هؤلاء الموصفين بالشك عندهم صالح بارع، وورع كبير، وتقى عظيمة وتحرز شديد حال الرواية^(٤).

ومن علامة هؤلاء المتقنين عند الشك نقصان الرواية قَالَ العلاني: «الأمر السادس: أن ينظرَ إلى هذا الذي أرسلَ الحديثُ فإن كَانَ إِذَا شَرَكَ غيره من الحفاظ

(١) فتح المغيث (٤٤/٢) وَقَالَ: «أخرجه ابنُ أبي خيثمة».

(٢) الكفاية (ص ١٨٦).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٠٦).

(٤) وقد عقد الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٥٤٩) باباً قَالَ فيه: «باب من كَانَ يتهيب الرواية ويتوقاها ويكثر التشكك».

في حَدِيث وافقه فيه ولم يخالفه دلّ ذلك على حفظه ، وإن كَانَ يخالف غيره من الحفاظ فإن كانت المخالفة بالنقصان إما بنقصان شيء من متنه أو بنقصان رفعه أو بإرساله كَانَ في هذا دليل على حفظه وتحريه كما كَانَ يفعلُه الإمام مالك رحمه الله كثيرا ، قَالَ الشافعي رحمه الله : النَّاس إِذَا شَكُوا فِي الْحَدِيث ارتفعوا ، ومالك إِذَا شَك فِيهِ انخفض . يشير إلى هذا المعنى ^(١) .

وَقَالَ الشافعيُّ -أثناء كلامه عَنْ المرسل المقبول- : «ويكون إِذَا شَرِكَ أَحَدًا من الحفاظِ فِي حَدِيث لم يخالفه ، فَإِنْ خالفه وَجَد حديثه أَنْقَصَ كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه» ^(٢) .

وَقَالَ ابنُ رَجَب : «ورخص طائفةٌ في النقص في الْحَدِيث للشك فيه دون الزيادة منهم مجاهد وابن سيرين ، وروى أيضا عَنْ مالك أَنه كَانَ يترك منه كل ما شك فِيهِ» ^(٣) .

وَقَالَ الذهبي - تعليقا على قول ابن عدي أَنَّ ثقات البغداديين يرفعون الموقوف ، ويصلون المرسل ، ويزيدون في الإسناد - : «قلتُ : بئسَ الخصال هذه ! ، ويمثلها ينحط الثقة عَنْ رتبة الإحتجاج به ، فلو وَقَفَ الْمُحَدِّث المرفوعَ أو أرسلَ المتصلَ لَسَاغَ لَهُ كَمَا قِيلَ : انقص مِنْ الْحَدِيث ولا تزُد فِيهِ» ^(٤) .

وإنما أَطْلُتُ في بيان الشك لأنِّي لم أرَ من حرَّرَ الفرقَ بين نوعي الشك عند المحدثين ، وخشيةً من عدم ملاحظة الفرق عند النظر في تراجم الرُّوَاة مما قد يوقع الباحث في لَبْسٍ ، ولو أُطْلِقَ على شك المتقين الشك الاطمئنان ، أو الشك التحريزي

(١) جامع التحصيل (ص ٤٤) .

(٢) الرسالة (ص ٤٦٣) .

(٣) شرح علل الترمذي (١/ ٤٣٠) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١٣) .

لكان ذلك أدق- في رأيي -.

(٣)

٣- وشعبةُ بنُ الحجاج، أبو بسطام الواسطي ثم البصري (٨٣-١٦٠) (١):

قَالَ ابْنُ رَجَب: «وهو أَوَّل من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عَنْ دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تَبِعْ له في هذا العلم» (٢)، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِم: «بَابُ ما ذُكِر من معرفة شعبة بعلل الحديث صحيحه وسقيمه وما فسر من ذلك» (٣)، ثم سرد له جملةً من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن.

قلتُ: وأخبار شعبة بن الحجاج في نقد الأحاديث والرجال كثيرة منها:

قَالَ حمادُ بْنُ زَيْد: كلمنا شُعْبَةَ في أَبَانِ بْنِ أَبِي عِيَاشٍ (٤) وسألناه الكف عنه فَقَالَ: إِنَّهُ وَإِنَّهُ، فَقُلْنَا: نُحِبُّ أَنْ تُمَسِّكَ عَنْهُ، فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ حمادُ: فبينما أنا في المنزلِ في يومٍ مطيرٍ إِذَا شُعْبَةُ يَخْوضُ الماءَ أَسْمَعُ خَوْضَهُ فناداني: يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ!، يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ!، فَأَجَبْتُهُ فَقَالَ: هُوَ ذَا أَمْضِي استعدي على أَبَانٍ، فَقُلْتُ له: أَلَمْ تَضْمَنْ

(١) مقدمة الجرح والتعديل (ص ١٥٧)، شرح علل الترمذي (١/٤٤٨) وعنه دراسات كثيرة والذي وقفتُ عليه قرابة ثمان رسائل، منها رسالة بعنوان «شعبةُ بنُ الحجاج وجهوده في الحديث رواية ودراية» للباحث: نضال الشحان، جامعة الكويت.

وانظر: كتاب «دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة» لمحمد خير رمضان (١/رقم ٩٢٣)، و«كتاب المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» لنفس المؤلف (رقم ١٢٠، ١١١٩، ٣٣٧١).

(٢) شرح علل الترمذي (١/١٧٢).

(٣) مقدمة الجرح والتعديل (ص ١٥٧).

(٤) أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَاشٍ متروك الحديث قاله أحمد بن حنبل، والفلاس، وأبو زرعة وغيرهم. التهذيب (١/٨٥).

لنا أنك تمسك فقال: لا أصبر لا أصبر ومضى^(١). قال حماد بن زيد: وكان شعبة يتكلم في هذا حُسبة.

وفي رواية: قال حماد بن زيد: كلمنا شعبة في أن يكف عن أبان بن أبي عياش لسوءه وأهل بيته، فضمن أن يفعل ثم اجتمعنا في جنازة فنأدى من بعيد: يا أبا إسماعيل! إني قد رجعت عن ذاك، لا يحل الكف عنه لأن الأمر دين^(٢).

وقال غندر: «رأيت شعبة راكباً على حمار، فقيل له: أين تريد يا أبا إسحاق؟ قال: أذهب فاستعدي على هذا - يعني جعفر بن الزبير - وضع على رسول الله ﷺ أربع مائة حديث كذب»^(٣).

وقال الشافعي: «لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، وكان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث، وإلا استعديت عليك السلطان»^(٤).

قال هشيم بن بشير: لو كان شعبة حياً استعدي عليه - أي على إبراهيم بن هذبة - لأنه يروي مناكير^(٥).

قال وهب بن جرير بن حازم: كان شعبة يجيء إلى أبي - وهو على حمار - فيقول: كيف سمعت الأعمش يحدث بحديث كذا وكذا؟، فيقول أبي: كذا وكذا، فيقول شعبة: هكذا والله سمعت الأعمش يحدث به، فيسأله عن أحاديث من

(١) مقدمة الجرح والتعديل (ص ١٧١)، الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٨٢)، الضعفاء لأبي نعيم

(ص ٥٣)، الكفاية في علم الرواية (ص: ٤٤).

(٢) ضعفاء العقيلي (١/ ٣٩)

(٣) ضعفاء العقيلي (١/ ١٨٢)، تهذيب الكمال (٥/ ٣٤).

(٤) مقدمة الجرح والتعديل (ص ١٢٧).

(٥) ضعفاء العقيلي (١/ ٦٩).

أحاديث الأعمش فإذا حدّثه أبي فيقول: هكذا سمعت الأعمش يحدث به، ثم يضرب حماره ويذهب^(١).

وقال أبو زيد النحوي الأنصاري: «أتيت شعبة يوم مَطَر فقال: ليس هذا يوم حديث، اليوم يوم غيبة، تعالوا حتى نغتاب الكذابين»^(٢). وقال سفيان بن عيينة: «كَانَ شُعْبَةُ يَقُولُ: تعالوا حتى نغتاب في الله عز وجل»^(٣)، قال ابن رجب: «يعني نذكر الجرح والتعديل»^(٤).

ورئي شعبة - مرة - راكباً على حمارٍ فقيل له: أين يا أبا بسطام؟ قال: أذهب إلى أبي الربيع السَّمان أقول له: لا تكذب على رسول الله ﷺ^(٥).

قال الذهبي: «شعبة بن الحجاج.. الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، أبو بسطام.. الواسطي.. عالم أهل البصرة وشيخها.. روى عنه عالم عظيم، وانتشر حديثه في الآفاق.. ومن جلالته قد روى مالك الإمام، عن رجل عنه، وهذا قل أن عملة مالك».

وكان أبو بسطام إماماً، ثبّتاً، حجة، ناقدًا، جهيدًا، صالحًا، زاهدًا، قانعًا بالقوت، رأساً في العلم والعمل، مُنْقَطِعَ القرين، وهو أول من جرّح وعَدَّل، أخذ عنه هذا الشأن: يحيى.. القطان، وابن مهدي وطائفة، وكان سفيان الثوري يخضع

(١) مسند ابن الجعد (ص ١٢٧ رقم ٧٩٥)، مقدمة الجرح (١٣٦ ص)، الكفاية في علم الرواية (ص ٢١٦).

(٢) موضح أوامهم الجمع والتفريق (٢/ ٤٩٤)، الكفاية في علم الرواية (ص ٤٥)، وانظر: الضعفاء للعقيلي (١١/ ١)، حلية الأولياء (٧/ ١٥٢).

(٣) الضعفاء للعقيلي (١١/ ١).

(٤) شرح علل الترمذي (١/ ٣٤٩).

(٥) المجروحون (١/ ١٧٢).

له، وَيُجِلُّهُ وَيَقُولُ: شُعْبَةُ أمير المؤمنين في الحديث» (١).

وَقَالَ أَيْضاً: «قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَكْرَاوِيُّ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْبَدَ اللَّهَ مِنْ شُعْبَةَ، لَقَدْ عَبَدَ اللَّهُ حَتَّى جَفَّ جِلْدُهُ عَلَى عَظْمِهِ وَاسْوَدَّ، وَقَالَ حَمْزَةُ بْنُ زِيَادٍ الطُّوسِيُّ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ وَكَانَ أَلْثَغَ قَدْ يَبْسُ جِلْدُهُ مِنَ الْعِبَادَةِ... وَقَالَ أَبُو قَطْنٍ: مَا رَأَيْتُ شُعْبَةَ قَدْ رَكَعَ إِلَّا ظَنَنْتُ أَنَّهُ نَسِي، وَلَا سَجَدَ إِلَّا قَلْتُ نَسِي، قَالَ يَحْيَى الْقَطَانُ: كَانَ شُعْبَةَ رَقِيقًا يَعْطِي السَّائِلَ مَا أَمَكْنَهُ، قَالَ أَبُو قَطْنٍ: وَكَانَتْ ثِيَابُهُ لَوْنَهَا كَالْتُرَابِ، وَكَانَ كَثِيرَ الصَّلَاةِ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: كَانَ شُعْبَةُ أُمَّةً وَاحِدَةً فِي هَذَا الشَّأْنِ - يَعْنِي فِي الرِّجَالِ وَبَصَرِهِ بِالْحَدِيثِ -، رَوَى عَبْدَانُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَوْمُنَا حَمَارَ شُعْبَةَ وَسَرَجَهُ وَلِجَامَهُ بَضْعَةُ عَشْرٍ دَرَاهِمًا» (٢).

قال وكيعٌ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَرْفَعَ اللَّهُ لَشُعْبَةَ دَرَجَاتٍ فِي الْجَنَّةِ بِذَبِّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٣).

(٤)

٤- وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَانُ، أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ (١٢٠-١٩٨) (٤):

قال ابنُ أبي حاتم: «باب ما ذُكِرَ مِنْ كَلَامِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي عِلَلٍ

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠٢/٧).

(٢) تذكرة الحفاظ (١٩٣/١).

(٣) المجروحين (١٣/١).

(٤) مقدمة الجرح والتعديل (ص ٢٣٥)، مشاهير علماء الأمصار (ص ١٦١)، السير (١٧٦/٩)، شرح علل الترمذي (٨٩٢/٢)، تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب (ص ٢٩١). وهناك رسالة بعنوان «يحيى بن سعيد القطان محدثاً وناقداً» للباحث: عوض الحازمي، جامعة أم القرى. وانظر: كتاب «المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» (رقم ١٢٠٦).

الحديث»^(١)، وسرد له جملةً من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، وذكر ابنُ رجب أنَّ هناك مؤلفاً في علل الحديث منقول عنه^(٢).

وقال علي بن المديني: «شعبةٌ أحفظ الناس للمشايخ، وسفيان أحفظ الناس للأبواب، وابن مهدي أحفظهم،... ويحيى بن سعيد أعرف بمخارج الأسانيد وأعرف بمواضع الطعن من جميعهم»^(٣).

قال الذهبي: «الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، أبو سعيد التميمي مولاهم البصري الأحول القطان الحافظ... وعُني بهذا الشأن أتمَّ عناية، ورحل فيه، وساد الأقران، وانتهى إليه الحفظ، وتكلم في العلل والرجال، وتخرج به الحفاظ كمسدد وعلي والفلاس... وكان يقول: لزمْتُ شعبةَ عشرين سنة... قال أحمد بنُ عبد الله العجلي: كان يحيى بن سعيد نقى الحديث لا يحدث إلا عن ثقة... قلتُ: كان يحيى بن سعيد متعنتاً في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثق شيخاً فاعتمد عليه، أما إذا لى أحداً فتأن في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد لى مثل إسرائيل وهمام وجماعة احتج بهم الشيخان، وله كتاب في الضعفاء لم أقف عليه ينقل منه ابنُ حزم وغيره، ويقع كلامه في سؤالات علي وأبي حفص الصيرفي وابن معين له»^(٤).

وَقَالَ ابنُ رَجَب: «خليفةُ شعبة، والقائم بعده مقامه في هذا العلم، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن كأحمد وعلي ويحيى ونحوهم وقد كان شعبة يحكمه على نفسه في هذا العلم»^(٥).

(١) مقدمة الجرح والتعديل (ص ٢٣٥).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٠٥)، وتسمية ما ورد به الخطيب دمشق (ص ٨٩)، وسيأتي في المبحث الثاني مناقشة صحة نسبة الكتاب إلى يحيى القطان.

(٣) شرح علل الترمذي (١/ ٤٦٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (٩/ ١٨٣).

(٥) شرح علل الترمذي (١/ ٤٦٤).

وهو معروفٌ بمزيد تحفظه في توثيق الرواة، وتشدده في هذا الباب، قال علي ابن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجلٍ لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد»^(١)، وتقدم قول الذهبي: «كان يحيى بن سعيد متعنتاً في نقد الرجال»، وقد كرر الذهبي هذا المعنى في عددٍ من كتبه^(٢).

(٥)

٥- وعبد الرحمن بن مهدي أبو سعيد البصري (١٣٥-١٩٨) (٣):

قال ابنُ أبي حاتم: «باب ما ذكر من علم عبد الرحمن بن مهدي بعلل الحديث»^(٤)، وسرد له جملة من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، وعبد الرحمن بن مهدي هو القائل: «لأنُ أعرفَ علّةَ حديثٍ-هو عندي- أحب إليّ من أن أُكتب عشرين حديثاً ليسَ عندي»^(٥)، والقائل: «إنكأرنا للحديث عند الجهال كِهانة»^(٦)، والقائل: «معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يعلل الحديث من أين

(١) تاريخ بغداد (١٠/٢٤٣).

(٢) خاصة في كتابه الميزان.

(٣) مقدمة الجرح والتعديل (ص٢٣٥). وهناك رسالة بعنوان «الإمام عبد الرحمن بن مهدي محدثاً» للباحث: أحمد توري، جامعة أم القرى، وطبع كتاب بعنوان «سيد الحفاظ الإمام العالم الرباني عبد الرحمن بن مهدي» تأليف: فواز زمزلي، ط١، ١٤١٥، دار ابن حزم.

(٤) مقدمة الجرح والتعديل (ص٢٣٥).

(٥) مقدمة علل الحديث لابن أبي حاتم (١٠/١) وعنده بلفظ (أكتب حديثاً ليس عندي)، معرفة علوم الحديث (ص١٤٠)، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٤).

(٦) علل ابن أبي حاتم (١٠/١).

الفصل الأول

قلت هذا؟ لم يكن له حجة^(١)، وقيل لابن مهدي: كيف تعرف صحيح الحديث من سقيمه؟ قال: كما يعرف الطبيب المجنون^(٢). وله غير ذلك من الأقوال الجميلة والتأصيلية في هذا الباب.

وسياتي في الفصل الثاني نماذج من الأحاديث التي نقدها عبد الرحمن بن مهدي والتي تدل على إمامته في هذا الفن وبراعته فيه.

وهما (يحيى القطان، و عبد الرحمن بن مهدي)^(٣) أشهر أهل زمانها في هذا الفن، وأخذ عنهما من جاء بعدهم من أئمة هذا الشأن.

قال الذهبي: «عبد الرحمن بن مهدي، وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلا وعلماً وفضلاً، فمن جرحاه لا يكادُ - والله - يُندملُ جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقاً كثيراً وضعفا آخرين»^(٤).

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٣)، قال السخاوي تعليقاً على قول ابن مهدي هذا: «يعني يعبر بها غالباً وإلا ففي نفسه حجج للقبول وللرفض»، قلت: وهذا ليس خاصاً بعلل الحديث، بل كل ذي اختصاص - بحكم ممارسته - يميز بين الأمور ويحكم عليها وربما لا يستطيع أن يعبر عن السبب والعلة.

(٢) الجرح والتعديل (١/٢٥٢، ٢/٢٠)، حلية الأولياء (٩/٤)، الإرشاد (٢/٥٠٩)، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٥٥).

(٣) وهناك بحثٌ بعنوان «منهج الإمامين يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي في الرواية عن المحدثين الضعفاء» للباحث: حسن مظفر، نُشر في المجلة الأحمدية، عدد ١١، سنة ١٤٢٣.

(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٨٠).

(٦)

٦- ومُحمَّد بنُ إدريس الشافعيُّ المكي نزيل مصر (١٥٠- ٢٠٤) (١):

قال ابنُ عبد الحَكَم: «ما رأينا مثل الشافعي كان أصحاب الحديث ونقاده يحيئون إليه فيعرضون عليه فربما أعل نقد النقاد منهم، ويوقفهم على غوامض من علل الحديث لم يقفوا عليها، فيقومون وهم يتعجبون منه» (٢) وقال ابن أبي حاتم: «قول الشافعي في علل الحديث» (٣) وقال البيهقي: «باب ما يستدل به على معرفة الشافعي رضي الله عنه بصحة الحديث وعلته» (٤)، وذكر ابنُ حجر كتابه «اختلاف الحديث ط» (٥) ضمن كتب العلل (٦).

(٧)

٧- ومنصور بنُ سلمةَ أبو سلمة الخزاعي البغدادي (بعد ١٤٠- ٢١٠) (٧):

قال الذهبيُّ: «الحافظ الناقد الحجة... وكان من أئمة هذا الشأن بصيراً

- (١) تاريخ مدينة دمشق (٣٣٥/٥١)، كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين (ص ٢٤١)، آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٢١٥)، مناقب الشافعي للبيهقي (٥/٢)، وهناك دراسات كثيرة ومتنوعة عن الإمام الشافعي تُنظر في فهارس كتابي محمد خير رمضان «دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة»، و«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف».
- تنبيه : عقد الشافعي في كتابه الرسالة (ص ٢١٠) باباً قال فيه : «باب العلل في الحديث»، ويقصد بالعلل هنا حَكَم التشريع وعلته، لا العلل في اصطلاح المحدثين.
- (٢) تاريخ مدينة دمشق (٣٣٥/٥١)
- (٣) مناقب الشافعي لابن أبي حاتم (٢١٥).
- (٤) مناقب الشافعي للبيهقي (٥/٢).
- (٥) بتحقيق: أحمد عبد العزيز، ط ١، ١٤٠٦، دار الكتب العلمية.
- (٦) المعجم المفهرس (ص ١٥٩).
- (٧) السير (٥٦١/٩)، تاريخ بغداد (٧٠/١٣).

بالرجال والعلل»^(١)، وقال أبو الحسن الدارقطني: «أحد الثقات الحفاظ الرفعاء الذين كانوا يسألون عن الرجال، ويؤخذ بقوله فيهم أخذ عنه أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين وغيرهما علم ذلك»^(٢)، وقال أحمد بن حنبل: «لم يكن ببغداد من أصحاب الحديث ولا يحملون عن كل إنسان، ولهم بصر بالحديث والرجال، ولم يكونوا يكتبون إلا عن الثقات، ولا يكتبون عمن لا يرضونه إلا: أبو سلمة الخزازي، والهيثم بن جميل، وأبو كامل، وكان أبو كامل بصيراً بالحديث متقناً يشبه الناس، لا يتكلم إلا أن يسأل فيجيب ويسكت، له عقلٌ سديدٌ، والهيثم كان أحفظهم، وأبو سلمة كان من أبصر الناس بأيام الناس لا تسأله عن أحدٍ إلا جاءك بمعرفته، وكان يتفقه»^(٣).

والذي يظهر لي أنَّ منصور بن سلمة هذا مقلٌّ من نقد الحديث فلم أر له كبير نقد للأحاديث، وسيأتي أنَّ أئمة العلل متفاوتون في كثرة النقد وقلته، وكذلك في المكانة العلمية فليتنظرن لهذا.

(٨)

٨- والقاسم بن سلام أبو عبيد البغدادى (١٥٧-٢٢٤):

قال الذهبي: «الإمام المجتهد البحر . اللغوي الفقيه صاحب المصنفات . قال أحمد بن حنبل: أبو عبيد أستاذ، وهو يزداد كل يوم خيراً، وسئل يحيى بن معين عنه فقال: أبو عبيد يسأل عن الناس . قلتُ: من نظر في كتب أبي عبيد علم مكانه من

(١) سير أعلام النبلاء (٩/٥٦١).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/٧٠).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/١٠٧)، تاريخ بغداد (١٣/٧٠).

الحفظ والعلم، وكان حافظاً للحديث وعلله - ومعرفته متوسطة^(١) -، عارفاً بالفقه والاختلاف، رأساً في اللغة إماماً في القراءات له فيها مصنف^(٢).

(٩)

٩- ويحيى بن معين أبو زكريا البغدادي (١٥٨-٢٣٣)^(٣):

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَيْضاً: «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: الَّذِي كَانَ يَحْسُنُ صَحِيحَ

(١) يقصد الذهبي بهذا أنَّ معرفته متوسطة بالنسبة لأولئك الحفاظ الكبار علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين ونظرانهم، ومثل هذه العبارات النسبية يجب التفطن لدلالاتها وسياقها وسباقها وقرائن الأحوال المحتفة بها، وعدم التفطن لذلك ربما يوصل الباحث إلى نتائج غير صحيحة، والله أعلم.

وانظر: مقدمة أبي الوليد الباجي لكتابه «التعديل والتجريح» (٢٨٣/١) ففيها دُرٌّ ينبغي للمتخصص في الحديث وعلومه أن يطلع عليها.

(٢) تذكرة الحفاظ (٤١٧/٢).

(٣) ذكر أخبار أصبهان (٢١٨/١)، شرح علل الترمذي (٨٩٢/٢)، وهناك دراسات كثيرة ومتنوعة عن ابن معين تنظر في فهارس كتابي محمد خير رمضان «دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة»، و«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف»، وأشير هنا إلى دراسة نفيسة لـ: د. سعدي الهاشمي بعنوان «اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين» طبعت ضمن أبحاث ندوة «عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية»، وقد عالَج هذه الظاهرة عند ابن معين معالجة جيدة، ووضع إحدى عشرة خطوة للجمع والتوفيق بين أقوال ابن معين المختلفة في الرواة، ومن المفيد ذكر عناوانات هذه الخطوات، وهي:

أولاً: الثبوت من صحة نسبة القول إلى يحيى بن معين.

ثانياً: الثبوت من صحة اسم الراوي المقصود في نقد ابن معين.

ثالثاً: الثبوت من النقل الصحيح عن ابن معين.

رابعاً: ألا يصدر قوله على سبيل المزاح.

خامساً: يجب الثبوت من عدم وقوع التصحيف في مصطلحي (لا بأس به) و (ليس بشيء).

سادساً: قد يطلق ابن معين قوله: (ليس بشيء) ولا يريد بها الراوي، بل: أحاديثه قليلة. =

الفصل الأول

الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك ويحسنُ علل الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني، وبعدهم أبو زرعه كان يحسن ذلك، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قال: لا^(١)، وقال ابن أبي حاتم: «ما ذكر من علم يحيى بن معين رحمه الله بناقلة الآثار ورواة الأخبار وعلل الحديث»^(٢)، وسرد له جملة من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، وذكر ابن رجب أن هناك مؤلفاً في علل الحديث منقول عنه^(٣).

وفي تواريخ ابن معين المطبوعة^(٤) - تاريخ الدوري، والدقاق، والدارمي، وابن محرز، وابن الجنيدي، والطبراني، وكذلك في العلل المنقولة عن أحمد: كعلل الأثرم، وعلل عبد الله وغيرهما - نقد ابن معين لكثير من الأحاديث، وسيأتي في الفصل الثاني نماذج من الأحاديث التي نقدها يحيى بن معين والتي تدل على إمامته في

= سابعا: قد يطلق ابن معين قوله: (ليس هذا بشيء) ولا يريد الراوي بل الحديث. ثامناً: إذا وردت أقوال ابن معين المختلفة في الراوي الواحد في وقت أو أوقات مختلفة وعن نفس راوي أقواله في ذلك الراوي المتكلم فيه، فالقول المعول عليه الأخير منها. تاسعاً: قد يتفرد أحد الرواة برواية القول السابق لابن معين في رأي يخالفه فيه الرواة الآخرون. عاشراً: إذا اختلفت أقوال الرواة عن ابن معين في الراوي المتكلم فيه فيرجح قول البغداديين عنه في ذلك الراوي. حادي عشر: يحمل قول ابن معين في توثيق بعض الرواة وتعديلهم على شهادته بدين الراوي لا روايته.

- (١) الجرح والتعديل (٢/٢٣).
- (٢) مقدمة الجرح والتعديل (ص ٣١٤).
- (٣) شرح علل الترمذي (٢/٨٠٥).
- (٤) بين ابن رجب أن هذه المصنفات عن ابن معين إنما هي من تدوين تلاميذه عنه فقال: «كان ابن معين يكره أن يدون كلامه في الجرح والتعديل، ولم يدون هو شيئاً - فيما أظن - وإنما سأله أصحابه، ودونوا كلامه، منهم: عباس الدوري، وإبراهيم بن الجنيدي، ومضر بن محمد، والمفضل الغلابي، وعثمان بن سعيد الدارمي، ويزيد بن الهيثم وغيرهم». شرح علل الترمذي (١/٤٩٠).

هذا الفن وبراعته فيه .

ومما يذكر هنا أن ابن معين من الكثيرين جداً لنقد الرواة، وكان رواية الحديث يتهيبون منه، ويعرفون منزلته، ومن أخباره في هذا:

قال هارون بن معروف: قَدِمَ علينا بعضُ الشيوخ من الشام فكنتُ أول مَنْ بَكَرَ عليه، فسألته أن يَمليَ عليَّ شيئاً فأخذ الكتاب يَمليَ فإذا بإنسان يدق البابَ فقالَ الشيخُ: مَنْ هذا؟ قالَ: أحمد بن حنبل فأذِنَ لَهُ، والشيخُ على حالته، والكتابُ في يده لا يَتَحَرَّكُ.

فإذا بآخر يدق البابَ فقالَ الشيخُ: مَنْ هذا؟ قالَ: أحمد الدورقي، فأذِنَ لَهُ، والشيخُ على حالته، والكتابُ في يده لا يَتَحَرَّكُ.

فإذا بآخر يدق البابَ فقالَ الشيخُ: مَنْ هذا؟ قالَ: عبد الله بن الرومي، فأذِنَ لَهُ، والشيخُ على حالته، والكتابُ في يده لا يَتَحَرَّكُ.

فإذا بآخر يدق البابَ فقالَ الشيخُ: مَنْ هذا؟ قالَ: أبو خيثمة زهير بن حرب، فأذِنَ لَهُ، والشيخُ على حالته، والكتابُ في يده لا يَتَحَرَّكُ.

فإذا بآخر يدق البابَ فقالَ الشيخُ: مَنْ هذا؟ قالَ: يحيى بن معين، فرأيتُ الشيخَ ارتعدتْ يده ثم سَقَطَ الكتابُ من يده^(١).

وقال جعفر الطيالسي عن يحيى بن معين قال: «لما قَدِمَ عبد الوهاب بن عطاء أتيته فكتبْتُ عنه، فبينما أنا عنده إذ أتاه كتابٌ مِنْ أَهْلِ مِنَ البصرة، فقرأه وأجابهم، فرأيتُه وقد كَتَبَ على ظهره: وقدمتُ بغدادَ وقَبَلَنِي يحيى بنُ معين، والحمدُ لله ربِّ العالمين»^(٢).

(١) الكامل (١/١٢٢)، تاريخ بغداد (١٤/١٨١)، تاريخ مدينة دمشق (٦٥/٢٢).

(٢) المراجع السابقة.

وَقَالَ ابْنُ مُحَرَّزٍ: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: قَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ يَوْمًا: كَيْفَ حَدِيثِي؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنْتَ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ، قَالَ: فَقَالَ لِي: وَكَيْفَ عَلِمْتُمْ ذَلِكَ؟ قُلْتُ لَهُ: عَارِضْنَا بِهَا أَحَادِيثَ النَّاسِ، فَرَأَيْنَاهَا مُسْتَقِيمَةً، قَالَ: فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَيَحْمَدُ رَبَّهُ حَتَّى دَخَلَ دَارَ بَشْرِ بْنِ مَعْرُوفٍ، أَوْ قَالَ: دَارَ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، وَأَنَا مَعَهُ»^(١).

وَقَالَ ابْنُ مُحَرَّزٍ: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ خَلْفِ الْبَزَّارِ، فَقُلْتُ لَهُ: هَاتِ كِتَابَكَ، فَجَبَّنَ، فَقُلْتُ: هَاتِ رَحِمَكَ اللَّهُ، فَجَاءَ بِهَا، فَنَظَرْتُ فِيهَا، فَرَأَيْتُ أَحَادِيثَ مُسْتَقِيمَةً صَحَاحًا، قِيلَ لَهُ: فَكُتِبَتْ عَنْهُ مِنْهَا شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ كُتِبَتْ عَنْهُ أَحَدُ عَشَرَ حَدِيثًا»^(٢).

(١٠)

١٠- وعلي بن عبد الله المديني أبو الحسن البصري (١٦١-٢٣٤) (٣):

وهو من أبرز من أظهر هذا الفن وشهره، وأكثر فيه التصنيف، بل إن أئمة الحديث ونقاده مجمعون على تقدمه في هذا الفن على جميع أقرانه، وأقوال العلماء في

(١) معرفة الرجال (٢/٣٩٠ رقم ٦٠). وفيها من الفوائد: أن من طرق معرفة النقاد بضبط الرواة معارضة أحاديث الراوي بأحاديث الثقات المتقين فإذا وافقهم دل ذلك على ضبطه، وعند المخالفة ينظر في قلتها وكثرتها، خفتها وشدتها، ونحو ذلك من القرائن.

(٢) معرفة الرجال (٢/١٦١ رقم ٥٠٧)، وفيها من الفوائد:

- دقة النقاد في النظر عند الكلام على الرواة حتى إنهم ينظرون في أصول الرواة وكتبهم.

- أن من طرق معرفة النقاد بضبط الرواة النظر في أصول الرواة وكتبهم.

- تدقيق ابن معين في هذا الباب وتقدم لهذا نظائر.

- أثر الكتاب على الراوي.

(٣) مقدمة الجرح والتعديل (ص ٣١٩)، الثقات (٨/٤٦٩)، معرفة علوم الحديث (ص ٨٩)، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٥، ٣٠٢)، ميزان الاعتدال (٥/١٧٠)، شرح علل الترمذي =

إمامته وتقدمه في هذا الفن كثيرة ، منها :

- قول أحمد بن حنبل : «أعلمنا بالعلل علي بن المديني»^(١).

- وقول أبي حاتم : «كان علي بن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل»^(٢) ، وتقدم قول ابن أبي حاتم أيضاً : «سمعتُ أبي يقول : الذي كان يحسنُ صحيحَ الحديث من سقيمهِ وعنده تمييزُ ذلكَ ويحسنُ عللَ الحديثِ أحمدُ بنُ حنبلٍ ويحيى بن معين وعلي بنُ المديني ، وبعدهم أبو زرعه كان يحسنُ ذلكَ ، قيل لأبي : فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً ؟ قال : لا » .

- وقول صالح بن محمد الملقب بجَزَرَة : «أعلمُ من أدركت بالحديث وعلله على بن المديني»^(٣).

- وقول ابن حبان : «وكان من أعلم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله ﷺ»^(٤).

- وقول الخطيب البغدادي - بعد ذكر عدد من كتب علي بن المديني في العلل وغيره- : «وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب ، ولعمري إنَّ في انقراضها ذهاب علوم جمة وانقطاع فوائد ضخمة

= (١/٤٨٦) ، هدي الساري (ص٣٤٦) ، علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال (ص٢٦٢) .
طبعت رسالة علمية -ماجستير- بعنوان « علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال » ، إعداد :
إكرام الله بن إمداد الحق : إشراف : عويد بن عياد المطرفي ، دار البشائر الإسلامية ، ط١ ،
١٤١٣هـ ، ولكنَّ هذا البحث منصب على منهج علي بن المديني في الجرح والتعديل ونقد الرجال
كما هو عنوان البحث ومضمونه .

(١) المجروحين (١/٥٥) .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٩) .

(٣) تاريخ بغداد (١٠/٧٠) ، تاريخ دمشق (٦٥/١٩) .

(٤) الثقات (٨/٤٦٩) .

الفصل الأول

وكان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيها ولسان طائفة الحديث وخطيبها رحمة الله عليه وأكرم مثواه لديه»^(١).

- وقول الذهبي: «وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ، والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه، وقد أدرك حماد بن زيد وصنف التصانيف وهو تلميذ يحيى ابن سعيد القطان ويقال: لابن المديني نحو مائتي مصنف»^(٢)، وقوله: «الشيخ الإمام الحجة، أمير المؤمنين في الحديث، . . . وبرز في هذا الشأن وصنف وجمع وساد الحفاظ في معرفة العلل، ويقال: إن تصانيفه بلغت مئتي مصنف»^(٣).

- وقول ابن حجر: «لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك حتى كان يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني»^(٤).

وعن ابن المديني أخذ هذا العلم: البخاري، ويعقوب بن شعبة، وأبو زرعة، وأبو حاتم وغيرهم من المبرزين في هذا الفن»^(٥).

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٣٠٢-٣٠٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٥/١٧٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/٤١).

(٤) هدي الساري (٣٤٦).

(٥) ومما تقدم يعلم مجازفة بعض المعاصرين في قوله -مخاطباً- علي بن المديني «ما هكذا تُعل الأحاديث يابن المديني!».

قلت: كان على الباحث -وفقه الله- لكي يكون كلامه منصفاً أن يقف وقفات قبل أن يقول كلمته تلك:

الأولى: تأمل منزلة علي بن المديني في الحديث، والعلل خاصة، وسيجد في هذه الوقفة الأقوال المتقدمة ذكرها.

الثانية: تتبع منهج علي بن المديني في إعلال الأخبار، ولا بد من استحضار قول علي بن المديني =

- وابنُ المديني هو القائل : «ربما أدركتُ علة حديث بعد أربعين سنة» ^(١) .
وقال أيضاً : «البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه» ^(٢) .
وقال أيضاً : «نظرتُ فإذا الإسناد يدور على ستة . . .» إلى آخر ما قال ^(٣) .
ولا يخفى أهمية هذه الأقوال في باب العلل .

= نفسه : «ربما أدركتُ علة حديث بعد أربعين سنة» ، وقوله أيضاً : «البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه» .

الثالثة : مقارنة المنهج الذي سلكه علي بن المديني في العلل بمنهج بقية النقاد .
ثم إذا تبين له أنَّ علي بن المديني لا يحسن إعلال الأخبار فليقل «ما هكذا تُعلل الأحاديث يابنُ المديني!» ، وفي ظني أنه لن يقولها أبداً .
نعم لو خالف ناقدٌ علي بن المديني في مسألة ما يكون النظر في الحجج والأدلة والقرائن ، وكذلك يُنظر في منزلة المعارض ومنهج في الحديث ومن ثم الموازنة ، والترجيح ، وكلّ مسألة لها نظرٌ خاص .

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٥٧) .

(٢) المرجع السابق (٢/٢١٢) .

(٣) قلتُ : وهذا النص من أنفس النصوص المنقولة عن الإمام علي بن المديني ولأهميته قال علي بن المديني ليعقوب بن شببة بعد ما قاله : «قد كفيتك هذا وأحكمتك لك» ويتجلى في النص : دقة هذا الإمام ، وجودة تأصيله ، وعميق علمه ، وحسن تعليمه ، وفي هذا النص : بيانات هامة للمتخصصين في علم الحديث وخاصة علل الحديث ، وأهمية معرفة مخارج السنن ، وأرى أنَّ هذا النص جديرٌ بالحفظ والعناية من لدن طلبة الحديث .

وقد عنيت كتب الحديث - على تنوعها - بذكر هذا النص فمستقل ومستكثر ، ومختصر ومطول ، ومقدم ومؤخر ، وكثيرٌ من كتب الجرح والتعديل ذكرت هذا النص مفروقاً في ثنايا التراجم ، وقد رواه عن علي بن المديني عددٌ من تلاميذه منهم :

١- يعقوب بن شببة - كما في ملخص من مُسنَد أبي يوسف يعقوب بن شببة من تلخيص : أحمد الكاملي (ت ٨٣٥) - وقد انتهت من تحقيقه يسر الله نشره -

٢- ومحمد بن أحمد بن البراء أبو الحسن - وهي أشهر الروايات - ، انظر : العلل لابن المديني (١٧ وما بعده) ، الجرح والتعديل (١٧/١، ٣٣، ٥٩، ١٢٨، ١٨، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٥٢، ٢٦٤) ،

(٨/٢٥٦) ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٨٨) ، الأربعين المرتبة على =

وله مؤلفات عديدة في علل الحديث قال محمد بن يحيى: «رأيتُ لعلِي بن المديني كتاباً على ظهره مكتوب المائة والنيف والستين من علل الحديث»^(١)، وقال الخطيب البغدادي -بعد ذكر عدد من كتب علي بن المديني في العلل وغيره-: «وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب، ولعمري إنَّ في انقراضها ذهاب علوم جمة وانقطاع فوائد ضخمة وكان علي ابن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها ولسان طائفة الحديث وخطيبها رحمة الله عليه وأكرم مثواه لديه»^(٢)، وقال الذهبي: «وجمع كتاب العلل في عدة كتب علي بن

- = طبقات الأربعين (ص ٢٦٩)، تهذيب الكمال (٣٠٦/٢٨)، تذكرة الحفاظ (٣٦٠/١).
- ٣- ويعقوب بن سُفْيَانِ القسوي في كتابه «المعرفة والتاريخ» (٤٠٤/١).
- ٤- وأبو زرعة الرازي، انظر: المجروحين (٥٥/١)، تاريخ مدينة دمشق (١٦/٦٥).
- ٥- وأحمد بن يُحْيَى بن الجارود، انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٨٨/٢)، تاريخ بغداد (٤٠٠/١٠، ١١٥/١٤)، تاريخ مدينة دمشق (١٧/٦٥).
- ٦- وأبو قلابة عَبْدُ الْمَلِكِ بن مُحَمَّدٍ الرقاشي، انظر: الكامل لابن عدي (١٢٣/١)، شروط الأئمة لابن منده (ص ٣٣-٤٠)، تاريخ مدينة دمشق (١٦/٦٥).
- ٧- ومحمد بن عُثْمَانَ العبيسي، انظر: شروط الأئمة لابن منده (ص ٣٣-٤٠).
- ٨- وحنبلي بن إِسْحَاق، انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٩٤/٢).
- ٩- وعثمان بن طلوت، انظر: تاريخ مدينة دمشق (١٦/٦٥).
- ١٠- وصالح بن مُحَمَّدٍ أَبُو عَلِيٍّ، انظر: تاريخ مدينة دمشق (١٦/٦٥).
- وانظر: المحدث الفاضل (ص ٦١٤)، الأنساب للسمعاني (٤٢١/٥)، تهذيب الكمال (١٨/٣٤٧)، سير أعلام النبلاء (٣٢٨/٦، ٢٠٠/٩، ٥٢٦)، شرح علل الترمذي (٤٨٩/١).
- وأنبه هنا لأمرين:
- الحث على جمع هذا النص من جميع الكتب برواياته المختلفة مع الدراسة والتحليل، وكيفية الاستفادة المحدثين من هذا النص القيم.
- أنَّ هناك فروقات بين النصوص سببها -والله أعلم- أنَّ عَلِيَّ بنَ الْمَدِينِيِّ حَدَّثَ بهذا في أوقات مختلفة فيزيد وينقص، ويطول ويقتصر -حسب نشاطه-، وربما تغير اجتهاده.
- (١) المرجع السابق (٢/٢٩٥).
- (٢) المرجع السابق (٢/٣٠٢-٣٠٤).

المديني إمام الصنعة»^(١).

ومن الكتب التي سميت له في باب العلل : «علل المسند»^(٢) ، «العلل - رواية إسماعيل القاضي -» ، «علل حديث ابن عيينة» ، «العلل - رواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء - ط»^(٣).

□ وأنبه هنا على أمرين :

الأول : تخصيص الإمام علي بن المديني بالعناية والدراسة : وذلك لأن أئمة الحديث ونقاده مجمعون على تقدمه في هذا الفن على جميع أقرانه كما تقدم ، فتجتمع

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/١٢٤).

(٢) وأنبه هنا أن لعل بن المديني مسندين :

- مسند سرد وقد أكلته الأرضة فتلف.

- مسند معلل وهذا اطلع عليه الحفاظ ونقلوا عنه.

ولم يصب من خلط بين المسندين ، والله أعلم . وقد كنت شرعت في بحث بعنوان الجزء المفقود من كتاب المسند المعلل وكتاب العلل لعل بن المديني جمع ودراسة فجمعت قدراً جيداً من الكتابين ، ولكنني توقفت لأن البحث طويل ويحتاج إلى وقت ، وفي رأيي أنه صالح لدراسة علمية أكاديمية يعالج الباحث من خلالها عدة مسائل :

- جمع مادة الكتابين .

- تحقيق الكلام على مسندي ابن المديني .

- تحقيق الكلام على كتاب العلل لابن المديني ، والفرق بينه وبين القطعة المطبوعة من العلل .

- دراسة المادة المجموعة من الكتابين .

- إبراز منهج ابن المديني في العلل من خلال المادة المجموعة .

وأتوقع أن تظهر مسائل عديدة تحتاج إلى تجلية وتحقيق ، والله الموفق .

(٣) وهو الوحيد المطبوع من كتب علي بن المديني في العلل ، وقد طبع الموجود منه عدة مرات :

طبعة بتحقيق : محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي .

طبعة بتحقيق : عبد المعطي قلنجي ، دار الوعي - حلب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ .

طبعة بتحقيق : حسام بو قريص وهي أجود الطبوعات .

جميع أقوال علي بن المديني في علل الأحاديث، ثم تدرس بعمق ودقة مع مقارنة كلامه بكلام النقاد الآخرين من أقرانه، ثم تستخلص النتائج من تلك الدراسات، ولا شك أن مثل هذه الدراسات العلمية الجادة تعطي تصوراً عن مناهج وطرائق وقواعد النقد في إعلال الأخبار.

الثاني: أن من المستحسن عند دراسة أي علم من الأعلام المشهورين والمكثرين تخصيص الدراسة في نواح معينة وتجنب التعميم، فلا يقال مثلاً: «جهود ابن المديني في الحديث»، بل يتخصص في جزئية معينة من سيرة هذا العلم كأن يقال: «منهج ابن المديني في العلل»، «منهج ابن المديني في نقد الرواة»، «مؤلفات ابن المديني»، «علوم الحديث عند ابن المديني» وقس على هذا: لكي تكون الدراسة أعمق وتُستوفي الجزئيات المطلوبة في هذه الدراسة فتخرج نتائج دقيقة.

(١١)

١١- وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ (؟-٢٣٤) (١):

قال ابن أبي حاتم: «باب في كلام محمد بن عبد الله بن نمير في علل الحديث أخبرنا علي بن الحسين بن الجنيد قال: سمعتُ محمد بن عبد الله بن نمير يقول: حديثٌ وكيع، عن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعه، عن رافع بن خديج: أن جبريل عليه السلام قال للنبي ﷺ يوم بدر، والناسُ يروون عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن رفاعه، ليس فيه رافع، خالف وكيعُ الناسَ فيه.

- وقال ابن أبي حاتم - أخبرنا أبي قال: سألتُ محمد بن عبد الله بن نمير عن

(١) وهناك رسالة بعنوان «ابن نمير وجهوده في علوم الحديث» للباحث: علي حدادي، وقد نوقشت في جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الإسلامية.

حديث كتبه عن ثابت بن موسى، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر عن النبي ﷺ قال: مَنْ صَلَّى بالليل حَسَنَ وَجْهَهُ بالنهار قال: هذا حديثٌ منكراً، - قال ابن أبي حاتم - قلتُ لأبي: ما تقول أنت فيه؟ قال: هو حديثٌ موضوع^(١).

وقال الذهبي: «الحافظ الحجة، شيخ الإسلام،.. وكان رأساً في العلم والعمل..» وقال إبراهيم بن مسعود الهمداني: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: محمد ابن عبد الله بن نمير دُرَّةُ العراق، قال علي بن الحسين بن الجنيد الحافظ: كان أحمدُ وابنُ معين يقولان في شيوخ ما يقول ابنُ نمير فيهم يعني: يقتديان بقوله في أهل بلده^(٢).

(١٢)

١٢- وأحمد بن سعيد أبو جعفر الدارمي السرخسي (بعد ١٨٠ - ٢٣٥):

قال الذهبي: «الإمام العلامة الفقيه الحافظُ الثبت... أكثر التطواف وتوسع في العلم وبعد صيته، قال الإمام أحمد بن حنبل: ما قدم علينا خراساني أفقه بدنا من أحمد بن سعيد الدرامي، وذكر مؤرخٌ لا أستحضر اسمه أنَّ أحمد الدارمي قدم هراة على متوليها هارون بن الحسين بن مصعب يتعرض لمعرفه فأنزله داره ووصله بأربعة آلاف درهم، وكان عالماً بالرجال والعلل والتاريخ، ومنه تعلم أصحابنا بهراة معرفة الحديث، قلتُ: كان يُنظر بأبي زرعة وابن وارة^(٣).

قلتُ: ويقال عن أحمد الدارمي هذا ما قيل عن منصور بن سلمة المتقدم من

(١) مقدمة الجرح والتعديل (ص ٣٢٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/٤٥٥).

(٣) السير (١٢/٢٣٤).

حيث قلة نقده للأخبار.

(١٣)

١٣- وإسحاق بن راهويه أبو يعقوب النيسابوري (١٦١-٢٣٩)^(١):

قال النسائي: «لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة: أحمد، ويحيى، وعلي، وإسحاق، وأعلمهم عليّ بالحديث وعلمه، وأعلمهم بالرجال وأكثرهم حديثاً يحيى، وأحفظهم للحديث والفقه إسحاق، إلا أن أحمد بن حنبل كان عندي أعلم بعلم الحديث من إسحاق، وجمع أحمد المعرفة بالحديث والفقه والورع والزهد»^(٢).

وقال أبو داود الخفاف: «سمعتُ إسحاق بن راهويه يقول: لكأني أنظر إلى مائه ألف حديث في كُتبي وثلاثين ألفاً أسردها، قال: وأملى علينا إسحاقُ أحد عشر ألف حديث من حفظه ثم قرأها علينا فما زاد حرفاً ولا نقص حرفاً»^(٣).

وقال أبو يزيد المدني: «سمعتُ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول - في سنة ثمان وثلاثين ومائتين -: أعرفُ مكانَ مائة ألف حديث، كأني أنظرُ إليها، وأحفظُ منها سبعين ألف حديث من ظهر قلبي صحيحة، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزورة»^(٤)، فقليل: ما معنى حفظ المزورة؟ قال: إذا مرَّ بي منها حديث في الأحاديث

(١) للدكتور: عبد الغفور البلوشي، رسالة بعنوان «الإمام إسحاق بن راهويه وكتابه المسند» مطبوعة،

وانظر (ص: ٨٢ من الدراسة) والتي فيها معرفته -أي إسحاق بن راهويه- بالعلل.

(٢) شرح علل الترمذي (١/٢١٣).

(٣) الكامل لابن عدي (١/١٢٧)، تاريخ بغداد (٦/٣٥٤)، تاريخ مدينة دمشق (٨/١٣٥)، سير

أعلام النبلاء (١١/٣٧٣).

(٤) مكدوبة.

الصحيحة فليته منها فلياً»^(١).

قال الذهبي: «الإمام الكبير، شيخ المشرق، سيد الحفاظ، . . قال أحمد بن سلمه: سمعتُ أبا حاتم الرازي يقولُ ذكرتُ لأبي زرعة حفظَ إسحاق بن راهويه فقال أبو زرعة: ما رأيي أحفظ من إسحاق! ثم قال أبو حاتم: والعجب من إتقانه وسلامته من الغلط مع ما رزق من الحفظ، فقلتُ لأبي حاتم: إنه أملئ التفسير عن ظهر قلبه، قال: وهذا أعجبُ فإنَّ ضبطَ الأحاديثِ المسندة أسهلُّ وأهونُ من ضبط أسانيد التفسير وألفاظها، قلتُ-القائل الذهبي-: قد كان مع حفظه إماماً في التفسير رأساً في الفقه من أئمة الاجتهاد، فائدةٌ لا فائدة فيها نحكيها لنليشها: قال أبو عبيد محمد بن علي الآجري - صاحب كتاب مسائل أبي داود وما علمت أحداً لينه - سمعتُ أبا داود السجستاني يقول: إسحاق بن راهوية تغير قبل موته بخمسة أشهر، وسمعتُ منه في تلك الأيام فرميتُ به!، قلتُ: فهذه حكايةٌ منكرةٌ، وفي الجملة فكل أحدٍ يتعللُ قبل موته غالباً ويمرض فيبقى أيام مرضه متغير القوة الحافظة، ويموت إلى رحمة الله على غيره، ثم قبل موته ييسر يختلط ذهنه ويتلاشى علمه فإذا قضى زال بالموث حفظه، فكان ماذا؟! أفبمثل هذا يلين عالم قط! كلا - والله - ولا سيما مثل هذا الجبل في حفظه وإتقانه»^(٢).

(١٤)

١٤- وأحمد بن حنبل أبو عبد الله المروزي نزيل بغداد (١٦٤-٢٤١)^(٣):

قال ابنُ أبي حاتم: «باب ما ذكر من معرفة أحمد بن حنبل بعلم الحديث

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٥٤)، تاريخ بغداد (٦/٣٥٢)، تاريخ مدينة دمشق (٨/١٣٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/٣٥٨-٣٧٨).

(٣) مقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٤)، الضعفاء الكبير (٣/٢٣٩)، السير (١١/٣٣١)، المعجم =

بصحيحة وسقيمة وتعديله ناقله الأخبار وكلامه فيهم»^(١)، وسرد له جملة من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، وتقدم قول ابن أبي حاتم أيضاً: «سمعتُ أبي يقول: الذي كان يحسنُ صحيحَ الحديثِ من سقيمِه وعنده تمييزُ ذلكَ ويحسنُ عللَ الحديثِ أحمدُ بنُ حنبلٍ ويحيى بن معين وعلي بنُ المديني، وبعدهم أبو زرعة كان يحسنُ ذلكَ، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قال: لا» .

وقال ابنُ رجب-مبيناً مكانة أحمد بن حنبل في العلم-: «واختص عن أقرانه من ذلك بأمور متعددة منها: سعة حفظه وكثرته ، ومنها: معرفة صحيحه من سقيمِه: وذلك تارةً بمعرفة الثقات من المجروحين، وإليه كانت نهاية المنتهى في علم الجرح والتعديل، وتارةً معرفة طرق الحديث واختلافه، وهو معرفة علل الحديث، وكان أيضاً نهاية في ذلك، وهذا وإن شاركه كثيرٌ من الحفاظ في معرفة علل الحديث المرفوعة، فلم يصل أحدٌ منهم إلى معرفته بعلل الآثار الموقوفة، ومن تأمل كلامه في ذلك رأى العجب العجائب، وجزم بأنه قلٌّ من وصل إلى فهمه في هذا العلم»^(٢).

ونُقِلَ عنه كلام كثير في العلل من رواية ابنه: عبد الله وصالح، ومن رواية: المروذي، والميموني وغيرهم، وقد طُبِعَ كثير منها^(٣).

= المفهرس (ص ١٥٨)، وعنه مؤلفات ودراسات تزيد على تسعين دراسة، أكثرها في الحديث وعلومه، تنظر في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وكذلك في فهارس كتابي محمد خير رمضان «دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة»، و«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف».

(١) مقدمة الجرح والتعديل (ص ٣١٤).

(٢) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة (ص: ٤١).

(٣) والذي طبع منها -حسب علمي-:

- «العلل ومعرفة الرجال-رواية عبد الله-» له طبعتان :

الأولى : بتحقيق: طلعت قوج، إسماعيل جراح، ١٤٠٧، المكتبة الإسلامية.

الثانية : بتحقيق: د. وصي الله عباس، ط ١، ١٤٠٨، المكتب الإسلامي ، بيروت ، =

(١٥)

١٥- وَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ أَبُو جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيُّ نَزِيلُ الْمَوْصِلِ (١٦٢-٢٤٢)^(١):

له كتاب كبير ونفيس في «عِلل الحديث ومعرفة الشيوخ» ، قال الخطيبُ: «قال أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي في كتاب طبقات العلماء من أهل الموصل: محمد بن عبد الله بن عمار . . كان فهماً بالحديث وعلله رحالاً فيه جماعاً له، . . . قال عبيد العجل: سمعت أبا يوسف القلوسى يقول لإسماعيل القاضي: محمد بن عبد الله بن عمار مثل ابن المديني يعنى في علم الحديث»^(٢).

وقال الذهبيُّ: «الحافظ الإمام الحجة . . شيخ الموصل . . وله كتاب كبير في الرجال والعلل»^(٣)، وقال أيضاً: «حافظ الموصل، وله كلام جيّد في الجرح والتعديل، وتصانيف»^(٤).

= دار الخاني.

- «العلل ومعرفة الرجال-رواية أحمد بن محمد المروزي وغيره-» له طبعتان :

- الأولى : بتحقيق: د. وصي الله عباس، ط ١، ١٤٠٨، الدار السلفية-الهند.

- الثانية : بتحقيق صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩، دار المعرفة-الرياض.

- «من سؤالات أبي بكر الأثرم أبا عبد الله أحمد بن حنبل»، تحقيق خير الله الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٢٢، دار العاصمة-الرياض، وفيها كلامٌ جميل في باب العلل.

(١) تهذيب الكمال (٥١١/٢٥)، السير (٤٦٩/١١)، تذكرة الحفاظ (٤٩٤/٢-٤٩٥)، وحسب بحثي في مركز الملك فيصل، وكتابي محمد خير رمضان لم أقف على من أفردته بدراسة، وهو جديرٌ بذلك.

(٢) تاريخ بغداد (٤١٧/٥)، ولم أقف على كتاب الأزدي الطبقات.

(٣) تذكرة الحفاظ (٤٩٤/٢).

(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٨٧).

(١٦)

١٦- وعبد الرحمن بن إبراهيم أبو سعيد الدمشقي يعرف بدُحَيْم (١٧٠) - (٢٤٥) (١):

قال الذهبي: «القاضي الإمام الفقيه الحافظ محدث الشام... وعني بهذا الشأن، وفاق الأقران، وجمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل» (٢)، وقال أيضاً: «الحافظ، الفقيه الكبير،.. محدث الشام...، وكان من الأئمة المتقنين لهذا الشأن...، قال الحسن بن علي بن بحر قدم دُحَيْم بغداد سنة اثنتي عشرة ومائتين فرأيتُ أبي وأحمد وابن معين وخلف بن سالم قعوداً بين يديه كالصبيان» (٣). وقال أبو داود: حجة لم يكن بدمشق في زمانه مثله» (٤).

(١٧)

١٧- وأحمد بن الحسن بن جُنَيْدب أبو الحسن الترمذي (؟- بين ٢٤١ و ٢٥٠) (٥):

صاحب أحمد بن حنبل، رحال طوف الشام ومصر والعراق والحجاز، قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ: «ورد نيسابور سنة إحدى وأربعين ومائتين فحدث في ميدان الحسين ثم حج وانصرف إلى نيسابور وأقام بها سنة يحدث فكتب عنه كافة

(١) حسب بحثي في مركز الملك فيصل، وكتابي محمد خير رمضان لم أقف على من أفردته بدراسة، وهو جديرٌ بذلك.

(٢) السير (٥١٥/١١).

(٣) قال الذهبي: «قلت: هؤلاء أكبر منه ولكن أكرموا لكونه قادمًا، واحترموا لحفظه». سير أعلام النبلاء (٥١٦/١١).

(٤) تذكرة الحفاظ (٤٨٠/٢).

(٥) لم يظفر له بتاريخ وفاة محدّد قال الذهبي.

مشايخنا وسألوه عن علل الحديث والجرح والتعديل»^(١)، وقال الذهبي: «الإمام الحافظ المجود الفقيه... وكان بصيرا بالعلل والرجال... حدث عنه البخاري والترمذي وأبو بكر بن خزيمة وجماعة»^(٢).

(١٨)

١٨- وأحمد بن حميد أبو زُرعة الجُرْجَانِي الصَيْدَلَانِي (؟-؟):

قال حمزة السهمي: «كان حافظا يعرف علل الحديث، مات بمكة، روى عن محمد بن عبد الأعلى ويحيى بن سعيد القطان، وعمرو بن علي، روى عنه: موسى ابن هارون الحمال والحسن بن أحمد الصغاني وغيرهما، سمعتُ الشيخ أبا بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي يقول: سمعتُ أبا عمران بن هانئ يقول: كان أبو زُرعة الجرجاني أحفظ من أبي زُرعة الرازي، وكان قد صحب يحيى بن سعيد القطان، وسلم يحيى بن سعيد ابنه إليه ليفيده الحديث، سمعتُ أبا أحمد بن عدي الحافظ يقول: سمعتُ إبراهيم بن محمد بن عيسى يقول: كان موسى بن هارون يأخذ علل الرجال عن أبي زُرعة الجرجاني ويدخلها في كتابه»^(٣).

وأبو زُرعة هذا غير أبي زُرعة الكَشِّي محمد بن يوسف الجُرْجَانِي (ت ٣٩٠ هـ) فليتبّه!^(٤).

(١) تهذيب الكمال (١/٢٩٢).

(٢) السير (١٢/١٥٦-١٥٧).

(٣) تاريخ جرجان (ص ٦١).

(٤) انظر: تاريخ جرجان (٤١٢-٤١٣)، السير (١٧/٤٤-٤٥).

(١٩)

١٩- وأحمد بن صالح أبو جعفر المصري (١٧٥-٢٤٨):

قال الخطيب البغدادي: «كان أحد حفاظ الأثر علما بعلل الحديث بصيرا باختلافه»^(١) وقال: «كان من حفاظ الحديث واعيا رأسا في علم الحديث وعلله»^(٢)، قال الذهبي: «أحمد بن صالح الإمام الكبير، حافظ زمانه بالديار المصرية، أبو جعفر المصري المعروف بابن الطبري، وكان أبو جعفر رأسا في هذا الشأن قل أن ترى العيون مثله مع الثقة والبراعة»^(٣).

قلت: وأحمد بن صالح هو القائل: «معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب - أو قال: الجواهر -، إنما يبصره أهله»^(٤).

وله قصة جميلة مع أحمد بن حنبل تذكرا فيها ألوف الأحاديث ولم يُعرب أحدهما على الآخر إلا حديثاً واحداً! قال أبو بكر بن زنجويه: قَدِمْتُ مِصْرَ، فَأَتَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ، فَسَأَلَنِي: مِنْ أَيْنَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: مِنْ بَغْدَادٍ، قَالَ: أَيْنَ مَنْزِلُكَ مِنْ مَنْزِلِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ؟ قُلْتُ: أَنَا مِنْ أَصْحَابِهِ، قَالَ: تَكْتُبُ لِي مَوْضِعَ مَنْزِلِكَ، فَإِنِّي أُرِيدُ أَوَافِي الْعِرَاقَ حَتَّى تَجْمَعَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ.

فَكَتَبْتُ لَهُ فَوَافِي أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ إِلَى عَفَّانٍ، فَسَأَلَ عَنِّي فَلَقِينِي، فَقَالَ: الْمَوْعِدُ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَذَهَبْتُ بِهِ إِلَى أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَاسْتَأْذَنْتُ

(١) تاريخ بغداد (٤/١٩٥).

(٢) المرجع السابق (٤/١٩٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/١٦٠).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٥٦).

له، فقلتُ: أحمد بنُ صالحٍ بالباب، فأذنَ له، فقامَ إليه، ورَحَّبَ به، وقَرَّبَهُ، وقالَ له: بلغني أنكَ جمعتَ حديثَ الزُّهريِّ فتعالَ حتى نذكرَ ما رَوَى الزُّهريُّ عن أصحابِ رسولِ الله ﷺ فَجَعَلَا يتذاكرانِ ولا يُغَرِّبُ أحدهما على الآخرِ حتى فَرَغا. قال: وما رأيتُ أحسنَ مِنْ مُذاكرتهما.

ثمَّ قالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ لأحمد بنِ صالح: تعالَ حتى نذكرَ ما رَوَى الزُّهريُّ عن أولادِ أصحابِ رسولِ الله ﷺ فَجَعَلَا يتذاكرانِ ولا يُغَرِّبُ أحدهما على الآخرِ إلى أن قالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ لأحمد بنِ صالح: عندَ الزُّهريِّ عن محمد بنِ جُبَيْر بنِ مطعم، عن أبيه، عن عبدِ الرحمن بنِ عوف قالَ النبي ﷺ: « ما يَسُرُّني أنْ لي حِمْرَ النَّعَمِ وأنَّ لي حلفَ المُطَيِّينِ » فقالَ أحمدُ بنُ صالحٍ لأحمد بنِ حنبلٍ: أنتَ الأستاذُ وتذكرُ مثلَ هذا؟ فَجَعَلَ أحمدُ بنُ حنبلٍ يتبسم ويقول: رَوَاهُ عن الزُّهريِّ رجلٌ مقبولٌ أو صالح: عبد الرحمن بنِ إسحاق.

فَقَالَ: من رَوَاهُ عن عبدِ الرحمن؟

فَقَالَ: حدثناه رجلانِ ثقتان: إسماعيل بنُ عُليَّة، وبشر بنِ المفضل.

فَقَالَ أحمدُ بنُ صالحٍ لأحمد بنِ حنبلٍ: سألتُكَ باللهِ إلا أُمليته عليَّ.

فَقَالَ أحمدُ: مِنَ الكتابِ، فقامَ فَدَخَلَ، وأخرجَ الكتابَ وأُملى عليه.

فَقَالَ أحمدُ بنُ صالحٍ لأحمد بنِ حنبلٍ: لو لم استفدُ بالعراقِ إلَّا هذا الحديثَ كانَ كثيراً! ثم ودَّعَهُ وخرجَ^(١).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/١٨١)، تاريخ بغداد (٤/١٩٧) سير أعلام النبلاء (١٢/١٧٩). وهذه المذاكرة - وغيرها - تؤيد قول الذهبي: «ويُتَدَرَّ تُفَرِّدُهُمْ، فتجدُ الإمامَ منهم عندَ مائتا ألفِ حديث، لا يَكادُ، ينفردُ بحديثينِ ثلاثة، ومن كانَ بعدهم فأين ما يَتَفَرِّدُ به، ما علمته، وقد يُوجَدُ»، الموقظة (ص٧٦). فتفطن لمنهج التَّقاد تستفد!

ومن أخبار هذا الحافظ الكبير ما قاله الحافظ محمد بن يحيى الذهلي:

لَمَّا جَمَعْتُ حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ عَرَضْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ فَتَظَرَّ فِيهِ، فَقَالَ: أَنْتَ وَارِثُ الزُّهْرِيِّ فَبَلَغَ ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْمَصْرِيِّ فَلَمَّا دَخَلْتُ مِصْرَ قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ - وَذَاكِرْتُهُ فِي أَحَادِيثِ الزُّهْرِيِّ - : أَنْتَ الَّذِي سَمَّاكَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَارِثَ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: بَلْ أَنْتَ قَاضِحُ الزُّهْرِيِّ، قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: لِأَنَّكَ أَدَخَلْتَ فِي جَمْعِكَ أَحَادِيثَ لِلضُّعَفَاءِ عَنِ الزُّهْرِيِّ. فَلَمَّا تَبَحَّرْتُ فِي الْعِلْمِ ضَرَبْتُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا وَبَيَّنْتُ عِلَلَهَا^(١).

(١) الإرشاد (١/٤١٠).

أخي طالب العلم: إذا عرفت قدر هذا الجهد الإمام ومزنته بين حفاظ الحديث ونقاده أذكر لك مجازفة بعض المعاصرين في تعقيبهم لأحمد بن صالح في نقده لبعض الأحاديث ولم يتفطن لطرائق أئمة العلل في نقد الأخبار.

قال ابن عمار الشهيد - في علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج (ص: ١٠٩) - : «ووجدت فيه: عن يحيى بن حسان، عن سليمان بن بلال، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: «لا يجوع أهل بيت عندهم التمر»، وروى بهذا الإسناد أيضاً عن النبي ﷺ: «نعم الإدام الخل»، حدثنا أحمد بن محمد بن القاسم الفسوي: حدثنا أحمد بن سفيان: حدثنا أحمد بن صالح: حدثنا يحيى بن حسان، بهذين الحديثين. قال أحمد بن صالح: نظرت في كتاب سليمان بن بلال فلم أجدهما لهذين الحديثين أصلاً.». فتعقب المحقق - وفقه الله - أحمد بن صالح المصري بقوله «فكان ماذا؟ فسليمان بن بلال ثقة، كبير القدر، كثير الحديث، فأن يكون عنده من الحديث ما هو من محفوظه دون أن يكون مكتوباً: فهذا ما لا يمكن رده في علم الرواية.». ولم يكتف بهذا بل قال: «ومن عجب قول الإمام أبي حاتم الرازي في علل الحديث (رقم ٢٣٨٤) عن هذا الحديث بهذا الإسناد: هذا حديث منكر بهذا الإسناد! وكذا قول الإمام البخاري: لا أعلم أحداً رواه غير يحيى بن حسان!». .

وقد ناقشت المحقق في كتابي قَصَصُ وَنَوَادِرُ لِأئمة الحديث المتقدمين في تتبع سيرة المسلمين والذب عنها (ص: ٧٩-٨٣) فراجع، والله المستعان.

(٢٠)

٢٠- وعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ أَبُو حَفْصٍ الْبَصْرِيُّ (؟-٢٤٩) (١):

له مصنف في العلل، قال ابن حجر: «وقال أبو زرعة: كان من فرسان الحديث، . . وقال الدارقطني: كان من الحفاظ، وبعض أصحاب الحديث يفضلونه عَلَى ابن المديني ويتعصبون له، وقد صنف المسند والعلل والتاريخ وهو إمام متقن» (٢)، وقال الذهبي: «الحافظ الإمام المجرد الناقد. .» (٣).

(٢١)

٢١- وعبد الله بن عبد الرحمن التميمي أبو محمد الدارمي (١٨١-٢٥٥) (٤)- صاحب المسند (٥)-:

قال الترمذي -مبيناً منهجه في كتابه الجامع-: «وما كان فيه من ذكر العلل في

- (١) الفهرست لابن خير (ص: ٢١٢)، الإعلان بالتوبيخ (ص: ٥٨٦)، تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب (ص: ٢٩١)، وهناك دراسة بعنوان «الفلاس منهجه وأقواله في الرواة» للباحث: محمد معلوم، ط ١، ١٤١٣، مطبعة المحمودية بالمدينة النبوية.
- (٢) التهذيب (٨/ ٨١).
- (٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٠).
- (٤) شرح علل الترمذي (١/ ٣٣٧)، السير (١٢/ ٢٢٧)، وهناك رسالة علمية بعنوان «الدارمي وسنته»، للباحث: أحمد يلديرم، جامعة أولوداغ، ورسالة بعنوان «الإمام الدارمي مرتبته ومسنده ومنهجه»، للباحث: إدريس بن الضاوية، جامعة محمد الخامس.
- (٥) طبع الكتاب عدة طبعات أفضلها الطبعة التي بتحقيق: حسين أسد، ط ١، عام ١٤٢١ هـ، دار المغني-السعودية- ٤ مجلدات. بعنوان (مسنَد الدارمي) المعروف بـ (سنت الدارمي)، وقد نبه المحقق إلى أنَّ التسمية التي أطلقها الدارمي على كتابه هي المسند من باب أن أحاديثه مروية بالإسناد، مسنده كما يقال مسند أبي عوانة، والبخاري ومسلم وغيرهما وضعوا (المسند) من =

الفصل الأول

الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتب التاريخ وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل ومنه ما ناظرت به عبد الله بن عبد الرحمن وأبا زرعة»^(١).

وقال أبو حامد بن الشرقي: «إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة: محمد بن يحيى، ومحمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب»^(٢).

قال الذهبي: «الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام بسمرقند... صاحب المسند العالي الذي في طبقة منتخب مسند عبد بن حميد»^(٣).

= ضمن عناوين كتبهم للمعنى المتقدم، وكذلك مسند السراج قال ابن حجر: «مسند السراج وهو مرتب على الأبواب... ولم يوجد منه إلا الطهارة والصلاة وما معها» المعجم المفهرس (ص: ٤٢).

وقد انتقد العراقي ابن الصلاح - لما ذكر ضمن كتب المسانيد مسند الدارمي - فقال: «عده مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد مما أفرد فيه حديث كل صحابي وحده وهم منه فإنه مرتب الأبواب كالكتب الخمسة واشتهر تسميته بالمسند كما سمي البخاري المسند الجامع الصحيح، وإن كان مرتباً على الأبواب لكون أحاديثه مسنده إلا أن مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة والله أعلم» انظر: التقييد (ص: ٥٦)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص: ٣٤).

قال الحافظ صلاح الدين العلائي: «يتبغي أن يعد كتاب الدارمي سادساً للكتب الخمسة بذي كتاب ابن ماجه فإنه قليل الرجال الضعفاء نادر الأحاديث المنكرة والشاذة وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة فهو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجه» النكت لابن حجر (١/ ٢٧٦).

(١) العلل الصغير للترمذي - مع شرح ابن رجب - (١/ ٣٣٧)

(٢) السير (١٢/ ٢٢٧).

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٤).

(٢٢)

٢٢- وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْجَعْفِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيُّ (١٩٤-٢٥٦) (١):

له مصنف في «العلل»، قال الترمذي: «ولم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل» (٢)، وصناعة العلل بينة في التاريخ الكبير والأوسط، وهو ممن استفاضت شهرته بهذا الفن، وللفادة: راجع ما ذكر عند عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي.

وأخبار البخاري في العلم والبروز فيه مبكراً، وقوة الحفظ كثيرة منها:

- قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْوَرَّاقُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيِّ: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ أَمْرِكَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ؟ قَالَ: أَلْهَمْتُ حَفْظَ الْحَدِيثِ وَأَنَا فِي الْكُتَّابِ قَالَ: وَكَمْ أَتَى عَلَيْكَ إِذْ ذَاكَ؟ فَقَالَ: عَشْرُ سِنِينَ أَوْ أَقَلَّ، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنَ الْكُتَّابِ بَعْدَ الْعَشْرِ فَجَعَلْتُ أَخْتَلِفُ إِلَى الدَّخَالِيِّ وَغَيْرِهِ وَقَالَ يَوْمًا فِيمَا كَانَ يَقْرَأُ لِلنَّاسِ: سَفِيَانُ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا فُلَانٍ إِنَّ أَبَا الزَّبِيرِ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ. فَانْتَهَرَنِي فَقُلْتُ لَهُ: ارْجِعْ إِلَى الْأَصْلِ إِنَّكَ كَانَ عِنْدَكَ، فَدَخَلَ وَنَظَرَ فِيهِ ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ لِي: كَيْفَ هُوَ يَا غَلَامُ؟ فَقُلْتُ: هُوَ الزَّبِيرُ بْنُ عَدِيٍّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فَأَخَذَ

(١) هدي الساري (ص ٤٩٢)، المعجم المفهرس (ص ١٥٨)، شرح علل الترمذي (١/٣٢)، السير (١٢/٢٢٧)، وعنه مؤلفات ودراسات كثيرة، تنظر في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وكذلك في فهرس كتابي محمد خير رمضان «دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة»، و«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف».

ولا تزال هناك جوانب علمية تتعلق بالبخاري ينبغي أن تدرس مثل: «ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام البخاري جمع ودراسة» -ويمكن تقسيمه-، «نقد البخاري للمتون» أمل أن يعتني بها الباحثون.

(٢) العلل الصغير مع شرح ابن رجب (١/٣٢).

القلم مني وأحكم كتابه، وَقَالَ: صدقتَ، فَقَالَ له بعض أصحابه: ابنُ كم كنتَ إذ رددتَ عليه؟ فَقَالَ: ابنُ إحدى عشرة^(١).

وقال أبو حامد الأعمش: «رأيتُ محمدَ بنَ إسماعيل في جنازة سعيد بن مروان، ومحمدُ بنُ يحيى الذهلي يسأله عن الأسامي والكنى وعلل الحديث، ومحمدُ ابنُ إسماعيل يمر فيه مثل السهم كأنه يقرأ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ»^(٢).

وقال البخاري: «أحفظُ مائةَ ألفِ حديثٍ صحيحٍ، وأعرفُ مائتي ألفِ حديثٍ غيرِ صحيحٍ»^(٣).

وَقَالَ صَالِحُ بنُ مُحَمَّدٍ البغدادي: «كَانَ مُحَمَّدُ بنُ إسماعيلَ يجلسُ ببغداد، وكنتُ أستملي له، ويجتمعُ في مجلسِهِ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرِينَ أَلْفًا»^(٤).

قَالَ الذهبي: «وَقَالَ بكر بن منير: سمعتُ أبا عبد الله البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً، قلتُ: صدقَ رحمه الله، وَمَنْ نَظَرَ في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس وإنصافه فيمن يضعفه فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا وقل أن يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر

-
- (١) تاريخ بغداد (٦/٢)، تاريخ دمشق (٥٢/٥٧)، تهذيب الكمال (٤٣٩/٢٤)، السير (١٢/٣٩٣)، تعليق التعليق (٣٨٦/٥)، مقدمة فتح الباري (ص ٤٧٨). وَقَالَ ابن حجر في النكت (٨٧٦/٢): «روينا في ترجمة البخاري تصنيف وراقه محمد بن أبي حاتم أنه سمعه يقول...».
 - (٢) تاريخ بغداد (٣١/٢)، تاريخ مدينة دمشق (٩٥/٥٢)، سير أعلام النبلاء (٤٣٢/١٢)، شرح علل الترمذي (٤٩٥/١).
 - (٣) الكامل لابن عدي (١٣١/١)، تاريخ بغداد (٢٥/٢)، تاريخ مدينة دمشق (٦٤/٥٢)، سير أعلام النبلاء (٤١٥/١٢).
 - (٤) الجامع للخطيب (٥٣/٢).

فهو متهم واه، وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً، وهذا هو والله غاية الورع»^(١).

قال ابن حجر: «البخاريُّ في كلامه على الرجال في غاية التحري والتوقي، ومن تأمل كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه وإنصافه، فإنَّ أكثرَ ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه ونحو هذا، وقلَّ أن يقول: فلان كذاب، أو يضع الحديث، بل إذا قال ذلك عزاه إلى غيره بقوله: كذبه فلان، رماه فلان بالكذب، حتى أنه قال: من قلتُ فيه في حديثه نظر فهو متهم، ومن قلتُ فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه»^(٢).

(٢٣)

٢٣- وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ (بعد ١٧٠-٢٥٨) (٣):

له مصنف في علل حديث الزهري، قال الدارقطني-وحسبك به-: «من أحب أن ينظر ويعرف قصور علمه عن علم السلف فليُنظر في علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى»^(٤).

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/٤٣٩).

(٢) تغليق التعليق (٥/٣٩٧).

(٣) وهناك دراسات متعددة عن الذهلي منها:

- رسالة بعنوان «محمد بن يحيى الذهلي آثاره ومنهجه في علوم الحديث» للباحث: عبدالوهاب الزيد، نوقشت في جامعة الملك سعود.

- رسالة بعنوان «الإمام محمد بن يحيى الذهلي محدثاً مع تحقيق الجزء المنتقى من زهرياته» للباحث: سليمان العسيري، ط١، ١٤١٩، معهد البحوث في جامعة أم القرى.

(٤) السير (١٢/٢٢٧، ٢٨٤)، وكتاب الذهلي ينقل عنه ابن خزيمة، والبيهقي، وابن عبد البر، وابن عساكر، والذهبي وابن حجر - والعلل من مروياته كما في آخر تغليق التعليق - وغيرهم.

قَالَ الذهبي: «الإمام، العلامة، الحافظ البار، شيخ الإسلام، وعالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان. وكتب العالي والنازل وكان بحراً لا تكدره الدلاء، جَمَعَ علم الزهري وصفه وجوده من أجل ذلك يقال له: الزهري ويقال له: الذهلي، وانتهت إليه رئاسة العلم والعظمة والسؤدد ببلده، كانت له جلالة عجيبة بنيسابور من نوع جلالة الإمام أحمد ببغداد ومالك بالمدينة. قال ابن أبي حاتم: .. هو إمام من أئمة المسلمين»^(١).

للفائدة: راجع ما ذكر عند: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي.

(٢٤)

٢٤- ويحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن أبو زكريا الأندلسي (؟-٢٦٠) (٢):

له مصنف في علل الموطأ اسمه «المُسْتَقْصِيَّة»، قال ابن فرحون: «وكان حافظاً للموطأ، فقيها فيه، وله حظٌّ من علم العربية، كان. . شيخاً وسيماً ذا وقار وسمت حسن، موصوفاً بالفضل والنزاهة والدين والحفظ، ومعرفة مذاهب أهل المدينة، قال ابن لبابة ابن مزين: أفقه من رأيت في علم مالك وأصحابه، ولي قضاء طليطلة، وله تأليفٌ حسان منها: تفسير الموطأ، وكتاب تسمية رجال الموطأ، وكتاب علل حديث الموطأ وهو كتاب المُسْتَقْصِيَّة»^(٣).

(٢٥)

٢٥- ومسلم بن الحجاج القُشيري أبو الحسين النِّسَابُوري (٢٠٤-٢٦١):

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/٢٧٣).

(٢) فهرست ابن خير (ص ٩٢)، تاريخ العلماء بالأندلس (٢/١٧٨)، الديباج المذهب (٢/٣٦١).

(٣) الديباج المذهب (٢/٣٦١).

صاحب الصحيح المشهور^(١) :

له عدد من المصنفات في العلل منها كتاب «التمييز ط»^(٢)، و«العلل»، و«جزء ما استنكر أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب»^(٣)، وغيرها من المؤلفات المشهورة.

قال أبو حازم عمر بن أحمد العبدويُّ الحافظ محدث نيسابور (ت ٤١٧ هـ):
«أول من اشتهر بحفظ الحديث وعلله بنيسابور بعد الإمام مسلم بن الحجاج:

إبراهيم بن أبي طالب، وكان يقابله النسائي وجعفر الفريابي.

ثم أبو حامد بن الشرقي وكان يقابله أبو بكر بن زياد النيسابوري وأبو العباس ابن سعيد.

(١) واسم كتابه كاملاً: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ»، ذكره: ابن خير (ص: ٩٨)، والتجيب (ص: ٨٣)، وانظر: رسالة «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي» لأبي غدة، ط ١، ١٤١٤.

وعن الإمام مسلم وصحيحه مؤلفات ودراسات متعددة، تنظر في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وكذلك في فهرس كتابي محمد خير رمضان «دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة»، و«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف». ومنها دراسة جيدة بعنوان «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث» تأليف: مشهور حسن، ط ١، ١٤١٧، دار الصميعي-الرياض.

(٢) طبع كتاب التمييز للإمام مسلم طبعين الأولى: بتحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي والثانية: بتحقيق: صبحي حسن حلاق، وكلا الطبعين فيها سقط وتحريف، والكتاب يحتاج لتحقيق علمي دقيق، وهناك مخطوط مصور للكتاب في مكتبة جامعة أم القرى وهو ناقص، يتضح ذلك من النقول التي نسبت للإمام مسلم في كتابه التمييز وليست موجودة في المطبوع أو المخطوط، والنقول المفقودة موجودة في مثل شرح علل الترمذي لابن رجب، وهدي الساري لابن حجر وتدريب الراوي للسيوطي وغيرها.

(٣) المعجم المفهرس لابن حجر (ص ١٥٩).

الفصل الأول

ثم أبو علي الحافظ وكان يقابله أبو أحمد العسال وإبراهيم بن حمزة .
ثم الشيخان أبو الحسين الحجاجي وأبو أحمد الحاكم وكان يقابلهما في عصرهما
ابن عدي وابن المظفر والدارقطني .

وتفرد الحاكم أبو عبد الله في عصرنا من غير أن يقابله أحد بالحجاز والشام
والعراقين والجلال والري وطبرستان وقومس وخراسان بأسرها وما وراء
النهر»^(١) .

للفائدة: راجع ما ذكر عند عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .

(٢٦)

٢٦- ومحمد بن علي بن حمزة أبو علي المروزي (؟-٢٦١):

قال الحاكم أبو عبد الله: «له رحلة كبيرة إلى الشام... أقام بنيسابور مدة بين
الأربعين والخمسين سمع منه مشايخنا، وقد أكثر أبو بكر محمد بن إسحاق بن
خزيمة الرواية عنه وسأله عن العلل وأحوال الشيوخ»^(٢) .

(٢٧)

٢٧- ويعقوب بن شيبه السدوسي أبو يوسف البصري، نزيل بغداد (١٨٢- ٢٦٢)^(٣):

صاحب كتاب «المسند المعلن»، قال الذهبي عنه: «صاحب المسند الكبير

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٥٨)

(٢) تهذيب الكمال (٢٦/ ١٤٣)، التهذيب (٩/ ٣٥٢).

(٣) الحافظ يعقوب بن شيبه هو موضوع أطروحتي للماجستير والتي بعنوان «يعقوب بن شيبه
السدوسي آثاره ومنهجه في الجرح والتعديل»، وقد حققت -والله الحمد والمنة والفضل- الجزء =

العلل ما صنف مسند أحسن منه»^(١).

وقال عبدُ الغني بن سعيد الأزدي: «ولم يتكلم أحد على علل الأحاديث بمثل كلام يعقوب، وعلي بن المديني، والدارقطني»^(٢).

وقال الذهبي: «الحافظ الكبير العلامة الثقة... ويتكلم على الرجال، ويَجَرِّح ويُعَدِّل، بكلام مفيدٍ عذبٍ شافٍ بحيث إن الناظر في مسنده لا يمل منه...»^(٣)، وقال أيضاً: «وكان من كبار علماء الحديث، له دنيا واسعة وتَجَمَّل»^(٤).

وقال الحافظ ابن حجر: «المُعَلَّل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شَيْبَةَ، وأبي حاتم...»^(٥).

= الموجود من مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وطبع سنة ١٤٢٣، دار الغرباء، وأنهيت تحقيق «ملخص من مسند يعقوب بن شيبه» للكامل (ت ٨٣٥) وقد حفظ هذا الملخص جزءاً جيداً من مسند يعقوب بن شيبه-يسر الله نشره-.

(١) تذكرة الحفاظ (٥٧٧/٢).

وقد جمعتُ جميع الأحاديث التي تكلم عليها يعقوب بن شيبه، وكذلك الرجال الذين تكلم عليهم.

(٢) ترتيب المدارك (٥٧/٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤٧٧/١٢).

(٤) تذكرة الحفاظ (٥٧٧/٢).

(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص ٤٣).

(٢٨)

٢٨- وعبيدُ الله بنُ عبد الكريم أبوزُرعة الرَّازي (١٩٤-٢٦٤)^(١):

له كتاب «العلل»^(٢)، وأبوزُرعة من مصادر ابن أبي حاتم المباشرة في كتاب العلل، ونُقول ابن أبي حاتم عنه تدل على إمامته في هذا الفن، وتقدم قول ابن أبي حاتم أيضاً: «سمعتُ أبي يقول: الذي كانَ يحسنُ صحيحَ الحديثِ من سقيمِهِ وعنده تمييزُ ذلكَ ويحسنُ عللَ الحديثِ أحمدُ بنُ حنبلٍ ويحيى بن معين وعلي بنُ المديني، وبعدهم أبو زرعه كانَ يحسنُ ذلكَ، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قال: لا» .

ومن أخبار هذا الإمام العظيمة ما حدَّث به أبو جعفر التُّستري: «حَضَرنا أبا زُرعة - يعني الرازي - بماشهران، وكان في السُّوق، وعنده أبو حاتم، ومحمد بن مسلم، والمنذر بن شاذان، وجماعةٌ من العلماء فذكروا حَدِيثَ التلقين وقوله ؟: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله»، قال: فاستحيوا من أبي زُرعة، وهابوه أن يلقنوه فقالوا: تعالوا نذكر الحديث» .

فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ صَالِحٍ وَجَعَلَ يَقُولُ: وَلَمْ يَجَاوِزْ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ

(١) تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب (ص ٢٩١)، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة (١/ ١٨٨)، موارد الخطيب (ص ٣٢٢)، ومن الدراسات الجيدة دراسة د. سعدي الهاشمي والتي بعنوان «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته عن أسئلة البرذعي» وعند ط ٢، ١٤٠٩، دار الوفاء .
(٢) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة (١/ ١٨٨).

عَنْ صَالِحٍ وَلَمْ يَجَاوِزْ.

وَالْبَاقُونَ سَكَتُوا.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ - وَهُوَ فِي السُّوقِ - : حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي عَرِيبٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ؟ : «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَتُوفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ» ^(١).

زَادَ أَبُو حَاتِمٍ: «فَصَارَ الْبَيْتُ ضَجَّةً بِيكَاءٍ مَنْ حَضَرَ» .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ عَمِّ أَبِي زُرْعَةَ: «سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ - فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ - : اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْتَقُّ إِلَى رُؤَيْتِكَ ، فَإِنْ قَالَ لِي : بِأَيِّ عَمَلٍ اشْتَقْتُ إِلَيْكَ ؟ قُلْتُ : بِرَحْمَتِكَ يَا رَبِّ» .

وَقَدْ بَوَّبَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ بِقَوْلِهِ : «بَابُ مَا ظَهَرَ لِأَبِي زُرْعَةَ مِنْ سَيِّدِ عَمَلِهِ عِنْدَ وَفَاتِهِ» ^(٢).

(١) انظر القصة في: مقدمة الجرح والتعديل (ص: ٣٤٥)، معرفة علوم الحديث (ص: ٧٦)، الإرشاد للخليلي (٢/ ٦٧٧)، شعب الإيمان (٦/ ٥٤٦)، تاريخ بغداد (١٠/ ٣٣٥)، تاريخ مدينة دمشق (٣٥/ ٣٨).

(٢) مِنْ رَوَائِعِ كَلَامِ أَبِي زُرْعَةَ مَا نَقَلَهُ الْبَرْدَعِيُّ قَالَ: شَهِدْتُ أَبَا زُرْعَةَ - وَسُئِلَ عَنْ الْحَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ وَكُتِبَ - فَقَالَ لِلْسَّائِلِ: إِنَّاكَ وَهَذِهِ الْكُتُبُ!، هَذِهِ كُتُبُ بَدْعٍ وَضَلَالَاتٍ، عَلَيْكَ بِالْأَثَرِ فَإِنَّكَ تَجِدُ فِيهِ مَا يُغْنِيكَ عَنْ هَذِهِ الْكُتُبِ. قِيلَ لَهُ: فِي هَذِهِ الْكُتُبِ عِبْرَةٌ؟ قَالَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عِبْرَةٌ فَلَيْسَ لَهُ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ عِبْرَةٌ، بَلَعُكُمُ أَنْ مَالِكَ بْنِ أَنَسٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَالْأَثَمَةَ الْمُتَقَدِّمِينَ صَنَّفُوا هَذِهِ الْكُتُبَ فِي الْخَطَرَاتِ وَالْوَسَاوِسِ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ، هَؤُلَاءِ قَوْمٌ خَالَفُوا أَهْلَ الْعِلْمِ، يَأْتُونَا مَرَّةً بِالْحَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ، وَمَرَّةً بِعَبْدِ الرَّحِيمِ الدَّبِيلِيِّ، وَمَرَّةً بِحَاتِمِ الْأَصَمِّ، وَمَرَّةً بِشَقِيقِ ثَمَّ قَالَ: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ إِلَى الْبَدْعِ!

(٢٩)

٢٩- وإسماعيل بن عبد الله بن مسعود أبو بشر الأصبهاني (١٩٠-٢٦٧):

قال الذهبي: «الإمام الحافظ الثبت الرحال الفقيه أبو بشر. . سمويه صاحب تلك الأجزاء الفوائد التي تنبىء بحفظه وسعة علمه»^(١)، وذكر السخاوي أن له كتابا في العلل^(٢).

(٣٠)

٣٠- وأحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبو بكر البغدادي (؟-٢٧٣):

صاحب أحمد بن حنبل، قال الخطيب: «له كتاب في علل الحديث ومسائل أحمد بن حنبل تدل على علمه ومعرفته. . . قال الخلال: وكان عاصم بن علي بن عاصم لما قدم بغداد طلب رجلا يخرج له فوائد عليها فلم يوجد له في ذلك الوقت إلا أبو بكر الأثرم فكأنه لما رآه لم يقع منه بموقع لحدائث سنه، فقال له: أخرج كتبك، فجعل يقول له: هذا الحديث خطأ، وهذا الحديث كذا، وهذا غلط، وأشياء نحو هذا فسر عاصم به، وأملى قريبا من خمسين مجلسا»^(٣).

سؤالات البرذعي (٥٧٥/٢)، تاريخ بغداد (٢١٥/٨)، ميزان الاعتدال (١٦٥/٢).
قلت: فإذا كان أبو زرعة يقول هذا وهو من أهل القرن الثالث، فماذا ثرانا نقول ونحن نعيش في القرن الخامس عشر!، رُحماك رب.
قال الذهبي: «هكذا كان أئمة السلف لا يرون الدخول في الكلام ولا الجدال، بل يستفرون وسعهم في الكتاب والسنة، والتفقه فيها، ويتبعون ولا ينتطعون». سير أعلام النبلاء (١٢/١١٩).

(١) السير (١٠/١٣).

(٢) فتح المغيث (٣٧٨/٢).

(٣) تاريخ بغداد (١١٠/٥)، المعجم المفهرس (ص ١٥٨). ونقل الخطيب قول صالح بن محمد =

قَالَ الذهبي: «الأثرم الحافظ الكبير، العلامة.. صاحب الإمام أحمد.. وصنف التصانيف.. وله كتاب في العلل، وكان من أفراد الحفاظ، قال أبو بكر الخلال: كان جليل القدر، حافظاً، لما قدم عاصم بن علي بغداد طلب من يخرج له فوائد، فلم يجد مثل أبي بكر، فلم يقع منه بموقع لحدائثه سنه، فأخذ يقول: هذا خطأ، وهذا وهم، فَسَّرَ عاصم به، كان للأثرم تيقظٌ عجيبٌ حتى قال يحيى بن معين وغيره: كأنَّ أحد أبويه جني!.. . وله كتابٌ نفيسٌ في السنن يدل على إمامته وسعة حفظه» (١).

(٣١)

٣١- وسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (٢٠٢-٢٧٥) (٢) - صاحب السنن - :

قال أحمد بن محمد الهروي: «كان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلله وسنده، في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع، من فرسان الحديث» (٣).

قَالَ الذهبي: «الإمام، شيخُ السُّنة، مقدّم الحفاظ.. محدث البصرة.. وَرَحَلَ وَجَعَ وَصَتَّفَ وبرع في هذا الشأن.. قال الحافظ أبو عبد الله بن مندة: الذين خرجوا

= البغدادي : «كان أصحابنا ينكرون على الأثرم كتاب العلل لأحمد بن حنبل» فينظر في أسباب هذا القول وصحته.

(١) تذكرة الحفاظ (٢/٥٧٠).

(٢) هناك دراسات متعددة عن أبي داود وسننه تراجم في كتابي محمد خير رمضان «دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة»، و«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف».

(٣) تاريخ بغداد (٩/٥٨).

وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة: البخاري ومسلم ثم أبو داود والنسائي، قلتُ: كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء فكتابه يدل على ذلك وهو من نجباء أصحاب الإمام أحمد لازم مجلسه مدة وسأله عن دقائق المسائل في الفروع والأصول، قال ابن داسة: سمعتُ أبا داود يقول: ذكرتُ في السنن الصحيح وما يقاربه فإن كان فيه وهن شديد بيته^(١) «^(٢)».

فائدة: قال ابن رجب: «وقد اعترض على الترمذي رحمه الله بأنه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً، وليس ذلك بعيب فإنه رحمه الله يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح في الإسناد، وكان مقصده رحمه الله ذكر العلل، ولهذا تجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بها هو غلط ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له، وأما أبو داود رحمه الله فكانت عنايته بالمتون أكثر ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض فكانت عنايته بفقهِ الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد فلهذا يبدأ بالصحيح من الأسانيد وربما

- (١) علق الذهبي على هذه الجملة بقوله: «قلتُ: فقد وثق - رحمه الله - بذلك بحسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكأثر عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حدّ الحسن باصطلاحنا المولد الحادث الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري، ويمشيه مسلم، وبالعكس فهو داخل في أداني مراتب الصحة، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج ولقي متجاذباً بين الضعف والحسن، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشدوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً يعضد كل إسناده منها الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالباً، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة والله أعلم».
- (٢) سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢١٥٢٠٣).

لم يذكر الإسناد المعلن بالكلية»^(١)، وقال أيضاً: «وأما الزيادة في المتون وألفاظ الحديث فأبو داود رحمه الله في كتاب السنن أكثر الناس اعتناء بذلك وهو مما يعتني به محدثو الفقهاء، قال الحاكم: هذا مما يعز وجوده ويقل في أهل الصنعة من يحفظه»^(٢).

(٣٢)

٣٢- وبقي بن مخلد أبو عبد الرحمن الأندلسي (٢٠١-٢٧٦)^(٣):

قال الذهبي: «الإمام القدوة شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن الأندلسي القرطبي الحافظ، صاحب التفسير والمسنند اللذين لا نظير لهما... وعني بهذا الشأن عناية لا مزيد عليها وأدخل جزيرة الأندلس علماً جماً، وبه وبمحمد بن وضاح صارت تلك الناحية دار حديث.. وكان إماماً مجتهداً صالحاً ربانياً صادقاً مخلصاً رأساً في العلم والعمل عديم المثل منقطع القرين يفتي بالأثر ولا يقلد أحداً.. ومن مناقبه أنه كان من كبار المجاهدين في سبيل الله يقال شهد سبعين غزوة»^(٤).

(٣٣)

٣٣- ومحمد بن إدريس الحنظلي أبو حاتم الرازي (١٩٥-٢٧٧):

له مصنف في «العلل»-رواية محمد بن إبراهيم الكتاني^(٥)، ونقول ابنه عنه في

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٢٥).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٦٣٩)، وانظر: فتح المغيث (١/٢١٢).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (١٠/٣٥٤). وهناك دراسة -دكتوراه- عن بقي بعنوان «أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد القرطبي شيخ الحديث في الأندلس» للباحث: معمر نوري، جامعة القرويين، ودراسة بعنوان «بقي بن مخلد ومقدمة مسنده» للدكتور. أكرم العمري.

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٨٥-٢٩٦).

(٥) توضيح المشتبه (١/٢٢٥، ٥/٢٨٥، ٧/١٧٤).

كتاب العلل تدل على إمامته وتبحره في هذا الفن .

قال أبو يعلى الخليلي قال: «الإمام المتفق عليه بالحجاز، والشام، ومصر، والعراق، والجليل، وخراسان، بلا مدافعة،... سمعتُ جدي، وأبي، ومحمد بن إسحاق الكيساني وغيرهم قالوا: سمعنا علي بن إبراهيم بن سلمة القطان أبا الحسن يقول: ما رأيت مثل أبي حاتم الرازي، لا بالعراق، ولا باليمن، ولا بالحجاز! فقلنا له: قد رأيت إسماعيل القاضي، وإبراهيم الحربي، وغيرهما من علماء العراق؟ فقال: ما رأيتُ أجمع من أبي حاتم ولا أفضل منه... وقال الربيع بن سليمان المرادي صاحب الشافعي: لم نلق مثل أبي زرعة، وأبي حاتم، ممن ورد علينا من العلماء»^(١).

قال الذهبي: «كان من بحور العلم طوّف البلاد وبرع في المتن والإسناد وجمع وصنف، وجرح وعدّل، وصحّح وعلّل... وأوّل كتابه للحديث كان في سنة تسع ومائتين، وهو من نظراء البخاري ومن طبقته، ولكنه عمّر بعده أزيد من عشرين عاماً... ويتعذّر استقصاء سائر مشايخه»^(٢).

ومن الأخبار العظيمة عن هذا الإمام ما حدّث به ابنُ أبي حاتم قال: «باب ما ظهر لأبي من سيد عمله عند وفاته. حضرتُ أبي - رحمه الله - وكان في النزع وأنا لا أعلم فسألته عن عُقبة بن عبد الغافر يروى عن النبي ﷺ: له صحبة؟ فقال - برأسه - لا - بلسان مسكين -، فلم أقنع منه، فقلت: فهمت عني: له صحبة؟ قال: هو تابعي.

قلت: فكان سيد عمله معرفة الحديث، وناقلة الآثار، فكان في عمره يقتبس منه ذلك، فأراد الله أن يظهر عند وفاته ما كان عليه في حياته»^(٣).

(١) الإرشاد (٢/ ٦٨٢-٦٨٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٤٧).

(٣) مقدمة الجرح والتعديل (ص: ٣٦٧)، والجرح والتعديل (٦/ ٣١٣).

(٣٤)

٣٤- وَمُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى أَبُو عَيْسَى التِّرْمِذِيُّ (٢٠٩-٢٧٩) ^(١) - صاحب السنن ^(٢) - :

له كتب منها «العلل» - طبع باسم العلل الكبير وهو ترتيب القاضي أبي طالب ^(٣) - ، وختم كتابه السنن بكتاب العلل ، وهو الذي شرحه ابن رجب - ضمن شرحه للسنن - شرحاً نفيساً .

قَالَ الذَّهَبِيُّ : «الحافظ العَلَمُ ، الإمام البارِع . . مصنف الجامع وكتاب العلل وغير ذلك . . قلتُ : في الجامع علمٌ نافعٌ ، وفوائد غزيرة ، ورؤوس المسائل ، وهو أحد أصول الإسلام ، لولا ماكدره بأحاديث واهية بعضها موضوع ، وكثير منها في الفضائل ، وقال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق : الجامع على أربعة أقسام :

(١) التذكرة (٢/٦٣٣) ، السير (١٣/٢٧٠) . وعنه وعن سنته مؤلفات ودراسات كثيرة ، تنظر في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، وكذلك في فهارس كتابي محمد خير رمضان «دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة» ، و«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» .

ومن أبرز الدراسات عنه : «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» تأليف د. نور الدين عتر ، ط ٢ ، ١٤٠٨ ، مؤسسة الرسالة ، و «الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع دراسة نقدية تطبيقية» تأليف د. عَدَاب ، ط ١ ، ١٤٢٣ ، دار الفتح .

(٢) واسم كتابه كاملاً : «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل» ، وانظر : رسالة «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي» لأبي غدة (ص : ٥٥ ، ٧٩) .

(٣) له طبعتان - حسب علمي - :
طبعة بتحقيق : حمزة ديب مصطفى ، مكتبة الأقصى ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ، وهي في الأصل رسالة علمية ، وفيها سقط وتحريف لم يتفطن له المحقق .
وطبعة بتحقيق : السامرائي والنوري والصعيد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ ، عالم الكتب ، وهي أجود من الأولى .

قسم مقطوع بصحته، وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بينا، وقسم أخرجه للضدیه وأبان عن علته، وقسم رابع أبان عنه: فقال: ما أخرجتُ في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء سوى حديث فإن شَرِبَ في الرابعه فاقتلوه، وسوى حديث جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر، قلتُ: جامعه قاضٍ له إمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد ونفسه في التضعيف رخوا... وفي المنشور لابن طاهر سمعت أبا إسماعيل شيخ الإسلام يقول: جامع الترمذي أنفع من كتاب البخاري ومسلم لأنها لا يقف على الفائدة منها إلا المتبحر العالم والجامع يصل إلى فائدته كل أحد»^(١).

للفائدة: راجع ترجمة أبي داود السجستاني.

(٣٥)

٣٥- وعبد الرحمن بن عمرو أبو زُرعة الدمشقي (قبل ٢٠٠-٢٨١)^(٢):

له مصنف في «العلل»، و«التاريخ ط»^(٣) قال الذهبي: «الشيخ، الإمام الصادق، محدث الشام.. وجمع وصنف وذاكر الحفاظ وتميز وتقدم على أقرانه لمعرفته وعلو سنده.. قلتُ: لأبي زُرعة تاريخٌ مفيدٌ في مجلد، ولما قدم أهل الري إلى دمشق أعجبهم علم أبي زُرعة فكنوا صاحبهم الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم بكنيته»^(٤).

(١) سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣).

(٢) ذيل تاريخ مولد العلماء (ص ٧٨)، طبقات الحنابلة (٢٠٥/١)، الرياض النضرة (ص ١٥١)، كشف الظنون (١٤٤٠/٢).

(٣) أفضل طبعاته التي بتحقيق: شكر الله نعمة.

(٤) سير أعلام النبلاء (٣١١/١٣).

(٣٦)

٣٦- وأحمد بن محمد بن عيسى أبو العباس البرقي (٢٠٠-٢٨٠):

قال الذهبي: «الفقيه الحافظ صاحب المسند روى عن أبي نعيم ومسلم بن إبراهيم وخلق وكان بصيراً بالفقه، عارفاً بالحديث وعلله، زاهداً عابداً كبير القدر من أعيان الحنفية»^(١).

(٣٧)

٣٧- وإبراهيم بن الحسين أبو إسحاق الهمداني (قبل ٢٠٠-٢٨١):

قال الذهبي: «الإمام الحافظ الثقة العابد. وروى عن عبد الله بن وهب الدينوري قال: كنا نذاكر إبراهيم بن الحسين فيذاكرنا بالقمطر نذكر حديثاً واحداً فيقول: عندي منه قمطر يريد طريقه وعلله واختلاف ألفاظه»^(٢).

(٣٨)

٣٨- وإبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الحربي البغدادي (١٩٨-٢٨٥):

له مصنف في «العلل»^(٣)، قال أبو بكر الخطيب: «كان إماماً في العلم، رأساً في الزهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث مميزاً لعلله، قتيماً

(١) العبر (٢٩٦/١)، السير (٤٠٧/١٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨٤/١٣).

(٣) وكتابه «العلل» ينقل عنه ابن حجر وغيره، انظر: تهذيب التهذيب (٢٠٧/٧)، (١٩٣/١١)،

ومغلطاي في شرحه لابن ماجه (٦٧٥/٢).

الفصل الأول

بالأدب، جماعاً للغة، صنف غريب الحديث وكتبها كثيرة»^(١)، وقال الذهبي: «الشيخ الإمام الحافظ العلامة.. صاحب التصانيف»^(٢).

(٣٩)

٣٩- وأحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبو بكر البصري (٢٠٦-٢٨٧):

له مصنف في «علل حديث الزهري»، وفي كتابه «الآحاد والمثاني» مواضع عديدة بيّن فيها علل الأحاديث^(٣).

قال الذهبي: «الحافظ الكبير.. الزاهد قاضي أصبهان.. وله الرحلة الواسعة والتصانيف النافعة.. وقد أفرد له أبو موسى المديني ترجمة طويلة»^(٤).

(٤٠)

٤٠- ومحمد بن وضاح المرواني أبو عبد الله القرطبي (١٩٩-٢٨٧):^(٥)

قال ابنُ الفريسي: «كان عالماً بالحديث، بصيراً بطرقه متكلماً على علله..»^(٦)، وقال الذهبي: «الإمامُ الحافظ، محدّث الأندلس مع بقي.. وقد ارتحل إلى العراق والشام ومصر وجمع فأوعى»^(٧).

-
- (١) تاريخ بغداد (٦/ ٢٨).
 - (٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٥٦).
 - (٣) الآحاد والمثاني (١/ ٢٣٨، ٤٠، ٤/ ٣٤٢، ١٧/ ٤٢٩، ٦/ ١٧).
 - (٤) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٤٠).
 - (٥) عنه دراسة بعنوان «محمد بن وضاح القرطبي مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد» للدكتور: نوري معمر، مطبوع.
 - (٦) تاريخ العلماء بالأندلس (٢/ ١٨)، العبر (١/ ٤١٢).
 - (٧) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٤٥).

(٤١)

٤١- وإبراهيم بن نصر أبو إسحاق الأندلسي يعرف بابن أبرول (؟-٢٨٧):

قال ابنُ الفرضي: «كان قرطبي الأصل.. وكانت له رحلة لقي فيها جماعة من أئمة المحدثين.. ودخل العراق فسمع من بندار وغيره، وكان عالماً بالحديث بصيراً بعلله»^(١).

(٤٢)

٤٢- وعبد الله بن أحمد بن حنبل أبو عبد الرحمن البغدادي (٢١٣-٢٩٠)(٢):

له كتاب في «العلل». قال الذهبي: «الإمام الحافظ، الناقد، محدث بغداد،.. قال ابن أبي حاتم: كَتَبَ إليَّ عبد الله بمسائل أبيه وبعّل الحديث»^(٣)، وقال أيضاً: «قال أحمد بن المنادي في تاريخه:.. وما زلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون لعبد الله بمعرفة الرجال ومعرفة علل الحديث والأسماء والمواظبة على الطلب حتى أفرط بعضهم وقدمه على أبيه في الكثرة والمعرفة»^(٤).

(٤٣)

٤٣- وعلي بن الحسين بن الجُنَيْد أبو الحسن الرّازي (؟-٢٩١):

وقد حدّث عنه ابنُ أبي حاتم وسأله عدة أسئلة في العلل وغيرها وسماه

(١) تاريخ العلماء بالأندلس (٢/٢٠).

(٢) سنن البيهقي (٨/٣٧)، الضعفاء الكبير (٣/٢٣٩)، التذكرة (٢/٦٦٥)، فتح الباري (٣/٤٧٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/٥١٦).

(٤) التذكرة (٢/٦٦٥).

«حافظ حديث الزهري ومالك»^(١).

قال الذهبي: «الإمام، الحافظ، الحجة.. المعروف في بلدو بالمالكي لكونه جمع حديث مالك الإمام، وكان من أئمة هذا الشأن»^(٢)، وقال أيضاً: «الحافظ الثبت،.. كان بصيراً بالرجال والعلل.. وقال أبو يعلى الخليلي: هو حافظ علم مالك، قلت: وكان يحفظ أيضاً أحاديث الزهري»^(٣).

(٤٤)

٤٤- وأحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار أبو بكر البصري (نيف عشرة ومائتين-٢٩٢) (٤):

وله كتاب «المسند الكبير المعلن» - وطبع أجزاء منه^(٥) -، وصناعة العلل بينة في مسنده، قال ابن كثير: «ويقع في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما

(١) التذكرة (٦٧١/٢)، طبقات علماء الحديث (٣٨٧/٢)، وانظر: علل ابن أبي حاتم (المسألة رقم ٢٨٠٨، ٨٩١، ١٨٥٨، ١٠٠٤)، تاريخ دمشق (٣٥٤/٤١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٤).

(٣) تذكرة الحفاظ (٦٧١ / ٢).

(٤) تاريخ بغداد (٢٣٤ / ٤)، اختصار علوم الحديث-مع شرحه الباعث الحثيث- (ص٦٤)، التذكرة (٦٥٣/٢).

(٥) وقد طبع باسم «البحر الزخار» وعندي تحفظ على هذه التسمية فجميع الأصول الخطية للمسند، وكذلك جميع من ذكره من المتقدمين والمتأخرين-ومنها كتب الفهرست والمعاجم التي هي مظنة لذكر اسم الكتاب كاملاً- ساء «المسند» فقط، وما اعتمده المحقق من قول الهيثمي فأقول: ربما كان مقصد الهيثمي الوصف دون التسمية، والله أعلم، وقد نقد هذا الاسم فيصل اللحاني في رسالته العلمية-ماجستير - «مسند البزار -تحقيق ودراسة-» (٣٧٢/٢).

وانظر: «فهرست ابن خير» (ص:١٣٨)، المعجم المفهرس (ص:١٣٩)، العنوان الصحيح للكتاب (ص:٦٥).

لا يوجد في غيره من المسانيد»^(١).

قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة حافظا صنف المسند وتكلم على الأحاديث وبين عللها»^(٢)، و قال الذهبي: «الشيخ الإمام، الحافظ الكبير، . . صاحب المسند الكبير الذي تكلم على أسانيد»^(٣).

فائدة: قال ابن حجر: «تنبيه: من مظان الأحاديث الأفراد: مسند أبي بكر البزار، فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في «المعجم الأوسط»، ثم الدارقطني في «كتاب الأفراد» ، وهو ينبيء على اطلاع بالغ، ويقع عليهم التعقب فيه كثيراً بحسب اتساع الباع وضيقة، أو الاستحضار وعدمه، وأعجب من ذلك أن يكون المتابع عند ذلك الحافظ نفسه!، فقد تتبع العلامة مغلطاي على الطبراني ذلك في جزء مفرد.

وإنما يحسن الجزم بالإيراد عليهم حيث لا يختلف السياق، أو حيث يكون المتابع ممن يعتبر به، لاحتمال أن يريدوا شيئاً من ذلك بإطلاقهم والذي يرد على الطبراني، ثم الدارقطني من ذلك أقوى مما يرد على البزار لأن البزار حيث يحكم بالتفرد إنما ينفي علمه، فيقول: «لا نعلمه يروي عن فلان إلا من حديث فلان»، وأما غيره، فيعبر بقوله: «لم يروه عن فلان إلا فلان»، وهو وإن كان يلحق بعبارة البزار على تأويل، فالظاهر من الإطلاق خلافه والله أعلم»^(٤).

(١) اختصار علوم الحديث-مع شرحه الباعث الخثيث- (ص ٦٤).

(٢) تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣ / ٥٥٤).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧٠٨).

(٤٥)

٤٥ - ومُوسَى بنُ هَارُونَ أَبُو عِمْرَانَ الْحَمَالِ الْبَغْدَادِيَّ (٢٤١-٢٩٤):

قال الذهبي: «كان إمام وقته في حفظ الحديث وعلمه»^(١)، وقال عبد الغني ابن سعيد الحافظ: «أحسن الناس كلاماً على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: علي ابن المديني في وقته، وموسى بن هارون في وقته، وعلي بن عمر الدارقطني في وقته»^(٢).

(٤٦)

٤٦ - وعبدُ الله بنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَلِيٍّ الْبَلْخِيَّ (؟-٢٩٥):

قال الخطيب: «وكان أحد أئمة أهل الحديث حفظاً وإثباتاً، وثقةً، وإكثاراً، وله كتب مصنفة في التواريخ والعلل وغير ذلك»^(٣).

قال الذهبي: «الحافظ العالم. محدث بلخ. صنف كتاب «العلل» وكتاب «التاريخ». قال أحمد بن الخضر الشافعي: لما قدم عبد الله بن محمد البلخي نيسابور عجزوا عن مذاكرته فذاكر جعفر بن محمد بن نصر بأحاديث الحج، فكان يسردها عبد الله، فقال له جعفر: تحفظ للتمي عن أنس أن رسول الله ﷺ لبي بحجة وعمرة، فبهت، فقال جعفر: حدثنا به يحيى بن حبيب أخبرنا معتمر عن أبيه. استشهد على يد القرامطة - قاتلهم الله - في سنة أربع وتسعين ومائتين»^(٤).

(١) العبر في خبر من غير (١٠٦/٢).

(٢) تاريخ بغداد (٥٠/١٣).

(٣) تاريخ بغداد (٩٣/١٠).

(٤) التذكرة (٦٩٠/٢).

(٤٧)

٤٧- وإبراهيم بن أبي طالب أبو إسحاق النيسابوري (؟-٢٩٥) (١):

له مصنف في «العلل»، قال الذهبي: «الإمام الحافظ شيخ خراسان». قال الحاكم: إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال جمع الشيوخ والعلل» (٢).
للفائدة: راجع ما ذكر عند عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي، وعند مسلم بن الحجاج.

(٤٨)

٤٨- ومحمد بن إبراهيم أبو عبد الله الكتاني الأصبهاني ثم السمرقندي (؟؟) (٣):

قال الذهبي: «الكتاني الحافظ. ذكره الحافظ يحيى بن منده في تاريخه لأهل أصفهان غير مطول فقال: كان من أئمة الحديث والمعتمد عليه في معرفة الصحابة والعلل، جالس أبا حاتم الرازي وأبا زرعة ومسلم بن الحجاج وصالح بن محمد جزرة وأخذ عنهم، وسكن سمرقند مدة طويلة، قلت: لم أظفر له بتاريخ وفاة» (٤).

(١) التذكرة (٢/٦٣٨)، وانظر السير (١٢/٢٢٧، ١٣/٥٤٧).

(٢) التذكرة (٢/٦٣٨)، وانظر السير (١٣/٥٤٧).

(٣) ذكر أخبار أصفهان (٢/٢١٢)، طبقات علماء الحديث (٢/٤٩٥)، طبقات الحفاظ (ص٣٢٩)، وانظر: توضيح المشتبه (٥/٢٨٥، ٧/١٧٤) ووقع في التذكرة والتوضيح وطبقات الحفاظ الكتاني بالتاء، قال أبو نعيم: حدث بهراة سنة تسع وثمانين ومائتين.

(٤) التذكرة (٣/٧٨٥).

(٤٩)

٤٩- وأحمد بن هارون أبو بكر البرديجي (بعد ٢٣٠-٣٠١) (١):

له جزء لطيف «معرفة المتصل من الحديث والمرسل والمقطوع وبيان الطرق الصحيحة».

قال الذهبي: «الإمام الحافظ الحجة.. وجمع وصنف وبرع في علم الأثر» (٢)، وقال ابن رجب: «ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل» (٣)، ونقل عنه ابن رجب في شرح العلل نقولا كثيرة ونفيسة في العلل.

(٥٠)

٥٠- وجعفر بن محمد أبو بكر الفريابي (٢٠٧-٣٠١) (٤):

قال الذهبي: «الإمام الحافظ الثبت شيخ الوقت الفريابي القاضي» (٥)، وقال ابن عدي: «رَأَيْتُ مَجْلِسَ الْفَرِيَابِيِّ يُحْزَرُ فِيهِ خَمْسَةُ عَشَرَ أَلْفَ مُحَبَّرَةٍ، وَكُنَّا نَحْتَاجُ أَنْ

(١) فهرست ابن خير (ص ٢٠٧)، فتح المغيث (١ / ١١١)، وعنه دراسة بعنوان «الحافظ البرديجي محدثاً وتحقيق كتاب طبقات الأسماء المفردة» للباحث: عبد العزيز المشعل، جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤ / ١٢٢).

(٣) شرح علل الترمذي (٢ / ٦٥٣).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (٤ / ١٥٨).

(٥) السير (١٤ / ٩٦).

نبيت في موضع المجلس لتتخذ من الغد موضع مجلس^(١)، راجع ما ذكر عند مسلم بن الحجاج.

(٥١)

٥١- وأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (٢١٤-٣٠٣)^(٢) - صاحب

السنن - :

له «مسند حديث الزهري بعلمه والكلام عليه»، وصناعة العلل واضحة في سننه الكبرى والصغرى، وبقية مؤلفاته، قال ابن رُشيد : «إنه أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها توصيفاً، وهو جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع حفظ كثير من بيان العلل»^(٣).

قال الذهبي: «الإمام الحافظ، الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث.. وكان من بحور العلم مع الفهم والإتقان، والبصر ونقد الرجال، وحسن التأليف، قال الحاكم: كلامُ النسائي على فقه الحديث كثير ومن نظر في سننه تحير في حسن كلامه، قال الحافظ ابن طاهر: سألتُ سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي! فقال: يا بني إنَّ لأبي عبدالرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم، قلتُ: صدق فإنه لين جماعة من رجال صحيح البخاري ومسلم.. ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي هو أحق بالحديث

(١) الكامل لابن عدي (٢٣٤/٥).

(٢) فهرست ابن خير (ص ١٤٥)، وعنه وعن سننه دراسات متعددة منها: «منهج الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال» لقاسم سعد، ط ١، ١٤٢٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي.

(٣) فتح المغيث (٨٧/١).

الفصل الأول

وعلمه ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زُرعة»^(١).

للفائدة: راجع ترجمة أبي داود السجستاني.

(٥٢)

٥٢- وسعيد بن عثمان أبو عثمان الأعنقي الأندلسي (٢٣٣-٣٠٥) (٢):

قال ابنُ الفرضي: «وكان ورعا زاهدا عالما بالحديث بصيرا بعلمه...»^(٣).

(٥٣)

٥٣- ومحمد بن إبراهيم بن حيون أبو عبد الله الأندلسي (٣٠٥-٣٠٥) (٤):

قال ابنُ الفرضي: «وكان إماما في الحديث عالما به حافظا لعلمه بصيرا بطرقه لم يكن بالأندلس قبله أبصر بالحديث منه...»^(٥).

(٥٤)

٥٤- وزكريا بن يحيى الساجي أبو يحيى البصري (٢١٧-٣٠٧) (٦):

له مصنف في «علل الحديث»^(٧).

-
- (١) السير (١٢٥/١٤-١٣٣).
 - (٢) نفح الطيب (٢/٦٣٣)، الديباج المذهب (١/٣٩١)، والأعناق نسبة إلى موضع يقال له: أعناق وعناق.
 - (٣) تاريخ العلماء بالأندلس (١/١٩٥).
 - (٤) السير (١٤/٤١٢)، نفح الطيب (٢/٥٠).
 - (٥) تاريخ العلماء بالأندلس (٢/٢٨).
 - (٦) وعنه دراسة بعنوان «الإمام زكريا بن يحيى الساجي ودراسة أقواله في الجرح والتعديل في كتاب تهذيب التهذيب» للباحث: فواز الجهني، في جامعة الملك سعود، وقد نُوقِشت سنة ١٤٢٢.
 - (٧) نقل عن الكتاب عدد من العلماء منهم ابن عدي في الكامل (١/٢٦٦)، والبيهقي في الكبرى =

قَالَ الذهبي: «الإمام، الثبوت، الحافظ، محدث البصرة وشيخها ومفتيها أبو يحيى.. وكان من أئمة الحديث أخذ عنه أبو الحسن الأشعري مقالة السلف في الصفات واعتمد عليها أبو الحسن في عدة تأليف،.. قلت: وللساجي مصنفٌ جليلٌ في علل الحديث يدل على تبحره وحفظه ولم تبلغنا أخباره كما في النفس»^(١).

ومن أخبار هذا الحافظ وجلالته ما حدث به أحمد الشيرازي الحافظ قال: سألت ابن عدي عن إبراهيم بن محمد بن مَنده فَقَالَ: كُنَّا بالبصرة عند زكريا بن يحيى السَّاجي فقرأ عليهم إبراهيم حديثين، عن أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب عن عمه عن مالك، فأصغيتُ إليه، فقلت: هذان الحديثان من حديث ابن وهب عن يونس عن الزُّهري لا عن مالك، فأخذ السَّاجي كتابه فتأمل وقال لي: هذا كما قلت، وقال لإبراهيم: مِمَّنْ أخذتَ هذا؟! فأحال على بعض أهل البصرة، فَقَالَ السَّاجي: عليَّ بصاحب الشرطة حتى أُسودَّ وجه هذا! فكلَّموه وتشفعوا حتى عفا عنه، ثم مرَّق الكتاب^(٢).

(٥٥)

٥٥- ومُحمَّد بن جرير أبو جعفر الطبري (٢٢٤-٣١٠) - صاحب التفسير والتاريخ:-

- = (٨/٨٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧٣٥/٤).
- (١) سير أعلام النبلاء (١٤ / ١٩٧)، وانظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/٢٩٩).
- (٢) الإرشاد (١/٤٠٨)، سير أعلام النبلاء (١٤/١٩٩).
- قَالَ الخليلي: «إنَّ ما أراد إبراهيم في هذا الافتعال أن يُغَرِّبَ على غيره، ويحتاج في هذا الأمر إلى الدَيَانَةِ، والإِتْقَانِ، والحَفَظِ ومعرفة الرجال، ومعرفة الترتيب، ويكتب ما له وما عليه، ثم يتأمل في الرجال فيميز بين الصحيح والسقيم، ثم يعرف التواريخ وعُمر العلماء حتى يعرف مَنْ أدرك مَنْ لم يدرك، ويعرف التدليس للشيخ».

له كتاب «تهذيب الآثار ط» ^(١) قال عنه أبو محمد القزغاني: «ابتدأ بتصنيف كتاب تهذيب الآثار، وهو من عجائب كتبه، ابتداء بما أسنده الصديق مما صح عنده سنده وتكلم على كل حديث منه بعلمه وطرقه، ثم فقهه واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب والرد على الملحدین فتم منه مسند العشرة وأهل البيت والموالي وبعض مسند ابن عباس فمات قبل تمامه» ^(٢).

قال الذهبي: «الإمام، العلم، المجتهد عالم العصر. صاحب التصانيف البديعة. وأكثر الترحال ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علما وذكاء وكثرة تصانيف، قل أن ترى العيون مثله. واستقر في أواخر أمره ببغداد، وكان من كبار أئمة الاجتهاد. . . قلت: كان ثقة صادقا حافظا، رأسا في التفسير، إماما في الفقه والإجماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفا بالقراءات وباللغة، وغير ذلك. . . وكان ممن لا تأخذه في الله لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهل وحاسد وملحد، فأما أهل الدين والعلم فغير منكرين علمه وزهده في الدنيا ورفضه لها، وقناعته رحمه الله بما كان يرد عليه من حصّة من ضيعة خلفها له أبوه بطبرستان يسيرة» ^(٣).

(٥٦)

٥٦- وأحمد بن يحيى أبو جعفر التستري (؟ - ٣١٠):

قال الذهبي: «الإمام الحجة المحدث البارع علم الحفاظ شيخ

(١) وقد طبع من تهذيب الآثار: مسند عمر بن الخطاب، وعلي، وابن عباس، وطلحة وعبدالرحمن ابن عوف والزبير بن العوام.

(٢) تاريخ مدينة دمشق (١٩٦/٥٢)، سير أعلام النبلاء (٢٧٣/١٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٤).

الإسلام.. الزاهد.. وصنف وعلل، وصار يضرب به المثل في الحفظ»^(١).

(٥٧)

٥٧- وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ (٢٢٣-٣١١) (٢)-

صاحب الصحيح:-

له مصنف في المزارعة ذكر فيه علل الأحاديث الواردة في ذلك، قاله الخطابي^(٣)، وفي صحيحه من التعاليل الدقيقة ما ينبغي أن يفرد ببحث ودراسة^(٤)، وخاصةً نقده الألفاظ الواردة في متون الأحاديث، وهي من أدق صناعة العلل، ولا يقوم بها إلا من جمع بين الفقه والحديث.

قال الذهبي: «الحافظ الكبير، إمام الأئمة، شيخ الإسلام،.. أكثر وجود وصنف واشتهر اسمه وانتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان حدث عنه الشيخان خارج صحيحيهما،.. قال أبو عثمان الحيري : حدثنا ابن خزيمة قال: كنت إذا أردت أن أصنف الشيء دخلت في الصلاة مستخيراً حتى يقع لي فيها ثم ابتدئ»^(٥).

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/٣٦٢).

(٢) وعنه وعن صحيحة دراسات متعددة منها: «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» تأليف: عبد العزيز الكيسبي، ط١، ١٤٢٢، دار ابن حزم.

(٣) معالم السنن (٣/٨١).

(٤) ولأخينا د. عبد العزيز الهليل بحث بعنوان «الأحاديث التي أعلنها إمام الأئمة ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الوضوء» نشر في مجلة جامعة أم القرى، جمادى الثانية ١٤٢٤.

(٥) تذكرة الحفاظ (٢/٧٢٠).

(٥٨)

٥٨- وأحمد بن مُحَمَّد الخلال أبو بكر البغداديّ (٢٣٤-٣١١) (١):

له كتابُ العلل في عدة مجلدات قاله الذهبيّ (٢)، قال ابن رجب: «وقد رتب أبوبكر الخلال العلل المنقولة عن أحمد على أبواب الفقه وأفردها فجاءت عدة مجلدات» (٣)، ونقل عنه ابن رجب في شرح علل الترمذي كثيرا، وقد طبع «المنتخب من العلل للخلال» لابن قدامة (ت ٦٢٠) (٤)، وهو نفيسٌ في بابهِ.

(٥٩)

٥٩- وأحمد بن عمرو الألبيريّ أبو جعفر الأندلسيّ (٣١٢-٩) (٥):

قال الذهبي: «وبلغنا أنه كان بصيرا بعلل الحديث إماما فيه» (٦).

(٦٠)

٦٠- وعبد الله بن سليمان بن الأشعث أبو بكر السجستانيّ (٢٣٠-٣١٦) (٧):

قال أبو الشيخ الأصبهانيّ: «كان عالما بالأنساب والأخبار والعلل والمغازي، قد عمِلَ في كل فنٍ من العلوم» (٨)، قال الذهبيّ: «الحافظُ العلامة قدوة

(١) طبقات الحنابلة (٢/١٢)، المعجم المفهرس (ص ١٥٨).

(٢) السير (١٤/٢٩٧-٢٩٨).

(٣) شرح العلل (١/٣٣٩).

(٤) بتحقيق: طارق عوض الله، ط ١، ١٤١٩، دار الراجية للنشر والتوزيع.

(٥) تاريخ العلماء بالأندلس (١/٣٨).

(٦) تذكرة الحفاظ (٣/٨١٤).

(٧) طبقات المحدثين بأصبهان (٣/٥٣٣)، التذكرة (٢/٧٦٧)، السير (١٣/٢٢١).

(٨) طبقات المحدثين بأصبهان (٣/٥٣٣).

المبحث الأول : ذكر أئمة العلل والمصنفين فيه

المحدثين.. صاحب التصانيف.. وبرع وساد الأقران»^(١).

(٦١)

٦١- وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ عَمَّارٍ الْجَارُودِيِّ أَبُو الْفَضْلِ الْهَرَوِيُّ (؟) - (٣١٧)(٢):

صاحب كتاب «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج ط»^(٣)، وقال الصفدي: «إمام كبير عارف لعل الحديث»^(٤)، قلت: وكتابه-على صغره- يشهد بإمامته في هذا الفن.

(٦٢)

٦٢- وَيَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ صَاعِدِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ (٢٢٨-٣١٨)(٥):

قال أبو يعلى الخليلي: «كان يقال: أئمة ثلاثة في زمان واحد: ابنُ أبي داود ببغداد، وابنُ خزيمة بنيسابور، وعبد الرحمن بن أبي حاتم بالري، قال الخليلي: ورابعهم ببغداد أبو محمد بن صاعد ثقةٌ إمامٌ يفوق في الحفظ أهل زمانه ارتحل إلى مصر والشام والحجاز والعراق منهم من يقدمه في الحفظ على أقرانه منهم: أبو

(١) التذكرة (٧٦٧/٢)، وانظر: السير (٢٢١/١٣).

(٢) تذكرة الحفاظ (٤٩٤-٤٩٥)، الوافي بالوفيات (٣٧/٢).

(٣) طبع الكتاب بتحقيق: علي بن حسن عبد الحميد، ط ١، ١٤١٢، دار الهجرة للنشر والتوزيع.

(٤) الوافي بالوفيات (٣٧/٢).

(٥) لم أقف على من أفرد بدراسة تين منزلته وجهوده في الحديث، وهو حقيقٌ بذلك، وقد ترجم له شيخنا: سعد الحميد في مقدمة تحقيقه «مسند عبد الله بن أبي أوفى» لابن صاعد- ط ١، ١٤٠٨، مكتبة الرشد - ترجمة مفيدة لكنها موجزة لمناسبة المقام.

الفصل الأول

الحسن الدارقطني^(١)، وقال الذهبي: «الإمام الحافظ المجود محدث العراق . رحال جوال عالم بالعلل والرجال»^(٢)، وقال أيضاً: «لابن صاعد كلام متين في الرجال والعلل يدل على تبحره»^(٣).

(٦٣)

٦٣- وعبد الله بن محمد الكلاعي أبو مُحَمَّد القرطبي يعرف بابن أخي رُفَيْع الصائغ (٣١٨-٩)^(٤).

قال ابنُ فرحون: «كان معتنياً بالحديث إماماً فيه، بصيراً بعلله، حسن التأليف فيه، وله تأليف في معرفة الرجال، وعلل الحديث، واختصر مسند بقي بن مخلد، وكتاب التفسير له وهو المبتدئ بتأليف كتاب الاستيعاب لأقوال مالك مجردة دون أقوال أصحابه الذي تممه أبو عمر بن المكودي وأبو بكر المعيطي، وثقه أبو محمد الباجي وأثنى عليه وقال أحمد بن سعيد: كان من أهل العلم والتفنن والمروءة، مع هدى حسن، وسمت عجيب، لم أر مثله وقاراً وحلماً، وسعة في الحديث ومعاينة وكتب الناس عنه بالمشرق»^(٥)، قلتُ: والعجيب أني لم أقف له على كبير ذكر في كتب التراجم والأخبار-كتب الذهبي وابن كثير وغيرهما-، فضلاً عن كتب الحديث والعلل، والله أعلم.

(١) الإرشاد (٦١١/٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥٠١/١٤).

(٣) تذكرة الحفاظ (٧٧٧/٢).

(٤) تاريخ العلماء بالاندلس (٢٦٢/١)، السير (٢٤٥/١٥)، وقد تعبت في البحث والتدقيق عن اسم وعين هذا الإمام: إذ لا يخلو كتابٌ ممن ترجم له من تصحيف وتحريف في اسمه ونسبه وغموض في سيرته-وليس هذا موضع الإطالة في بيان ذلك وأسبابه-، فالمقارنة بين الكتب المذكورة في الإحالة وبخاصة الديباج تبين هذا!، وهنا أقول: رحم الله المعلمي فقد ذكرني هذا المقام كلامه المذكور في المقدمة.

(٥) الديباج المذهب (٤٣٦/١)

(٦٤)

٦٤- وأحمد بن عُمير بن جَوْصَاء أبو الحسن الدمشقي (حدود ٢٣٠-٣٢٠):

قال الذهبي: «الإمام الحافظ النبيل محدث الشام . وجمع وصنف وتكلم على العلل والرجال»^(١)، وقال الدارقطني: «أجمع أهل الكوفة أنه لم ير من زمان ابن مسعود إلى زمان بن عقدة أحفظ منه»^(٢).

(٦٥)

٦٥- ومُحَمَّد بن عَمْرٍو العُقَيْلِيُّ أبو جعفر الحجازيُّ (٣٢٢-٩)(٣):

له مصنف في «العلل»، وصناعة العلل واضحة في كتابه «الضعفاء ط»^(٤)، وهو من مدرسة الإمام البخاريّ منهجاً وطريقة- وإن كان من تلاميذ تلاميذ البخاريّ-. ومن أخبار هذا الإمام الدالة على حفظه وجلالته ما قاله مَسْلَمَةُ بنُ القَاسِم: كان العُقَيْلِيُّ جليلَ القدر، عظيمَ الخطر، ما رأيتُ مثله، وكان كثيرَ التصانيف، فكان من أتاه من المحدثين، قال: اقرأ مِن كِتَابِكَ، ولا يُخْرِجُ أصله، قال: فتكَلَّمْنَا في ذلك. وقُلْنَا: إمَّا أن يكونَ من أحفظِ النَّاسِ، وإمَّا أن يكونَ من أكذبِ النَّاسِ،

(١) التذكرة (٧٩٥/٣)، السير (١٥/١٥).

(٢) المرجع السابق.

(٣) الضعفاء الكبير (٣٥١/٤)، وعنه دراسة بعنوان «الأحاديث التي أعلمها العُقَيْلِيُّ في كتابه الضعفاء» لأحد الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود، ودراسة أخرى في جامعة أم القرى بعنوان «الحافظ العقيلي ومنهجه في كتاب الضعفاء الكبير» للباحث: عبد الإله باقطين، ١٤١١، ماجستير.

(٤) قال الذهبي عن كتابه هذا: «والعقيلي وله مصنف مفيد في معرفة الضعفاء». الميزان (١/ ١١٢)، وكتابه هذا طُبِعَ باسم «الضعفاء الكبير» واسمه الصحيح هو «كتاب الضعفاء ومن نُسِبَ إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غَلَبَ على حديثه الوهم، ومن يُتهم في بعض حديثه»، =

فاجتمعنا فاتفقنا على أن نكتب له أحاديث من روايته ونزيد فيها وننقص، فأتيناه لمنتحنه، فقال لي: اقرأ فقرأتها عليه.

فلما أتيت بالزيادة والنقص فطن لذلك، فأخذ مني الكتاب، وأخذ القلم، فأصلحها من حفظه فانصرفنا من عنده، وقد طابت نفوسنا، وعلمنا أنه من أحفظ الناس^(١).

(٦٦)

٦٦- وعبد الله بن محمد بن زياد أبو بكر النيسابوري (٢٣٨-٣٢٤)^(٢):

قال الدارقطني: «لم نر مثله في مشايخنا لم نر أحفظ منه للأسانيد والمتون، وكان أفقه المشايخ وجالس المزني والربيع وكان يعرف زيادات الألفاظ في المتون، ولما قعد للتحديث قالوا: حدث، قال: بل سلوا، فسئل عن أحاديث فأجاب فيها

= ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها، وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة مؤلف على حروف المعجم» وقد نصَّ المحقق-وفقه الله- على هذا فقال: «واسم الكتاب حسب تسمية المصنف...». ثم ذكره، ولا أدري لم لم يشبهه على غلاف الكتاب!

وأما طبعة حمدي السلفي فقد أثبت فيها الإسم كاملاً. وصناعة العلل واضحة في كتابه هذا، وتأثره بالإمام البخاري بين، وقد نقل عن البخاري في هذا الكتاب أكثر من ستمائة نص، وأنصح طالب الحديث أن يقرأ الكتاب كاملاً، ويستخرج فوائده الكثيرة، فإن ضَعُفَ فلا يُغلب على قراءة مقدمة الكتاب.

(١) سير أعلام النبلاء (٢٣٧/١٥)، فتح المغيث (٢٧٤/١) وقال: «وفي ترجمة العقيلي من الصلة لمسلمة بن قاسم...»، وحكى ابن عدي عن عدد من مشايخه-ولم يسمهم- أن البخاري وقعت له قصة نحو هذه القصة انظرها في: أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه في الصحيح لابن عدي (ص ٦٢)، وتاريخ بغداد (٢/٢٠).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٦٣٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/١٥٨).

وأملأها ثم بعد ذلك ابتداءً فحدث»^(١) راجع ما ذكر عند مسلم بن الحجاج.

قلتُ: لو تجمع الأحاديث والزيادات التي أعلمها هذا الحافظ ثم تدرس دراسة علمية تبين منهجه في العلل لكان ذلك مفيداً، وكلامه على العلل مشور في سنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وكتب التخريج.

(٦٧)

٦٧- وأحمد بن محمد الشَّرْقِيّ أبو حامد النَّيسَابُورِيّ تلميذ مسلم بن الحجاج (٢٤٠-٣٢٥) (٢):

قالَ الذهبي: «الإمام الحافظ الحجة.. وصنف الصحيح، وكان فريد عصره حفظاً وإتقاناً ومعرفة حجج مرات، وقد نظر إليه إمام الأئمة ابن خزيمة مرة فقال: حياة أبي حامد تحجز بين الناس وبين الكذب على رسول الله ﷺ»^(٣).
راجع ما ذكر عند مسلم بن الحجاج.

(٦٨)

٦٨- وعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الرَّازِيّ (٢٤٠-٣٢٧) (٤):

وكتابه «علل الحديث ط»^(٥) من أشهر مؤلفات هذا الفن، قال ابن كثير:

-
- (١) السير (١٥/٦٥-٦٦)
 - (٢) طبقات الشافعية الكبرى (٤/١٥٨).
 - (٣) تذكرة الحفاظ (٣/٨٢١).
 - (٤) التذكرة (٣/٨٢٩)، وعنه دراسة بعنوان «عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث» للدكتور: رفعت فوزي، مطبوع.
 - (٥) وقد طبع الكتاب عدة طبعات أفضل طبعة إلى الآن التي بتحقيق الباحث: محمد الدباسي، =

«ومن أحسن كتاب وضع ذلك، وأجله وأفحله كتاب العلل لعللي بن المديني... وكذلك كتاب العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتبٌ على أبواب الفقه»^(١)، وقال البلقيني: «وأجل كتاب في العلل كتاب الحافظ ابن المديني، وكذلك كتاب ابن أبي حاتم»^(٢).

قال أبو يعلى الخليلي قال: «أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحرّاً في العلوم، ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف: في الفقه والتواريخ، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار، وكان زاهداً يعد من الأبدال...». ويقال: إن السّنة بالري ختمت به»^(٣).

= ط ١، ١٤٢٤، مكتبة الرشد. ومن قارن بين هذه الطبعة والطباعات السابقة علم الجهد الذي بذله المحقق-جزاه الله خيراً-.

ولا أعلم أحداً شرح الكتاب إلّا الحافظ ابن عبد الهادي -وسبأتي الكلام على شرحه عند ذكره-، ومات ولم يكمله.

وهناك دراسات كثيرة ومتعددة عن كتاب العلل فمنها:

١. «استخراج منهج التعليل والتصحيح من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم» الباحث: حسان موهوبي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
٢. «مفهوم المنكر في علل الحديث لابن أبي حاتم» الباحثة: زينب العيدان، الرئاسة العامة للتعليم البنات.
٣. «الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم» الباحث: عبد السلام أبو سمحة، الجامعة الأردنية.
٤. تحقيق الكتاب ودراسته: وهذا مشروع طرحته جامعة الإمام، وشارك فيه عدد كبير من الباحثين، كل باحث أخذ مائة وخمسين مسألة، وكان لي شرف المشاركة في هذا المشروع.
٥. «فوائد في كتاب العلل لابن أبي حاتم» للمعلمي.

(١) اختصار علوم الحديث (ص ٦٤).

(٢) محاسن الاصطلاح (ص ٢٠٣).

(٣) الإرشاد (٢/ ٦٨٣).

ومن أخبار ابن أبي حاتم في طلب العلم والجدّ فيه ما حدّث به علي بن أحمد الخوّارزمي قال: سمعتُ عبد الرحمن بن أبي حاتم يقول: لا يُستطاعُ العلمُ براحةٍ الجسدِ، كنّا بمصر سبعة أشهرٍ لم نأكل فيها مرقةً، وذلك أنّنا كنّا نغدو بالغدواتِ إلى مجلسِ بغضِ الشيوخ، ووقتَ الظهرِ إلى مجلسِ آخر، ووقتَ العصرِ إلى مجلسِ آخر، ثمّ بالليلِ للنسخِ والمعارضة، فلمْ نتفرغْ نُصلحْ شيئاً.

وكانَ معي رفيقٌ خراسانيّ، أسمعُ في كتابه، وسمعَ في كتابي، فما أكتبُ لا يكتُبُ، وما يكتُبُ لا أكتبُ. فَعَدَوْنَا يوماً إلى مجلسِ بعضِ الشيوخ، فقالوا: هو عليلٌ، فَرَجَعْنَا فرأينا في طريقنا حوتاً يكونُ بمصر يُشقُّ جوفُهُ فيُخرُجُ منهُ أصفر، فأعجبنا فلمّا صرنا إلى المنزلِ حَضَرَ وقتُ مجلسِ بعضِ الشيوخ فلمْ يمكننا إصلاحه، ومَضينا إلى المجلسِ فلمْ نزل، حتّى أتى عليه ثلاثةُ أيامَ كادَ أنْ يتغيّرَ فأكلناه نيئاً. فقليلَ له: كنتم تعطونه لمن يشويه ويصلحه؟ قال: مِنْ أَيْنَ كَانَ لَنَا فَرَاغٌ^(١).

ومن أخباره في صلاحه وورعه ما حدّث به أبو بكر محمد بنُ مهرويه قال: سمعتُ علي بن الحسين بن الجنيد يقول: سمعتُ يحيى بن معين يقول: إنّنا لنطعنُ على أقوامٍ لعلهم قد حَطّوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة، قال ابنُ مهرويه: فدخلتُ على عبد الرحمن بن أبي حاتم - وهو يقرأ على الناس كتاب الجرح والتعديل - فحدثته بهذه الحكاية فبكى، وارتعدت يده حتى سقط الكتاب من يده، وجعل يبكي، ويستعيدني الحكاية ولم يقرأ في ذلك المجلس شيئاً^(٢).

(١) تاريخ دمشق (٣٥ / ٣٦١)، سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٦٦).

قلتُ: انظر إلى هذه المهمة العالية، والجدّ والاجتهاد في طلب العلم، فليس عندهم وقتٌ أو فراغ لإصلاح السمك!، وكذلك تلاحظ أنهم لم يعطوا العلم ما فُضِّل مِنْ وقتهم بل كل وقتهم للعلم، فالعلم لا يُستطاعُ براحةَ الجسدِ.

وأكثرُ شبابِ اليوم - إلا مِنْ رَجِمَ الله - يشكون من الفراغ!، فهم لا يدرون كيف يقضون فراغهم، والله المستعان.

(٢) تاريخ دمشق (٣٥ / ٣٦٥).

قال الذهبي: «قلتُ: أصابه على طريق الوجل وخوف العاقبة، وإلّا فكلامُ الناقدِ الورع في =

(٦٩)

٦٩- وأحمد بن محمد أبو العباس بن عُقْدَةَ الكوفي (٢٤٩-٣٣٢) (١):

قَالَ الذهبي: «حافظُ العصر، والمحدثُ البحر، . . وكان أبوه نحويًا صالحًا يلقب بعقدة، وكتب العالي والنازل، والحق والباطل، حتى كتب عن أصحابه، وكان إليه المنتهى في قوة الحفظ، وكثرة الحديث، وصنف وجمع وألف في الأبواب والتراجم، ورحلته قليلة، ولهذا كان يأخذ عن الذين يرحلون إليه، ولو صان نفسه وجود لضربت إليه أكباد الإبل، ولضرب بإمامته المثل، لكنه جمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين، والخرز بالدر الثمين، ومقت لتشيعة. . . وقد أفردت ترجمته في جزء» (٢).

راجع ما ذكر عند مسلم بن الحجاج.

(٧٠)

٧٠- ومحمد بن يعقوب بن الأخرم أبو عبد الله النيسابوري (٢٥٠-٣٤٤):

قال الحاكم: «وكان أبو عبد الله من أنحى الناس ما أخذ عليه لحن قط، وله كلامٌ حسن في العلل والرجال، سمعتُ محمد بن صالح بن هانئ يقول: كان ابن خزيمة يقدم أبا عبد الله بن يعقوب على كافة أقرانه ويعتمد قوله في ما نرد عليه وإذا شك في شيء عرضه عليه» (٣)، وقال الذهبي: «الحافظ محدث نيسابور صنف المسند

= الضعفاء من النصيح لدين الله والذب عن السنة السير (١٣/ ٢٦٨).

(١) السير (١٥/ ٣٤٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٥٨).

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٩).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٦٥).

الكبير وصنف مستخرجا على الصحيحين . ومع براعته في الحديث والعلل والرجال لم يرحل من نيسابور»^(١).

(٧١)

٧١- ووهبُ بن مَسَرَّةَ أبو الحَزْمِ التَّمِيمِي الأَنْدَلِسِي (حدود ٢٦٠-٣٤٦):

قال الذهبيُّ: «الحافظُ العلامة . قال القاضي عياض: كان حافظاً للفقهِ بصيراً به، وبالحديث والرجال والعلل، مع ورع وفضل، دارت عليه الفتيا ببلده - يعني وادي الحجارة - وله أوضاع حسنة، قدم قرطبة وأخرجت أصول ابن وضاح التي سمع فيها، وسمع منه عالم عظيم»^(٢).

(٧٢)

٧٢- وعبدُ الرحمن بنُ أحمد بن يونس الصَّدَقِيُّ (٢٨١-٣٤٧):

قال الذهبيُّ: «الحافظ . مؤرخ ديار مصر . ولم يرحل، لكن كان إماماً في هذا الشأن، . وله كلامٌ في الجرح والتعديل يدل على بصره بالرجال ومعرفته بالعلل»^(٣).

(٧٣)

٧٣- وحسين بن علي أبو علي التَّيْسَابُورِيُّ (٣٤٩-٤):

له مصنف في العلل، قال الذهبيُّ: «الحافظ الإمام العلامة الثبت . . أحد

(١) العبر (٦٨/٢).

(٢) التذكرة (٨٩٠/٣)، وانظر: السير (٥٥٦/١٥).

(٣) تاريخ الإسلام (ص ٣٨١ سنة ٣٤٧).

(٤) السير (٥١-٥٥)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٥٨)، فتح المغيث (٢/ ٣٣٤).

النقاد . قال عبد الرحمن بن مندة سمعتُ أبي يقول : ما رأيتُ في اختلاف الحديث والإتقان أحفظ من أبي علي النيسابوري^(١) ، وله مصنف في العلل^(٢) ، راجع ما ذكر عند مسلم بن الحجاج .

(٧٤)

٧٤- وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَسَّالُ أَبُو أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِيُّ (٢٦٩-٣٤٩) (٣):

قال الذهبي : «الحافظ العلامة القاضي . . صاحب التصانيف . . قال أبو عبد الله ابن منده : كان أبو أحمد العسال يخلف الطبري في القضاء ، وكان أحد الأئمة في علم الحديث . . وقال أبو نعيم : أبو أحمد من الكبار في المعرفة والإتقان والحفظ صنف في الشيوخ والتفسير وعامة المسند»^(٤) .

راجع ما ذكر عند مسلم بن الحجاج .

(٧٥)

٧٥- وَحَسَّانُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الْوَلِيدِ الْقُرَشِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ (بعد ٢٧٠-٣٤٩):

قال الذهبي : «العلامة . . الفقيه شيخ الشافعية بخراسان وصاحب ابن سريج صنف التصانيف وكان بصيرا بالحديث وعلله . . وقال فيه الحاكم : هو إمام أهل الحديث بخراسان وأزهد من رأيت من العلماء وأعبدهم»^(٥) ، وقال ابن رجب :

(١) السير (١٦/٥١-٥٥) .

(٢) فتح المغيث (٢/٣٣٤) وذكره غير واحد .

(٣) التذكرة (٣/٨٨٦) ، طبقات الشافعية الكبرى (٤/١٥٨) .

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/٨٨٦) .

(٥) العبر (٢/٨٠) .

«وأما الزيادة في المتون وألفاظ الحديث فأبو داود رحمه الله في كتاب السنن أكثر الناس اعتناء بذلك وهو مما يعتني به محدثو الفقهاء، قال الحاكم: هذا مما يعز وجوده ويقل في أهل الصنعة من يحفظه وقد كان أبو بكر بن زياد النيسابوري الفقيه ببغداد يذكر بذلك، وأبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني بخراسان، وبعدهما شيخنا أبو الوليد يعني حسان بن محمد القرشي»^(١).

(٧٦)

٧٦- وخالد بن سعد أبو القاسم الأندلسي (٢٩٠ تقريباً - ٣٥٢):

قال ابنُ الفرضي: «كان إماماً في الحديث، حافظاً له بصيراً بعلمه عالماً بطرقه، مقدماً على أهل وقته في ذلك، وسمعتُ بعض أصحاب خالد يقول: إن أمير المؤمنين المستنصر بالله كان يقول: إذا فاخرنا أهلُ المشرق بيحيى بن معين فاخرناهم بخالد بن سعد»^(٢)، وقال الذهبي: «الحافظ أحد أركان الحديث بالأندلس، سمع بعد سنة ثلاثمائة من جماعة، وصنف التصانيف، وكان عَجَباً في معرفة الرجال والعلل، وقيل: كان يحفظ الشيء من مرة»^(٣).

(٧٧)

٧٧- وإبراهيم بن مُحَمَّد بن حمزة أبو إسحاق الأصبهاني (بضع وسبعين ومائتين - ٣٥٣)»^(٤):

قالَ الذهبي: «الحافظُ الثبت الكبير.. أحد الأعلام.. قال أبو نعيم: هو

(١) شرح علل الترمذي (٦٣٩/٢)، وانظر: فتح المغيث (٢١٢/١).

(٢) تاريخ العلماء بالأندلس (١٥٤/١).

(٣) العبر (٩٠/٢).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (١٥٨ / ٤).

أوحد زمانه في الحفظ»^(١). راجع ما ذكر عند مسلم بن الحجاج.

(٧٨)

٧٨- وسعيد بن عثمان أبو علي بن السَّكن المصري (٢٩٤-٣٥٣):

قال الذهبي: «الإمام الحافظ المجود الكبير... جمع وصنف، وجرح وعدل وصحح وعلل، ولم نر تواليفه هي عند المغاربة»^(٢).

(٧٩)

٧٩- ومُحمَّد بن حبان أبو حاتم البُستي (٢٧٠-٣٥٤)^(٣):

له عددٌ من المصنفات في العلل، قال الخطيب البغدادي: «ومن الكتب التي تكثر منافعها إن كانت على قدر ما ترجمها به واضعها مصنفات أبي حاتم محمد بن حبان البستي التي ذكرها لي مسعود بن ناصر السجزي وأوقفني على تذكرة بأساميها ولم يقدر لي الوصول إلى النظر فيها لأنها غير موجودة بيننا ولا معروفة عندنا وأنا أذكر منها ما استحسنته سوى ما عدلت عنه واطرحته فمن ذلك.. كتاب «علل حديث الزهري».. كتاب «علل حديث مالك بن أنس».. كتاب «ما خالف الثوري شعبة»^(٤).

(١) تذكرة الحفاظ (٣ / ٩١٠).

(٢) السير (١١٧ / ١٦).

(٣) وهناك دراسات متعددة عن ابن حبان وعن صحيحه، وعن كتابيه: الثقات والمجروحين، تنظر في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وكذلك في فهرس كتابي محمد خير رمضان «دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة»، و«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف».

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٣٠٢).

(٨٠)

٨٠- وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ التَّمِيمِيِّ أَبُو بَكْرٍ الْبَغْدَادِيُّ يَعْرِفُ بِابْنِ الْجَعَابِيِّ (٢٨٤-٣٥٥):

قال أبو علي التنوخي: «ما شاهدنا أحفظَ من أبي بكر بن الجعابي، وسمعتُ من يقول: إنه يحفظ مائتي ألف حديث، ويحيب في مثلها إلا إنه كان يفضل الحفاظ فإنه كان يسوق المتون بالفاظها، وأكثر الحفاظ يتسامحون في ذلك، وإن أثبتوا المتن وإلا ذكروا لفظة منه، أو طرفاً، وقالوا: وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَكَانَ يَزِيدُ عَلَيْهِمْ بِحِفْظِهِ الْمُقْطُوعَ وَالْمُرْسَلَ وَالْحِكَايَاتِ وَالْأَخْبَارَ، وَلَعَلَّهُ كَانَ يَحْفَظُ مِنْ هَذَا قَرِيباً مِمَّا يَحْفَظُ مِنَ الْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ الَّذِي يَتَفَاخَرُ الْحِفَاظُ بِحِفْظِهِ، وَكَانَ إِمَاماً فِي الْمَعْرِفَةِ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ، وَثِقَاتِ الرِّجَالِ مِنْ مَعْتَلِيهِمْ وَضَعْفَائِهِمْ وَأَسَائِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ وَكُنَاهُمْ وَمَوَالِيدِهِمْ وَأَوْقَاتِ وَفَاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ، وَمَا يَطْعَنُ بِهِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَمَا يوصف به من السداد، وَكَانَ فِي آخِرِ عَمَرِهِ قَدْ انْتَهَى هَذَا الْعِلْمُ إِلَيْهِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ فِي زَمَانِهِ مَنْ يَتَقَدَّمُهُ فِيهِ فِي الدُّنْيَا»^(١)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «الْحَافِظُ الْبَارِعُ فَرِيدُ زَمَانِهِ قَاضِي الْمَوْصِلِ . . وَتَخَرَّجَ بِأَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ عَقْدَةَ، وَصَنَّفَ الْأَبْوَابَ وَالشُّيُوخَ وَالتَّارِيخَ، حَدَّثَ عَنْهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَابْنُ شَاهِينَ، . . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ: مَا رَأَيْتُ فِي الْمَشَائِخِ أَحْفَظَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَا رَأَيْتُ فِي أَصْحَابِنَا أَحْفَظَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ الْجَعَابِيِّ، وَذَاكَ أَنِّي حَسِبْتُهُ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ الَّذِينَ يَحْفَظُونَ شَيْخاً وَاحِداً، وَتَرْجُمةً وَاحِدةً، أَوْ أَباً وَاحِداً فَقَالَ لِي أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ هَمَزَةَ يَوْمَ: يَا أَبَا عَلِيٍّ لَا تَغْلُظْ ابْنَ الْجَعَابِيِّ يَحْفَظُ حَدِيثاً كَثِيراً، قَالَ: فَخَرَجْنَا يَوْمَ مِنْ عِنْدِ ابْنِ صَاعِدٍ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَشِشْ أَسْنَدَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ؟ فَمَرَّ فِي التَّرْجُمةِ، فَمَا زِلْتُ أَجْرُهُ مِنْ مِصْرَ إِلَى حَدِيثِ الشَّامِ إِلَى الْعِرَاقِ إِلَى

(١) تاريخ بغداد (٣/٢٨)، السير (١٦/٨٩).

الفصل الأول

أفراد الخراسانيين وهو يجيب إلى أن قلتُ: فأيش روى الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعيد بالشركة؟ فذكر بضعة عشر حديثاً فحيرني حفظه!«^(١).

(٨١)

٨١- وحمزة بن مُحَمَّد الكناني أبو القاسم المصري (٢٧٥-٣٥٧)^(٢):

وصناعة العلل ظاهرة في كتابه «جزء البطاقة ط» على صغره، قال الذهبي: «الإمام الحافظ القدوة محدث الديار المصرية.. صاحب مجلس البطاقة»^(٣).

وحمزة جدير بالدراسة والعناية وقد نقلت عنه أقوال عديدة ونفيسة في باب العلل.

(٨٢)

٨٢- وسليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (٢٦٠-٣٦٠):

قال الذهبي: «الحافظ العلم مسند العصر.. وكان ثقة صدوقاً، واسع الحفظ، بصيراً بالعلل والرجال والأبواب، كثير التصانيف..»^(٤).

(٨٣)

٨٣- وعبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني ويعرف أيضاً بابن القطان (٢٧٧-

(١) تذكرة الحفاظ (٣/٩٢٥).

(٢) العبر (٢/١٠٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٦/١٧٩).

(٤) العبر (٢/١٠٥)، وهناك عدد من الرسائل عنه وعن معاجمه الثلاثة.

(٣٦٠) (١) :

صاحب كتاب « الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث ط » ،
وصناعة العلل واضحة في كتابه هذا ، ونسب إليه كتاب في « علل الحديث » (٢) ، قال
الذهبي : « الإمام الحافظ . . عارفا بالعلل » (٣) راجع ما ذكر عند مسلم بن الحجاج .

(٨٤)

٨٤- وإبراهيم بن محمد أبو إسحاق المزكي التيسابوري (٢٩٥-٣٦٢) :

قال ابن كثير : « الحافظ ، الزاهد ، إمام أهل عصره بنيسابور في معرفة الحديث
والرجال والعلل ، وقد سمع خلقا من المشايخ الكبار ودخل على الإمام أحمد وذاكره
وكان مجلسه مهيبا ويقال : إنه كان مجاب الدعوة » (٤) .

(٨٥)

٨٥- والحسين بن محمد الماسرجسي أبو علي التيسابوري (٢٩٨-٣٦٥) (٥) :

له « مسند كبير معلل » ، قال الذهبي : « قال أبو عبد الله الحاكم في تاريخه :

-
- (١) التذكرة (٩٤٠/٣) ، طبقات الشافعية الكبرى (١٥٨ / ٤) ، الأعلام للزركلي (٢٣٩/٤) ، وعنه دراسة بعنوان « ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل » تأليف : د. زهير عثمان ، ط ١/١٤١٨ ، وانظر (١٢٠/١) من هذا الكتاب .
 - (٢) قال د. زهير عثمان : « ولعل كتاب علل الحديث الذي نسب الزركلي لابن عدي هو كتاب الكامل نفسه » انظر : « ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل » (١٠٥/١) .
 - (٣) التذكرة (٩٤٠/٣) .
 - (٤) البداية والنهاية (١١/١٠٥) .
 - (٥) السير (١٦/٢٨٨) .

صنف المسند الكبير في ألف جزء وثلاث مئة جزء - يعني مهذباً معللاً - قال: وجمع حديث الزهري جمعا لم يسبقه إليه أحد فكان يحفظه مثل الماء» (١).

(٨٦)

٨٦- وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَجَّاجِيُّ أَبُو الْحُسَيْنِ النَّيْسَابُورِيُّ (٢٨٥-٣٦٨) (٢):

له مصنفٌ كبير في العلل، قال الذهبي: «قال الحاكم فلما بلغ الثمانين لزمه أصحابنا بالليل والنهار حتى سمعوا منه كتاب العلل له وهو نيف وثمانون جزءاً» (٣). راجع ما ذكر عند مسلم بن الحجاج .

(٨٧)

٨٧- وَمُخَارِقُ بْنُ الْحَكَمِ أَبُو الْحَكَمِ الْأَنْدَلِسِيُّ (؟-٣٧٧):

قال ابنُ الفَرَضِيِّ: «سمع معنا من محمد بن أحمد بن يحيى وعبد الله بن محمد ابن القاسم وإسماعيل ابن إسحاق النصري، وكان من خيار أصحابنا، حج على قدميه وانصرف إلى الأندلس فكان يعمل بيديه، وكان له فهم في الحديث ومعرفة بعلمه وطرقه، قلَّ ما لقينى إلا ذاكرني شيئاً من أسباب الحديث والرجال، وكان من العابدين المتجهدين بالقرآن، سمعت إسماعيل يقول فيه: إنه مجاب الدعوة، وخرج إلى أرض الحرب مجاهداً في غزوة قلنبرية الأخيرة فمنحه الله الشهادة في المعترك يوم الاثنين لأربع بقين من صفر سنة سبع وسبعين وثلاثمائة» (٤).

(١) السير (٢٨٨/١٦).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٥٨).

(٣) التذكرة (٣/ ٩٤٤-٩٤٥).

(٤) تاريخ العلماء بالأندلس (٢/ ١٤٩).

(٨٨)

٨٨- وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ الْكَبِيرُ النَّيْسَابُورِيُّ (٢٨٥-٣٧٨) (١):

له مصنفٌ في العلل، قال الذهبي: «الإمام الحافظ العلامة الثبت محدث خراسان.. قال الحاكم أبو عبد الله: وصنف أبو أحمد كتاب العلل والمخرج على كتاب المزني وكتابا في الشروط، وصنف الشيوخ والأبواب إلى أن قال: وهو حافظ عصره بهذه الديار» (٢)، راجع ما ذكر عند مسلم بن الحجاج.

(٨٩)

٨٩- وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُظْفَرِ أَبُو الْحُسَيْنِ الْبَغْدَادِيُّ (٢٨٦-٣٧٩) (٣):

له كتاب «غرائب حديث الإمام مالك بن أنس ط»، وصناعة العلل بينة فيه، قال الذهبي: «الحافظ الإمام الثقة.. محدث العراق.. وَجَمَعَ وَأَلَفَ، وعن مضايق هذا الفن لم يتخلف،.. قال القاضي محمد بن عمر الداودي رأيت الدارقطني يعظم ابن المظفر ويجله ولا يسند بحضرته» (٤). وللفادة يراجع: ما ذكر عند مسلم بن الحجاج.

(٩٠)

٩٠- وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوْهَرِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ الْمِصْرِيُّ (؟-٣٨١):

قال الذهبي: «الإمام الحافظ.. من أعيان المصريين المالكية.. وصنف مسند

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٥٨).

(٢) السير (١٦/ ٣٧٠).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٥٨).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٨٠).

الموطأ بعلمه واختلاف ألفاظه وإيضاح لغته وتراجم رجاله وتسمية مشيخة مالك فجوده»^(١).

(٩١)

٩١- وعلي بن عُمَر أبو الحسن الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥)^(٢):

قال محمد بن طاهر الحافظ: «سألتُ سعدا الزنجاني الحافظ بمكة قلتُ له: أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ؟ فقال: من؟ قلتُ: الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وأبو عبد الله بن مندة بأصبهان، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور، فسكت فألححتُ عليه فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن مندة فأكثرهم حديثا مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفا»^(٣)، وقال الذهبي: «وكان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله مع التقدم في القراءات وطرقها وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف والمغازي وأيام الناس وغير ذلك»^(٤)، وقال الذهبي: «وبه خُتم معرفة العلل»^(٥).

وقال الذهبي: «وقال أبو بكر البرقاني: كان الدارقطني يملئ علي العلل من

(١) السير (٤٣٥/١٦).

(٢) السير (٤٥٠/١٦، ١٧٤/١٧)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٥٨)، وعنه مؤلفات ودراسات كثيرة، تنظر في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وكذلك في فهارس كتابي محمد خير رمضان «دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة»، و«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف».

(٣) السير (١٧٤/١٧)، طبقات الشافعية (٤/ ١٦٠).

(٤) السير (٤٥٠/١٦).

(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (٢٠٩).

حفظه، قلتُ: إنَّ كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية فهذا أمر عظيم، يقضى به للدارقطني: أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه: فهذا ممكن، وقد جمع قبله كتاب العلل علي بن المدني حافظ زمانه»^(١).

وقد عُني الدارقطني ببيان علل الحديث في كثير من كتبه، ومن أبرز كتبه في ذلك كتاب «العلل-طبع بعضه-»^(٢)، و«التتبع ط»^(٣)، وصناعة العلل بينة في كتابه «السنن ط»^(٤)، وكتابه «الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس

(١) سير أعلام النبلاء (٤٥٥/١٦)، وانظر: تاريخ بغداد (٥٩/٦)، (٣٨-٣٧/١٢)، تأريخ دمشق (١٠٢/٤٣).

(٢) عُني به د. محفوظ الرحمن زين الله فكان موضوع رسالته العلمية-دكتوراه- «العلل الواردة في الأحاديث النبوية: مسانيد أبوبكر وعمر وعثمان وجزآن من مسند علي رضي الله عنهم» ثم إنَّ الباحث أكمل تحقيق ما قُدِّر له -طُبِعَ من تحقيقه أحد عشر مجلداً ط١٤٠٥، دار طيبة، الرياض-، حتى وافته المنية-رحمه الله رحمة واسعة واسكنه فسيحاته جناته-.

ولا زلنا نسمع أخباراً من هنا وهناك أنَّ هناك من يعمل على تحقيقه وإخراجه أعان الله من يقوم بذلك وسدده.

(٣) بتحقيق، ودراسة: مقبل الوادعي-رحمه الله-، بعنوان «الإلزامات والتتبع» دار الخلفاء للكتاب الإسلامي-الكويت-.

(٤) مما ينبغي التفتن له أنَّ مقصد الدارقطني من تأليف سننه بيان غرائب وعلل أحاديث الأحكام وقد نصَّ على ذلك أبو علي الصديقي، وابن تيمية، وابن عبد الهادي، والزيلعي وغيرهم، وأكد ذلك - من خلال دراسة عميقة بالأرقام- الباحث عبد الله الرحيلي في رسالته العلمية «الإمام الدارقطني وكتابه السنن»، ولأبي غدة في هذه المسألة بحثٌ ممتع طبع بعنوان «السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي، والتعريف بحال سنن الدارقطني» (ص: ٢٤ وما بعدها...).

ولمَّا كان مقصد الدارقطني كذلك لم يبوب سننه قال أبو علي حسين بن محمد الصديقي (ت ٥١٤هـ) -وهو من أتقن من روى «سنن الدارقطني» -: «الكتاب غير مبوّب، قرأته على ابن خيرون.. وكان عند ابن خيرون منه أجزاء بخط الدارقطني، فكان إذا أشكل من الكتاب شيء استخرج تلك الأجزاء، فربما وجد فيه اختلافاً، وفي النسخة مواضع علمتُ على بعضها لم =

ط»^(١)، وغيرها، وللفادة: راجع ما ذكر عند مسلم بن الحجاج.

(٩٢)

٩٢- وأحمد بن عبدان أبو بكر الشيرازي (٢٩٣ - ٣٨٨):

قال الذهبي: «الإمام الحافظ المعمر الثقة. شيخ الأهواز، ومسند الوقت. وكان يلقب بالباز الأبيض سألته حمزة بن يوسف عن الجرح والتعديل والعلل»^(٢).

(٩٣)

٩٣- وعبد الله بن إبراهيم الأصيلي أبو محمد الأندلسي (؟-٣٩٢):

= يتجه لي أمرها...»، المعجم في أصحاب أبي على الصدي لابن الأبار (ص: ٨٠). وما يوجد من تبويبات وتراجم هي من عمل النساخ، والناشرين-انظر: مقدمة محقق «سنن الدارقطني» (١/٣٨-٥٨) تحقيق: شعيب. وعندني أن هذا العمل فيه تجاوز لوظيفة المحقق الأصلية وهي إثبات النص كما أراده مؤلفه بدون تعديل أو تحسين، وإننا في هذا الزمان قد ابتلينا بجاعة من المحققين يتصرفون في نصوص الكتب ويتعمدون تغيير ما في الأصل «كأنما هي من كدّهم وكدّ أبيهم، وترقص أقدامهم بين سطورها متصرفة بما بدا لها تصرف الملاك في أملاكهم، وذوي الحقوق في حقوقهم، وهم لا يستحقونها بنسب ولا سبب، بل هم محجوبون ممنوعون لاختلاف الدين، أو رِق أصاب العقول». يُقرأ -للفائدة:-

-كتاب «أخطار على المراجع العلمية لأئمة السلف» بقلم: عثمان الصافي، ط١، ١٤١٠، دار الفاروق-الطائف-، وهو فريد ونفيس في بابه.

- كتاب «أوقفوا هذا العيب بالتراث مقالات وكلها في تحقيق كتب التراث. والدفاع عنه» بقلم: محمد آل شاكر، ط١، ١٤١٧، دار المعالي-بيروت-، وهو من أجل المؤلفات في بابه.

(١) بتحقيق: عبد الباري الجزائري، الطبعة الأولى، ١٤١٨، مكتبة الرشد-الرياض-.

(٢) السير (٤٨٩/١٦).

قال عياض: «كان من حفاظ مذهب مالك ومن العالمين بالحديث وعلله ورجاله»^(١).

(٩٤)

٩٤- والحسن بن محمد أبو علي الزُّجَاجِيّ (؟-حدود ٤٠٠) (٢):
له مصنف في «العلل».

(٩٥)

٩٥- وإبراهيم بن مُحَمَّد بن عبيد أبو مسعود الدَّمَشَقِيّ (؟-٤٠١) (٣):

له كتاب «الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم ط»^(٤).
قال الذهبي: «الحافظ المجود البارع. . مصنف كتاب أطراف الصحيحين وأحد من برز في هذا الشأن. . وجمع فأوعى ولكنه مات في الكهولة قبل أن ينفق ما عنده، قال أبو بكر الخطيب: سافر الكثير وكتب ببغداد والبصرة والأهواز»^(٥)، وقال أيضاً: «وقد وقفتُ على جزء له في أحاديث معللة تنبيء بحفظه ونقده»^(٦).

(١) ترتيب المدارك (٤/٦٤٢)، التذكرة (٣/١٠٢٤).

(٢) طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٢١٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/٣٣١)، كشف الظنون (٢/١١٦٠).

(٣) التذكرة (٣/١٦٨)، السير (١٧/٢٢٩).

(٤) طبع بتحقيق: د. إبراهيم الكليب، ط ١، ١٤١٩، دار الوراق.

(٥) سير أعلام النبلاء (١٧/٢٢٧).

(٦) تذكرة الحفاظ (٣/١٠٦٩).

(٩٦)

٩٦- وعبد الرحمن بن مُحَمَّد بن فُطَيْس أبو المطرَف القرطبيّ (٣٤٨-٤٠٢):

قال الذهبيّ: «وكان حافظا ناقدًا جهبذا مجودا محققا بصيرا بالعلل والرجال مع قوته في الفقه والفضائل وكان يملّي من حفظه»^(١).

(٩٧)

٩٧- وعلي بن مُحَمَّد المعافري أبو الحسين القاسبيّ (٣٢٤-٤٠٣):

قال الذهبيّ: «وكان عارفا بالعلل والرجال، والفقه والأصول والكلام، مصنفًا يقظًا دينًا تقيًا، وكان ضريرا، وهو من أصح العلماء كتبًا كتب له ثقات أصحابه، وضبط له بمكة صحيح البخاري وحرره وأتقنه رفيقه الإمام أبو محمد الأصيلي»^(٢).

(٩٨)

٩٨- وَمُحَمَّد بن عبد الله الحاكم أبو عبد الله النَّيسَابُوريّ (٣١٢-٤٠٥)^(٣):

له مصنف في «العلل»، قال الذهبيّ: «وقال عبد الغافر الفارسي: أبو عبد الله الحاكم إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته.. اختص بصحبة إمام

(١) السير (١٧/٢١٠-٢١١).

(٢) السير (١٧/١٥٩).

(٣) المدخل إلى الصحيح (ص ١١٠)، التذكرة (٣/١٠٤٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/١٥٨)، وفيه مؤلف.

وقته أبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغي فكان يراجع في الجرح والتعديل والعلل . . . واتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبا من الألف جزء من تخريج الصحيحين والعلل . . .» ^(١) ، وقال أبو حازم العبدوي الحافظ : «سمعت مشيختنا يقولون: كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق، وأبو الوليد النيسابوري يرجعان إلى أبي عبد الله الحاكم في السؤال عن الجرح والتعديل، وعلل الحديث، وصحيحه وسقيمه» ^(٢) ، راجع ما ذكر عند مسلم بن الحجاج ^(٣) .

(١) التذكرة (٣/١٠٤٣)، طبقات الشافعية (٤/١٥٨)، وانظر: المدخل إلى الصحيح (ص ١١٠).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٤/١٥٨)

(٣) قلت: ولا يخفى على المتخصصين في الحديث أن الحاكم من كبار أئمة الحديث في زمانه وكانت الرحلة إليه، ولكن مما يعجب منه الباحث كثرة الأوهام في مستدرك الحاكم، ويقوى العجب عند الموازنة بين المستدرك من جهة وبين بقية كتبه-كمعرفة علوم الحديث، والمدخل إلى معرفة الصحيح، والمدخل إلى معرفة الإكليل، وتاريخ نيسابور، وسؤالات السجزي له، وسؤالاته للدارقطني-، فهذه الكتب فيها من الدقة والتحري ما يشهد بإمامة الحاكم وعلو كعبه، وعند النظر في المستدرك يجد الباحث أوهاما شنيعة كتصحيح أسانيد على شرط الشيخين وفيها كذبة - وبعضهم وصفه الحاكم نفسه في كتبه الأخرى بالكذب-، واستدراك أحاديث على الشيخين أو أحدهما وهو مخرج بنفس الإسناد عندهما-أوصلها بعض الباحثين إلى مائتين- مما جعل ابن حجر يقول في تعقبها أحيانا: «وَقَالَ-أي الحاكم-: صحيح على شرطهما، قلت: هذه مجازفة قبيحة، فإن عمرو بن الحصين كذبوه» إتحاف المهرة (٧/١٨٩).

ويقول في موضع آخر: «وَقَالَ: صحيح الإسناد، كذا قَالَ! فزل زلة عظيمة، فإن خالد بن عمرو كذبوه» إتحاف المهرة (٦/١١٧).

ويقول: «حديث: من أصبح وهمه غير الله فليس من الله في شيء . . . الحديث، الحاكم في الرقاق قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الباقي بن قانع الحافظ ببغداد قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الله بن أحمد بن الحسن المروزي قَالَ: حَدَّثَنَا إسحاق بن بشر قَالَ: حَدَّثَنَا مقاتل بن سليمان عن حماد عن إبراهيم عنه به، قلت: لم يتكلم عليه، وإسحاق ومقاتل متروكان، وما كنت أظن أن تبلغ به المجازفة فيه في الاستدراك على الصحيحين حتى يخرج عن مثل مقاتل» إتحاف المهرة (١٠/٣٣٨).

ولولا خشية الإطالة لذكرت عشرات بل مئات الأمثلة على ذلك- ومجرد جرد كتاب إتحاف المهرة لابن حجر كاف في بيان ذلك-.

ومن قصص الحاكم في نصرة الحديث والمحدثين ما حدث به أبو نصر الوائلي قال: لما ورد أبو الفضل الهمداني الأديب نيسابور، تعصبوا له، ولقب بديع الزمان، وأعجب بنفسه، إذ كان يحفظ المائة بيت إذا أنشدت بين يديه مرة، ويثبدها من

= وأحسن الأجوبة وأرجحها أن الحاكم ألف المستدرک في آخر عمره، وكان يتكل على حفظه، وقد حصل عنده نوع من التغير، قال ابن حجر: «أظنه في حال تصنيف المستدرک كان يتكل على حفظه، فلأجل هذا كثرت أوهامه» إتحاف المهرة (٥١٠/١).

فيحصر تساهل الحاكم في المستدرک فقط- على أن في المستدرک من الجرح والتعديل، وعلوم الحديث، والنقول عن أئمة الحديث، والفوائد الفقهية والعقدية ما يستحق أن يفرد في مجلد ضخمة، قال المعلمي: «هذا وذكرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بالمستدرک فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها فيما أعلم» التنكيل (٥٦١/١).

وقال ابن حجر: «والحاكم أجل قدراً وأعظم خطراً وأكبر ذكراً من أن يذكر في الضعفاء، لكن قيل في الاعتذار عنه أنه عند تصنيفه للمستدرک كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له وقطع بترك الرواية عنهم ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدرکه وصححها من ذلك أنه أخرج حديثاً لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وكان قد ذكره في الضعفاء فقال: إنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه، وقال في آخر الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي صدقهم لأنني لا أستحل الجرح إلا مبيناً ولا أجيزه تقليداً والذي اختار لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلاً» لسان الميزان (٢٣٢/٥).

ولابن حجر كلام حسن عن المستدرک وتقسيم دقيق لأحاديث المستدرک قاله تعليقاً على قول ابن الصلاح: «وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به فالأولى أن نتوسط في أمره...» يراجع: النكت على كتاب ابن الصلاح (٣١٢-٣١٩).

وانظر لمزيد الفائدة: مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٣-٢٥٥)، التنكيل (٥٦١/١)- وفيه كلام مطول عن الحاكم ومستدرکه-.

وإنما أطلت الكلام على الحاكم لأنني رأيت عدداً من طلبة العلم لا يعرف عن الحاكم إلا أنه متساهل، من دون تحقيق في نوع التساهل، وهل هو عام في جميع كتبه أو في كتاب واحد فقط، وهل التساهل في الكتاب كله أو في بعضه... الخ، وعدم معرفة هذه الأمور ربما يفوت على طالب العلم القيمة العلمية لكتب الحاكم الأخرى، والله أعلم.

آخرها إلى أولها مقلوبة فأنكر على النَّاسِ قولهم : فلانُ الحافظُ في الحديثِ ، ثمَّ قالَ : وحفظُ الحديثِ مما يُذكرُ ! .

فسمِعَ به الحاكمُ ابنُ البيِّعِ فوجَّهَ إليه بجزءٍ ، وأجلَّه جمعةً في حفظه ، فردَّ إليه الجزءَ بعدَ الجمعةِ ، وقالَ : مَنْ يحفظُ هذا؟ محمدُ بنُ فلانٍ ، وجعفرُ بنُ فلانٍ عَنْ فلانٍ أساميُّ مختلفةٌ وألفاظٌ متباينةٌ .

فَقَالَ له الحاكمُ : فاعرفُ نفسك ، واعلم أنَّ حفظَ هذا أضيقُ مما أنتَ فيه^(١) .

(٩٩)

٩٩- وعبد الغني بن سعيد الأزدي أبو مُحَمَّد المصري (٣٣٢-٤٠٩) (٢) :

قال البرقاني سألتُ الدارقطني - لما قدم من مصر - : هل رأيتُ في طريقك من يفهم شيئاً من العلم؟ قال : ما رأيتُ في طولِ طريقي إلا شاباً بمصر يقال له : عبد الغني كأنه شعلة نار وجعل يفخم أمره ويرفع ذكره^(٣) ، قال ابن تغري بردي : «وبرع في علم الحديث وصنف الكتب منها كتاب المؤلف والمختلف وكان عالماً بأسامي الرجال وعلل الحديث»^(٤) .

(١٠٠)

١٠٠- ومحمد بن يحيى بن أحمد التميمي القرطبي المالكي أبو عبد الله بن الحذاء

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/١٧٣) ، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٦٠) .

(٢) وهناك رسالة علمية عنه .

(٣) التذكرة (٣/ ١٠٤٧) .

(٤) النجوم الزاهرة (٤/ ٢٤٤) .

(٣٤٧-٤١٦):

قال ابن بشكوال: «قال أبو علي الغساني: كان أبو عبد الله بن الحذاء أحد رجال الأندلس فقهياً وعلمياً ونباهة متفتناً في العلوم يقظاً، ممن غني بالآثار وأتقن حملها، وميز طرقها وعللها، وكان حافظاً للفقه، بصيراً بالأحكام إلا أن علم الأثر كان أغلب عليه»^(١)، وقال الذهبي: «العلامة المحدث.. وكان بصيراً بالفقه والحديث»^(٢)، وله عدة مصنفات منها كتابه «التعريف بمن ذكر في موطأ الإمام مالك ط».

(١٠١)

١٠١- وحمة بن يوسف السهمي أبو القاسم الجرجاني (٣٤٥ تقريباً-٤٢٧):

قال الذهبي: «الحافظ الإمام الثبت.. وأول رحلته كان في سنة ثمان وستين دخل أصبهان والري وبغداد والبصرة والكوفة وواسط والأهواز والشام ومصر والحجاز وغير ذلك.. وصنف التصانيف وخرج وعدل وصحح وعلل»^(٣).

(١٠٢)

١٠٢- إسحاق بن إبراهيم القَرَّاب أبو يعقوب الهروي (٣٥٢-٤٢٩):

قال الذهبي: «الشيخ الإمام الحافظ الكبير المصنف.. محدث هراة، وصاحب التوائف الكثيرة، وبالع في الطلب إلى الغاية.. وكان ممن يرجع إليه في

(١) الصلة (٤٧٩/٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٤٤/١٧).

(٣) تذكرة الحفاظ (١٠٩٠/٣).

العلل والجرح والتعديل»^(١).

(١٠٣)

١٠٣- وأحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نُعيم الأصبهاني (٣٣٩-٤٣٠):

قال الذهبي: «الحافظ الكبير محدث العصر. . ورحلت الحفاظ إلى بابيه لعلمه وحفظه وعلو أسانيده»^(٢)، وصناعة العلل واضحة في كتابيه «حلية الأولياء ط» و«معرفة الصحابة ط».

(١٠٤)

١٠٤- وَعَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ (٣٥٥-٤٣٥):

قال ابنُ فرحون: «كان أبو ذر مالكيًا خيرًا فاضلاً متقللاً من الدنيا بصيراً بالحديث وعلله وتمييز الرجال»^(٣).

(١٠٥)

١٠٥- والخليلُ بن عبد الله الخليليُّ أبو يعلى القزويني (٣٦٧-٤٤٦)^(٤):

قال الذهبي: «كان ثقة حافظاً، عارفاً بكثير من علل الحديث ورجاله، عالي الإسناد كبير القدر ومن نظر في كتابه عرف جلالته»^(٥)، وقال أيضاً: «القاضي

(١) السير (٥٧٢/١٧).

(٢) تذكرة الحفاظ (١٠٩٢/٣).

(٣) الديباج المذهب (١٣٢/٢)، وانظر: السير (٥٥٤/١٧).

(٤) صلة الخلف (ص٣٩٨).

(٥) التذكرة (١١٢٤/٣).

العلامة الحافظ . . مصنف كتاب الإرشاد في معرفة المحدثين وهو كتاب كبير انتخبه الحافظ السلفي سمعنا المنتخب . . وطال عمره وعلا إسناده . . وكان ثقة حافظا عارفا بالرجال والعلل كبير الشأن وله غلطات في إرشاده»^(١) . له جزء «مجلس حديث القهقهة وعلله» ، وصناعة العلل بينة في كتابه النفيس «الإرشاد في معرفة علماء الحديث ط»^(٢) .

(١٠٦)

١٠٦- وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ الْأَنْدَلِسِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ شُقٍّ
الليل (حدود ٣٨٠-٤٥٥) :

قال ابن بشكوال: «كان ابن شُقٍّ الليل فقيها إماما متكلميا عارفا بمذهب مالك، حافظا متقنا بصيرا بالرجال والعلل، مليح الخط، جيد المشاركة في الفنون، نحويا شاعرا مجيدا لغويا دينا فاضلا كثير التصانيف حلو العبارة»^(٣) .

(١٠٧)

١٠٧- وَعَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَزْمٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَنْدَلِسِيُّ الظَّاهِرِيُّ (٣٨٤-٤٥٦)^(٤) :

قال الذهبي -عند سرده لمصنفات ابن حزم-: «كتاب مختصر في علل الحديث

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/٦٦٦) .

(٢) بتحقيق: محمد سعيد إدريس، ط ١، ١٤٠٩، مكتبة الرشد .

(٣) الصلة (٢/٥١١)، السير (١٨/١٢٩) .

(٤) السير (١٨/١٩٥، ٢٠٢)، البلغة في تراجم أئمة النحو (ص ١٤٧)، وهناك دراسات متعددة ومتنوعة عن ابن حزم تجاوزت المائة ، وقد قيض الله لابن حزم من المعاصرين أبا عبد الرحمن الظاهري فأصبح ابناً باراً لابن حزم فعني بعلمه ومؤلفاته، وله دراسات متعددة عن ابن حزم: =

مجلد» (١).

ويتنبه أن لابن حزم في باب «علل الحديث» منهجاً يخالف أئمة الحديث ونقاده، ويوافق مشربه - رحمه الله -، بينه في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»، قال ابن القيم: «وأما تصحيح أبي محمد بن حزم له فما أجدره بظاهريته، وعدم التفاته إلى العلل والقرائن التي تمنع ثبوت الحديث بتصحيح مثل هذا الحديث، وما هو دونه في الشذوذ والنكارة، فتصحيحه للأحاديث المعلولة وإنكاره لنقلتها نظير إنكاره للمعاني والمناسبات والأقيسة التي يستوي فيها الأصل والفرع من كل وجه والرجل يصحح ما أجمع أهل الحديث على ضعفه، وهذا يبين في كتبه لمن تأمله» (٢).

وكلام ابن القيم - على قصره - يبين منهج ابن حزم في علل الحديث: فهو لا يلتفت إليها ألبتة فهو يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ولا يرى التفرد علة أصلاً بدون تفصيل، ويرى أن الحديث الضعيف لا يتقوى بالضعيف ألبتة بدون تفصيل، وأي حديث رواه ثقة - أي ثقة - فهو في غاية الصحة، وأي حديث رواه ضعيف - أي ضعيف - فهو في غاية السقوط!! (٣).

وقال الذهبي: «ولي أنا ميل إلى أبي محمد لمحبهته في الحديث الصحيح، ومعرفته به، وإن كنت لا أوافقه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل، والمسائل البشعة في الأصول والفروع، وأقطع بخطئه في غير ما مسألة، ولكن لا أكفره ولا

= منها «ابن حزم خلال ألف عام».

(١) السير (١٨/١٩٥)

(٢) الفروسية (٢٤٦).

(٣) وقد صرح ابن حزم ببعض هذه الأقوال في كتابه الإحكام في أصول الأحكام (٢/٩٠، ١٤٩)، وانظر للفائدة: كتاب الجرح والتعديل عند ابن حزم الظاهري (ص: ٢٣ وما بعدها)، وكتاب دراسات في منهج النقد عند المحدثين للدكتور: محمد العمري (ص: ١١٣-١٤٤)، وكتاب الإسهام ببيان منهج ابن حزم في تحليل الأخبار لبدر العمراني.

أضلُّه، وأرجو له العفوَ والمساحةَ للمسلمين. وأخضعُ لفرطِ ذكائه وسعةِ علومه»^(١).

(١٠٨)

١٠٨- وأحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (٣٨٤-٤٥٨) (٢):

قال الذهبي: «قال أبو الحسن عبد الغافر في ذيل تاريخ نيسابور: أبو بكر البيهقي... وتواليفه تقارب ألف جزء مما لم يسبقه إليه أحد جمع بين علم الحديث والفقه وبيان علل الحديث ووجه الجمع بين الأحاديث»^(٣)، وصناعة العلل ظاهرة في كتبه وبخاصة «السنن الكبرى ط».

(١٠٩)

١٠٩- وأحمد بن مغيث أبو جعفر الأندلسي (٤٠٦-٤٥٩):

قال ابنُ بشكوال: «من أهل طَلَيْطَة.. وهو من جلة عُلمائِها، من أهل البراعة والفهم والرياسة في العلم متفنتا عالما بالحديث وعلله وبالفرائض والحساب واللغة والإعراب»^(٤).

(١١٠)

١١٠- وأحمد بن علي الخطيب أبو بكر البغدادي (٣٩٢-٤٦٣) (٥):

-
- (١) سير أعلام النبلاء (٢٠١/١٨).
 - (٢) السير (١٦٧/١٨)، وفيه مؤلف.
 - (٣) التذكرة (١١٣٣/٣).
 - (٤) الصلة (٦٣/١).
 - (٥) السير (١٧١/١٨)، وفيه مؤلف.

من أبرز كتبه في العلل : «تميز المزيدي في متصل الأسانيد» و «الفصل للوصل المدرج في النقل ط»^(١) ، و «حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه ط»^(٢) ، و «تاريخ بغداد» وصناعة العلل ظاهرة فيه .

(١١١)

١١١- ويوسف بن عبد الله بن عبد البر أبو عمر القرطبي (٣٨٦-٤٦٣):

قال الذهبي : «الإمام شيخ الإسلام حافظ المغرب . . . قال الحميدي: أبو عمر فقيه، حافظ مكثر، عالم بالقراءات وبالاختلاف، ويعلم الحديث والرجال»^(٣) ، وصناعة العلل ظاهرة في كتابه «التمهيد»، و«الاستذكار» .

(١١٢)

١١٢- وسليمان بن خلف الباجي أبو الوليد القرطبي (٤٠٣-٤٧٤):

له مصنف في «العلل»، ومقدمة الباجي لكتابه «التعديل والتجريح ط»^(٤) ، فيها إشارات نفيسة في باب العلل ونقد الرجال، قال الذهبي : «فبرع في الحديث وعلله ورجاله، وفي الفقه وغوامضه وخلافه، وفي الكلام ومضايقه»^(٥) .

-
- (١) بتحقيق: محمد بن مطر، الطبعة الأولى، ١٤١٨، دار الهجرة- الدمام.
 - (٢) بتحقيق: محمد طرهوني، الطبعة الأولى، ١٤١٢، دار فواز للنشر والتوزيع- الرياض.
 - (٣) تذكرة الحفاظ (١١٢٨/٣-١١٣٠) وفيه مؤلف.
 - (٤) بتحقيق د. أبو لبابة حسين، الطبعة الأولى، ١٤٠٦، دار اللواء- الرياض.
 - (٥) تذكرة الحفاظ (١١٧٩/٣) وانظر: البلغة في تراجم أئمة النحو (ص ١٤٧)، وفيه مؤلف.

(١١٣)

١١٣- ومُحمَّد بن أبي نصر فتوح الحميدي أبو عبد الله الأندلسي، الظاهري، صاحب ابن حزم وتلميذه (قبل سنة ٤٢٠-٤٨٨):

قال يحيى بن إبراهيم السَّلْمَاسِي قال أبي: «لم تر عينايا مثل الحميدي في فضله ونبله وغزارة علمه وحرصه على نشر العلم وكان ورعا تقيا إماما في الحديث وعلمه ورواته متحققا بعلم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب الحديث بموافقة الكتاب والسنة فصيح العبارة متبحرا في علم الأدب والعربية والترسل»^(١).

(١١٤)

١١٤- وعبد الله بن يوسف أبو محمد الجُرْجَانِيّ (٤٠٩-٤٨٩)^(٢):

له مصنف في «علة الحديث المسلسل في يوم العيدين ط»^(٣).

(١١٥)

١١٥- والحسين بن مُحمَّد أبوعلي الجَيَّانِي الأندلسي (٤٢٧-٤٩٨)^(٤):

قال الذهبي: «الحافظُ الإمام الثبت، محدِّث الأندلس.. ولم يخرج من الأندلس، وكان من جهابذة الحفاظ البصرياء.. بصيراً بالعربية واللغة، والشعر

(١) سير أعلام النبلاء (١٢٣/١٩)

(٢) السير (١٥٩/١٩)، فهرست المخطوطات والمصورات في مكتبة جامعة الإمام (٥٧٠/٢).

(٣) بتحقيق زميلنا د. محمد بن تركي التركي، ط ١، ١٤٢٠، دار الوطن.

(٤) التذكرة (١٢٣٣/٤).

والأنساب، صنف في ذلك كله، ورحل الناس إليه، وعولوا في النقل عليه وتصدر بجامع قرطبة وأخذ عنه الأعلام. قال الحسن بن مغيث: كان أبو علي من أكمل من رأيت علما بالحديث ومعرفة بطرقه وحفظا لرجاله»^(١)، وقال ابن فرحون: «إمام عصره في الحديث، رأس فيه أهل عصره، وحاز السبق لعرفته برجاله وصحيحه وسقيمة ولغته، وبرع في إتقانه وضبطه حتى لم يكن في عصره أتقن منه، رحل الناس إليه من كل قطر»^(٢).

وللجاني كتاب «تقييد المَهْمَل وتمييز المُشْكِل ط»^(٣) وقد حظي هذا الكتاب بشناء العلماء وقبولهم فقال القاضي عياض: «كبير الفائدة»^(٤)، وقال ابن مغيث: «كتاب حسن مفيد»^(٥)، وقال ابن خلكان: «له كتاب مفيد سماه «تقييد المَهْمَل» ضبط فيه كل لفظ يقع فيه اللبس من رجال الصحيحين، وما أقصر فيه»^(٦)، وقال ابن كثير: «هو كتاب مفيد، كثير النفع»^(٧)، وقد ضمن كتابه المذكور قسما لعلل الحديث.

(١١٦)

١١٦- ومُحَمَّد بن حيدرة بن مَفُوز المَعافِرِيُّ أبو بكر الشاطبي (٤٦٣-٥٠٥)^(٨):

قال الذهبي: «وله ردُّ على ابن حزم، وكان حافظا للحديث وعلله علما

-
- (١) تذكرة الحفاظ (٤/١٢٣٣).
 - (٢) الديباج المذهب (ص: ١٠٥).
 - (٣) بتحقيق: علي العمران، ومحمد عزيز شمس، ط١، ١٤٢١، دار عالم الفوائد.
 - (٤) الغنية (ص: ١٣٨).
 - (٥) الصلة (١/١٤٢).
 - (٦) وفيات الأعيان (٢/١٨٠).
 - (٧) البداية والنهاية (١٢/١٦٥).
 - (٨) طبقات علماء الحديث (٤/٢٧)، انظر: تهذيب سنن أبي داود لابن القيم (١/١٥٤) فقد نقل =

الفصل الأول

بالرجال متقنا أدبياً شاعراً، فصيحاً نبيلاً، أسمع الناس بقرطبة وفجئه الموت قبل أوان الرواية، وعاش نيفاً وأربعين سنة»^(١).

(١١٧)

١١٧- ومحمد بن طاهر أبو الفضل القيسراني (٤٤٨-٥٠٧) (٢):

له كتاب «تصحيح العلل»، وله مصنف في العلل اسمه «الانتصار لإمامي الأمصار» ذكره ابن حجر، قال الذهبي: «الإمام الحافظ الجوال الرحال ذو التصانيف وكتب ما لا يوصف كثرة بخطه السريع القوي الرفيع وصنف وجمع وبرع في هذا الشأن وعني به أتم عناية»^(٣).

(١١٨)

١١٨- والحسين بن محمد بن فيره أبو علي الصّدي الأندلسي (؟-٥١٤):

قال الذهبي: «الإمام الحافظ البارع.. رحل الناس إليه، وكان عالماً بالقراءات، وله الباع الطويل في الرجال والعلل والأسماء والجرح والتعديل مليح الخط، متقن الضبط، حافظاً للمتن والإسناد.. أقبل على نشر العلم وتأليفه، وكان صالحاً عاملاً بعلمه.. واستشهد أبو علي في وقعة قننذة بشجر الأندلس»^(٤).

= كلاماً بديعاً من رده على ابن حزم.

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/٤٢١)

(٢) محاسن الاصطلاح (ص ٢٦١)، المعجم المفهرس (ص ١٦٠).

(٣) السير (١٩/٣٦١).

(٤) التذكرة (٤/١٢٥٣)، وانظر: الصلة (١/١٤٤)، نفح الطيب (٢/٥٦٣).

(١١٩)

١١٩- وغالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي أبوبكر الأندلسي (٤٤١-٥١٨)^(١):

والد العلامة المفسر أبي مُحَمَّد عبد الحق بن غالب، قال أبو القاسم بن بشكوال: «كان حافظا للحديث وطرقه وعلله عارفا بأسماء رجاله ونقلته، منسوبا على فهمه، ذاكرة لمتونه ومعانيه، قرأت بخط بعض أصحابنا أنه سمع أبا بكر بن عطية يذكر أنه كرر صحيح البخاري سبع مائة مرة»^(٢).

(١٢٠)

١٢٠- وعبد الله بن أحمد بن يَرْبُوع أبو مُحَمَّد الأندلسي (٤٤٤-٥٢٢)^(٣):

قال أبو القاسم بن بشكوال: «كان حافظا للحديث وعلله، عارفا بأسماء رجاله ونقلته، يبصر المعدلين منهم والمجرحين... وصحب أبا علي الغساني واختص به وكان أبو علي يفضلُه ويصفه بالمعرفة والذكاء»^(٤)، وقال الذهبي: «الأستاذ الحافظ المجود الحجة»^(٥)، وله كتابٌ في تعليل جميع آثار الموطآت ذكره الذهبي وغيره^(٦).

(١) الصلة (٤٣٣/٢).

(٢) الصلة (٤٣٣/٢).

(٣) الصلة (٢٨٣/١)، فهرست ابن خير (ص٢٠٧)، السير (٥٧٨/١٩).

(٤) الصلة (٢٨٣/١).

(٥) سير أعلام النبلاء (٥٧٨/١٩).

(٦) السير (٥٧٨/١٩).

(١٢١)

١٢١- وعبدُ العزيز بنُ محمد أبو محمد الأَطْرُوش الأندلسي (؟-٥٢٤):

قال ابنُ بشكوال: «كان معتنياً بالحديث وكتبه وتقييده وجمعه، وكان حافظاً له، عارفاً بالعلل وطرقه وصحيحه من سقيمه وأسماء رجاله ونقلته، مقدماً في جميع ذلك على أهل وقته»^(١).

(١٢٢)

١٢٢- وأحمد بن طاهر أبو العباس الدّاني الأندلسي (٤٦٧-٥٣٢):

قال ابن الأبار: «كان عالماً بالمسائل، محدثاً ضابطاً، حسن التقييد، معتنياً ببقاء الرجال ورعاً فاضلاً»^(٢)، وله كتابٌ قيّم بأطراف الموطأ سماه «كتاب الإيلاء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ ط»^(٣) قال محقق الكتاب: «والناظر في كتابه هذا يلاحظ أنّ الكتاب وضع لهذا الشأن، فلا يكاد يمر حديث من الأحاديث فيه علة ما قاده أو غير قاده إلاّ ويذكر المصنف تحته ما خالفه، وقول أهل العلم في الترجيح بين ذلك، وقد ذكر في ديباجة كتابه أنّه سيعتني بذكر العلل فقال: وأتقصى عللها وأجبر خللها...»^(٤) إلى آخر ما قال المحقق وفقه الله.

(١) الصلة (١/٣٥٥)، تاريخ الإسلام (سنة ٥٢٤ ص ١٠٠).

(٢) التكملة (١/٤٣).

(٣) بتحقيق: رضا الجزائري، ط ١، ١٤٢٤، مكتبة المعارف - الرياض.

(٤) الإيلاء (١/١٣٥).

(١٢٣)

١٢٣- وأحمد بن عبد الرحمن أبو جعفر البطرؤجي الأندلسي (؟-٥٤٢):

قال الذهبي: «أحد الأئمة.. وكان إماما حافلا بصيرا بمذهب مالك ودقائقه، إماما في الحديث ومعرفة رجاله وعلله، له مصنفات مشهورة، ولم يكن في وقته بالأندلس مثله»^(١).

(١٢٤)

١٢٤- ومحمد بن عبد الرحمن بن صقاله أبو عبد الله الغرناطي (٥٠٠-٥٤٤)^(٢):

قال ابن فرحون: «كان من حذاق المحدثين عارفا، بعلل الحديث وأسماء رجاله، صدرا في روايته ولم يكن في عصره مثله أخذ عن الحافظ أبي بكر بن عطية وعياض بن موسى وابن عتاب وأبي بكر بن العربي وغيرهم من الجلة، وله تأليف مفيدة مولده سنة خمس مائة»^(٣).

(١٢٥)

١٢٥- وأحمد بن مسعود القيسي أبو جعفر الأندلسي (٥٠٥-٥٥٨):

قال القضاعي: «وكان عالما بالشروط بصيرا بعقدها، محدثا حافظا متقنا فيما قيد، ثقة في ما روى، على منهاج أهل الحديث، ومن أهل المعرفة والتمييز لعلله

(١) العبر (٤٦١/٢).

(٢) الديباج المذهب (٣٠٣/٢).

(٣) الديباج المذهب (٣٠٣/٢).

والذكر لرواته بأسمائهم وكناهم وموالدهم ووفياتهم، حسن الخط جيد الضبط دؤوبا على النسخ يتنافس فيما يكتب ويقيّد وله تناييه مفيدة»^(١).

(١٢٦)

١٢٦- ومحمد بن أبي بكر أبو موسى المدني الأصبهاني (٥٠١-٥٨١):

قال الصنفدي: «كان واسع الدائرة في معرفة الحديث وعلمه وأبوابه ورجاله وفنونه، لم يكن في وقته أعلم منه، ولا أحفظ منه ولا أعلى سندا»^(٢)، قال الذهبي: «الإمام العلامة الحافظ الكبير الثقة شيخ المحدثين. صاحب التصانيف. وحفظ علوم الحديث للحاكم. وقال عبد القادر الحافظ: حصل أبو موسى من المسموعات بأصبهان ما لم يحصل لأحد في زمانه، وانضم إلى ذلك الحفظ الإتقان، وله التصانيف التي أربى فيها على المتقدمين، مع الثقة والعفة كان له شيء يسير يترجح به وينفق منه ولا يقبل من أحد شيئا قط أوصى إليه غير واحد بما لا فيرده، فكان يقال له: فرقه على من ترى فيمتنع، وكان فيه من التواضع بحيث إنه يقرئ الصغير والكبير ويرشد المبتدئ، رأيته يحفظ الصبيان القرآن في الألواح، وكان يمنع من يمشي معه، فعلت ذلك مرة فزجرتني وترددت إليه نحوا من سنة ونصف فما رأيت منه ولا سمعت عنه سقطة تعاب عليه. قلت: كان حافظ المشرق في زمانه»^(٣).

(١٢٧)

١٢٧- وعبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي أبو محمد الإشيلي، ويعرف بابن

(١) التكملة لكتاب الصلة (ص ٦١).

(٢) الوافي بالوفيات (٤/١٧٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢١/١٥٢).

الخراط (٥١٠-٥٨١) (١):

مصنف «الأحكام الكبرى و الوسطى والصغرى ط» ، وله كتاب «المعتل من الحديث» ، قال الذهبي: «الحافظ العلامة الحجة . . قال أبو عبد الله الأبار: كان فقيها حافظا ، عالما بالحديث وعلله ، عارفا بالرجال ، موصوفا بالخير والصلاح ، والزهد والورع ، ولزوم السنة ، والتقلل من الدنيا ، مشاركا في الأدب وقول الشعر ، صنف في الأحكام نسختين كبرى وصغرى . . وله في الجمع بين الصحيحين مصنف وله مصنف كبير جمع فيه بين الكتب الستة وله كتاب المعتل من الحديث» (٢).

(١٢٨)

١٢٨ - وعبد الرحمن بن محمد أبو القاسم الأندلسي يعرف بابن حُبَيْش (٥٠٤-٥٨٤):

قال القضاعي: «وكان آخر أئمة المحدثين بالمغرب ، والمسلم له في حفظ أغربة الحديث ، ولغات العرب وتواريخها ورجالها وأيامها ، لم يكن أحد من أهل زمانه يجاريه في معرفة رجال الحديث وأخبارهم وموالدهم ووفائهم ، سمعتُ أبا سليمان ابن حوط الله يقول : سمعته يقول : إنَّه مرَّ عليه زمان يذكر فيه تاريخ ابن أبي خيثمة أو أكثره ، قال : وكان خطيبا فصيحاً حسن الصوت ، وله خطب حسان في أنواع شتى من إنشائه ، سمعتُ شيخنا أبا زيد السهيلي وذكر أبا القاسم بن حُبَيْش وحسن صوته فقال : لقد تمنيتُ صوته مع علمي بأن ذلك ممتنع عند سماعنا معا بقرطبة على القاضي أبي بكر بن العربي ، وقال أبو عبد الله بن عياد : كان عالماً بالقرآن ، إماماً في علم الحديث عارفاً بعلمه واقفاً على أسماء رواته ونقلته ، لم يكن بالأندلس من يجاريه فيه ، يقر له بذلك أهل عصره ، ويعترف به أهل دهره ، مع تقدم في علم الآداب

(١) التكملة لكتاب الصلة (٣/١٢٠) ، التذكرة (٤/١٣٥٠) ، السير (٢١/١٩٩) ، وفيه مؤلفات .

(٢) التذكرة (٤/١٣٥٠) ، السير (٢١/١٩٩)

الفصل الأول

وحفظ اللغة واعتناء بتصحيح ألفاظها واستقلال غيرها من جميع الفنون يجمع إلى ذلك كله صحة الضبط والإتقان لما قيده ورواه والثقة والصدق في ما حمله ووعاه وكان له حظ وافر من البلاغة والاتساع في البيان والخطابة»^(١).

(١٢٩)

١٢٩- ومُحمَّد بن موسى أبو بكر الحازمي الهَمْداني (٥٤٨- ٥٨٤):

قال الذهبي: «كان إماماً ذكياً ثاقب الذهن، فقيهاً بارعاً، ومحدثاً ماهراً بصيراً بالرجال والعلل، متبحراً في علم السنن ذا زهد وتعبد وتأله وانقباض عن الناس»^(٢).

(١٣٠)

١٣٠- وعبد الرحمن بن علي أبو الفرج بن الجوزيُّ البغدادي (٥١٠-٥٩٧):

قال الذهبي: «الإمام العلامة الحافظ عالم العراق وواعظ الآفاق»^(٣)، له كتاب «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ط»^(٤).

(١٣١)

١٣١- وعلي بن مُحمَّد الكتامي أبو الحسن المغربي المعروف بابن القطان (٥٦٢-

(١) التكملة لكتاب الصلة (٣/ ٣٤) وانظر: التكملة لوفيات النقلة (١/ ٧٩)، السير (٢١/ ١١٨).

(٢) العبر (٣/ ٨٩).

(٣) التذكرة (٤/ ١٣٤٢)، السير (٢١/ ٣٦٥).

(٤) طبعة بتحقيق: إرشاد الحق الأثري، طبعة إدارة العلوم الأثرية، باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠١. طبعة بتحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت.

: (٦٢٨)

صاحب كتاب «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ط»^(١)، وكتاب «نفع الإقلال والفوائد والعلل في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود».

قال الأبار: «كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم أسماء رجاله وأشدهم عناية بالرواية رأس طلبة العلم»^(٢)، وقال الذهبي: «علقت من تأليفه كتاب الوهم والإيهام فوائد تدل على قوة ذكائه وسيلان ذهنه وبصره بالعلل لكنه تعنت في أماكن ولين هشام بن عروة وسهيل بن أبي صالح ونحوهما وعشر وطائفة»^(٣).

قلت: ومنهجه في التعليل قريب من منهج ابن حزم، قال الذهبي: «وقاعدته - أي ابن القطان - كابن حزم وأهل الأصول، يقبل ما روى الثقة سواء خولف، أو رفع الموقوف، أو وصل المرسل»^(٤). قال ابن حجر-عن حديث-: «وصححه ابن القطان لأنه لا يرى الاختلاف في الإرسال والوصل علة، كما هو رأي أبي محمد ابن حزم»^(٥)، وقال ابن حجر-عن حديث-: «صححه ابن القطان وقال: الإرسال لا يعل الوصل، وهي طريقة الفقهاء»^(٦).

(١٣٢)

١٣٢- ومحمد بن أبي يحيى المراكشي أبو عبد الله بن المواق (؟-٦٤٢)^(٧):

- (١) طبع كاملاً بتحقيق : د/ الحسين آيت سعيد / دار طيبة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ .
- (٢) السير (٣٠٧/٢٢).
- (٣) المرجع السابق.
- (٤) نقد بيان الوهم والإيهام (ص: ٧١).
- (٥) إتحاف المهرة (٣٨٦/٧)، وانظر (٤٠٤/٧)، (٤٦٤/٨)، (٥٢٩)، (٦٦٥/١٤) .
- (٦) إتحاف المهرة (٢٥٨/٣).
- (٧) ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة (ص٤٩-٥٨)، علم علل الحديث (١/٢٦٤، ٣٩٢) وينقل =

له كتاب نفيسٌ في تعقب ابن القطان الفاسي اسمه «المآخذ الحفال السّامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تتميم وإكمال»^(١)، ومات ولم يكمله فأكمّله ابنُ رُشيد الفهري (ت ٧٢١).

قال ابنُ رُشيد -عند بحثه مسألة الصنابحة-: «وقد وقفتُ على كلام جيد في المحاكمة بين هذين القولين في كتاب المآخذ الحفال السّامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تتميم وإكمال مما تولى تعليقه الحافظ الناقد أبو عبد الله محمد بن الإمام أبي يحيى ابن المواق رحمه الله على كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام الذي صنفه المحدث الحافظ أبو الحسن ابن القطان، وتولى رحمه الله تخريج بعضه من المبيضة ثم اخترمته المنية ولم يبلغ من تكميله الأمانة، فتوليتُ تكميل تخريجه مع زيادة تنمات وكتب ما تركه المؤلف بياضاً، والله ينفع بذلك»^(٢).

وقال صاحب تراث المغاربة: «صنف ابن المواق كتابه المآخذ الحفال في نقد بيان الوهم والإيهام لابن القطان، ومات دون تحريره، فقام ابنُ رُشيد السّبتي بإخراجه من مبيضته وتحريره، وزاد فيه زوائد، وسأه بغية النقاد كما في المخطوطة المتقدمة. ولعل هذه النسخة هي التي اعتمدها المشاركة، ونسبها لابن المواق. الكتاب منه السفر الأوّل «بالإسكوريال ١٧٤٩» وهو سفر ينقصه بعض

= عن ابن المواق: العراقي، وابن حجر وغيرهما ويسمونه «بغية النقاد»، قال ابن حجر في فتح الباري (٤٠٧/١٢): «رأيت في بغية النقاد لابن المواق...»، وانظر: بيان الوهم (١/٣٣٠).

(١) وقد طبع حديثاً بعنوان «بغية النقاد...» دراسة وتحقيق د. محمد خرشافي، ط ١٤٢٥، أضواء السلف.

(٢) ملءُ العيّبة بما جُمع بطول العيّبة في الوجهة الرّجّية إلى الحرمين مكة وطيبة (ص: ٤٩-٥٠).

الأول، وقد علمتُ أنَّ أحد الباحثين يشتغل بتحقيقه..»^(١).

(١٣٣)

١٣٣- وعثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو بن الصلاح الشهرزوري (٥٧٧-٦٤٣):

قال الذهبي: «الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام.. صاحب علوم الحديث،.. كان ذا جلالة عجيبة، ووقار وهيبة وفصاحة وعلم نافع، وكان متين الديانة، سلفي الجملة، صحيح النحلة، كافا عن الخوض في مزلات الأقدام،.. وكان مع تبحره في الفقه مجودا لما ينقله قوي المادة من اللغة والعربية متفنا في الحديث، متصونا مكبا على العلم عديم النظر في زمانه وله مسألة ليست من قواعده شذ فيها وهي صلاة الرغائب قواها ونصرها مع أنَّ حديثها باطل بلا تردد، ولكن له إصابات وفضائل»^(٢).

(١٣٤)

١٣٤- ومُحمَّد بن عبد الواحد أبو عبد الله الضياء المقدسي (٥٦٩-٦٤٣):

قال الذهبي: «الإمام، الحافظ، القدوة، المحقق، المجود، الحجة، بقية السلف.. صاحب التصانيف والرحلة الواسعة.. وحصل الأصول الكثيرة، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وقيد وأهمل، مع الديانة والأمانة، والتقوى والصيانة، والورع والتواضع، والصدق والإخلاص، وصحة النقل»^(٣).

(١) تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه (ص: ٨٢).

(٢) السير (٢٣/١٤٠).

(٣) السير (٢٣/١٢٦).

(١٣٥)

١٣٥- وعبد العظيم بن عبد القوي زكي الدين أبو محمد المنذري الشامي ثم
المصري (٥٨١-٦٥٦):

قال الذهبي: «الإمام ، العلامة ، الحافظ ، المحقق ، شيخ الإسلام . قال الحافظ عز الدين الحسيني: درس شيخنا بالجامع الظافري، ثم ولي مشيخة الدار الكاملية، وانقطع بها عاكفا على العلم، وكان عديم النظر في علم الحديث على اختلاف فنونه ، ثبتا ، حجة ، ورعا ، متحريرا ، قرأت عليه قطعة حسنة من حديثه وانتفعتُ به كثيراً ، قلت: .. وكان متين الديانة ، ذا نسك وورع ، وسمت وجلالة ، وقال الشريف عز الدين: كان شيخنا زكي الدين عالما بصحيح الحديث وسقيمه ، ومعلوله وطرقه ، متبحرا في معرفة أحكامه ومعانيه ومشكله ، قويا بمعرفة غريبه وإعراجه واختلاف ألفاظه ، إماما حجة»^(١).

(١٣٦)

١٣٦- وأحمد بن محمد الكسار أبو عبد الله الوسطي ثم البغدادي (٦٢٦-٦٩٨):

قال الذهبي: «الإمام المحدث . قال لنا الفرضي: كان فقيها محدثا له معرفة بشيء من الشيوخ والعلل وغير ذلك»^(٢).

(١) سير أعلام النبلاء (٣١٩/٢٣).

(٢) المعجم المختص (ص ٣٥)، ذيل التقييد (٣٧٨/١)، الذيل على طبقات الحنابلة (٣٣٩/٢)، المقصد الأرشد (١٧٥/١).

(١٣٧)

١٣٧- وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو الْفَتْحِ تَقِيَّ الدِّينِ الْقَشِيرِيُّ الْمَنْفُلُوطِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ (٦٢٥-٧٠٢):

قال السبكي: «الإمام، شيخ الإسلام، المجتهد المطلق، قال أبو الفتح ابن سيّد الناس اليعمري الحافظ: لم أر مثله فيمن رأيت ولا حملت عن أجل منه فيما رأيت ورويت، وكان للعلوم جامعاً، وفي فنونها بارعاً، مقدماً في معرفة علل الحديث على أقرانه، منفرداً بهذا الفن النفيس في زمانه بصيراً بذلك شديد النظر في تلك المسالك أذكى المعية وأزكى لودعية لا يشق له غبار ولا يجري معه سواه في مضمار»^(١)، وقال السخاوي: «الحافظ العلامة الشهير أعلم أهل عصره بفقه الحديث وعلله»^(٢). وصناعة العلل بيّنة في كتابه «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام ط»^(٣).

(١٣٨)

١٣٨- وَمَسْعُودُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَارِثِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَصْرِيُّ (٦٥٢-٧١١)^(٤):

قال الذهبي: «وكان عارفاً بمذهبه بصيراً بكثير من الحديث وعلله ورجاله»^(٥).

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٢٠٨).

(٢) فتح المغيث (١/ ١١٠).

(٣) بتحقيق: د. سعد الحميد، ط ١، ١٤٢٠، دار المحقق.

(٤) المقصد الأرشد (٣/ ٢٩).

(٥) معجم الحديثين (ص ٢٨١).

(١٣٩)

١٣٩ - ومُحمَّد بن عُمر بن رُشيد^(١) أبو عبد الله الفهرري السبتي (٦٥٧-٧٢١)^(٢) :

صاحب كتاب «السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن ط»^(٣)، وكتاب «ملء العيبة بما جُمع بطُول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة»^(٤)، وكتاب «إفادة النصيح في مشهور رواة الصحيح للبخاري»^(٥)، قال الذهبي: «عالم المغرب الحافظ العلامة»^(٦)، وقال ابن فهد: «الإمام العلامة الحافظ أبو عبد الله عالم المغرب»^(٧)، قال ابن حجر: «طَلَبَ الحديث فَمَهَرَ فيه، وصنف الرحلة المشرقية في ست مجلدات، وفيه من الفوائد شيء كثير، وقفت عليه وانتخبت منه»^(٨)، قال السيوطي: «الإمام المحدث ذو الفنون... قال لسان الدين بن الخطيب في تاريخ غرناطة: كان إماماً مضطلعاً بالعربية واللغة والعروض فريد دهره عدالة وجلالة وحفظاً وأدبا، عالي الإسناد، صحيح النقل، تام العناية بصناعة الحديث، قيما عليها، بصيرا بها، محققا فيها، ذاكرا للرجال، فقيها، ذاكرا للتفسير، ريان من الأدب، حافظا للأخبار والتواريخ، مشاركاً في الأصلين، عارفاً بالقرآت، حَسَن الخلق، كثير التواضع، قرأ على ابن أبي الربيع

(١) بضم الراء قاله ابن فهد في لفظ الألاحظ (ص: ٩٧).

(٢) ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة (ص ٤٩-٥٨)، الدرر الكامنة (٤/ ١١١).

(٣) طبع أولاً بتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة-مفتي الديار التونسية- سنة ١٣٩٧، ثم طبع أخيراً بتحقيق: صلاح المصراحي، ط ١، ١٤١٧، مكتبة الغرباء الأثرية.

(٤) طبع المجلد الخامس بتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة ط ١، سنة ١٤٠٨، دار الغرب.

(٥) طبع بتحقيق: الخوجة انظر: «تراث المغاربة» (رقم ٨).

(٦) ذيل العبر للذهبي (العبر ٤/ ٦٣).

(٧) لفظ الألاحظ (ص: ٩٧).

(٨) الدرر الكامنة (٥/ ٣٦٩).

وحازم القرطاجني ورحل فأخذ بمصر والشام والحجاز عن الدمياطي والقطب القسطلاني وخلائق ضمنهم رحلته التي سماها ملء العيبة وهي ست مجلدات، قلتُ: وقفتُ عليها بمكة وعلقت منها فوائد واستفدتُ منها الحديث المسلسل بالنحاة»^(١).

قلتُ: راجع ترجمة ابن المواق (ت ٦٤٢) المتقدمة.

(١٤٠)

١٤٠- وعبد الله بن عبد الحليم بن تيمية الدمشقي (٦٦٦-٧٢٧):

قال الذهبي: «الإمام العلامة المتقي بقية السلف.. وكان بصيرا بكثير من علل الحديث ورجاله، فصيح العبارة عارفا بالعربية، نقالا للفقهاء كثير المطالعة لعلوم الفقه، حلوا المذاكرة مع الدين والتقوى وإيثار الانقطاع وترك التكلف والقناعة باليسير والنصح للمسلمين»^(٢).

(١٤١)

١٤١- ومحمد بن علي أبو المعالي الرَّمْلَكَاني (٦٦٧ - ٧٢٧):

قال الذهبي: «شيخنا قاضي القضاة عالم العصر.. ونظر في الرجال والعلل شيئا وكان عزب القراءة سريعا وكان من بقايا المجتهدين ومن أذكى أهل زمانه درس وأفتى وصنف وتخرج به الأصحاب»^(٣).

(١) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٣٥٥).

(٢) المعجم المختص (ص ١٢١)، وانظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٨٢).

(٣) المعجم المختص (٢٤٧).

١٤٢- وأحمد بن عبد الحليم أبو العباس تقي الدين بن تيمية الدمشقي (٦٦١- (٧٢٨) (١):

قال الذهبي: «وعني بالحديث ونسخ الأجزاء ودار على الشيوخ وخرج

(١) التذكرة (١٧/١٤٩٦)، وانظر: الدرر الكامنة (١/١٤٤)، مجموع الفتاوى (١٨/١٩، ٢٠، ٤٧، ١٣/٣٥٢، ٣٥٤) وقد بلغت الدراسات عن هذا الإمام أكثر من مائتين وسبع وسبعين دراسة، انظر: كتاب «دليل الرسائل الجامعية في علوم شيخ الإسلام ابن تيمية» إعداد: عثمان شوشان، ط١، ١٤٢٤، مؤسسة الوقف الإسلامي.
وانظر: كتاب «شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه» د. عبد الرحمن الفريوائي، ط١، ١٤١٦، دار العاصمة - الرياض.
قلت: ينبغي التفكير بسر هذا القبول لهذا الإمام الكبير، والعايد الزاهد، الذي قضى حياته بين علم وتعليم وجهاد وفي نهاية الأمر يموت في السجن!
قال الشيخ بكر أبو زيد: «ولما بلغ -رحمه الله- الثانية والثلاثين من عمره وبعد عودته من حجته، بدأ تعرضه -رحمه الله- لأخبثة السجون، وبلايا الاعتقال، والترسيم عليه -الإقامة الجبرية-. خلال أربعة وثلاثين عاماً، ابتداء من عام ٦٩٣ إلى يوم وفاته في سجن القلعة بدمشق يوم الاثنين ٢٠/١١/٧٢٨، وكان سجنه سبع مرات: أربع مصر بالقاهرة وبالإسكندرية، وثلاث مرات بدمشق، وجميعها نحو خمس سنين، وجميعها كذلك باستعداد السلطة عليه من خصومه الذين نابذ ما هم عليه في الاعتقاد والسلوك والتمذهب عسى أن يفتروا عنهم، وأن يقصر لسانه وقلمه عما هم عليه، لكنه لا يرجع» الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٢٨).
قال سهيل بن أبي صالح: كنا بعرفة فمرّ عمر بن عبد العزيز - وهو على الموسم - فقام الناس ينظرون إليه، فقلت لأبي: يا أبت إني أرى الله يحب عمر بن عبد العزيز! قال: وما ذاك؟ قلت: لما له من الحب في قلوب الناس، فقال: بأبيك سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا دَعَا جِبْرِيلَ فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ، قَالَ: فَيَحِبُّهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي السَّمَاءِ فَيَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ فَيَحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، قَالَ: ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ، وَإِذَا أَبْغَضَ عَبْدًا دَعَا جِبْرِيلَ فَيَقُولُ: إِنِّي أَبْغَضُ فُلَانًا فَأَبْغِضْهُ، قَالَ: فَيَبْغِضُهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ فُلَانًا فَأَبْغِضُوهُ، قَالَ: فَيَبْغِضُونَهُ ثُمَّ تُوضَعُ لَهُ الْبَغْضَاءُ فِي الْأَرْضِ» أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب (٤/٢٢٠٣٠ رقم ٢٦٣٧).

وانتقى وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه وفي علوم الإسلام وعلم الكلام وغير ذلك وكان من بحور العلم ومن الأذكياء المعدودين والزهاد الأفراد»^(١).

(١٤٣)

١٤٣- ومحمد بن محمد بن محمد أبو الفتح اليعمرى الأندلسي ثم المصري ابن سيّد الناس (٦٧١-٧٣٤):

قال الذهبي: «الحافظ العلامة الأديب البارع المتفنن.. أحد أئمة هذا الشأن.. وكتب بخطه المليح كثيراً وخرج وصنف وصحح وعلل وفرع وأصل وقال الشعر البديع وكان حلو النادرة كيس المحاضرة جالسته وسمعت بقراءته»^(٢).

(١٤٤)

١٤٤- ويوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزيّ الحافظ (٦٥٤-٧٤٢) (٣):

قال الذهبي: «شيخنا الإمام العلامة الحافظ الناقد المحقق المفيد محدث الشام.. وحفظ القرآن ثم طلب الحديث سنة أربع وسبعين وستمائة وهلم جرا.. وكتب العالي والنازل بخطه المليح المتقن وكان عارفاً بالنحو والتصريف بصيراً باللغة يشارك في الفقه والأصول، ويخوض في مضايق المعقول، فيؤدي الحديث كما في النفس متناً وإسناداً، واليه المنتهى في معرفة الرجال وطبقاتهم ومن نظر في كتابه

(١) التذكرة (١٧/١٤٩٦).

(٢) المعجم المختص (ص: ٢٦٠)، وانظر: الدرر الكامنة (٤/٢٠٩)، البداية والنهاية (١٤/١٦٩).

(٣) هناك دراسة بعنوان «الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» تأليف: محمد طوالب، ط ١، ١٤١٨، دار عمار - عمان -، وهي في الأصل رسالة دكتوراه.

تهذيب الكمال علم محله من الحفظ، فما رأيتُ مثله ولا رأى هو مثل نفسه - أعني في معناه - ينطوي على دين وسلامه باطن وتواضع، وفراغ عن الرئاسة، وقناعه وحسن سمت، وقلة كلام وكثرة احتمال، وكل أحد يحتاج إلى تهذيب الكمال»^(١).

قلت: وكتابه الآخر تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لا يستغني عنه طالب علم، وفيه تعاليل جديرة بالجمع والإفراد والدراسة، فهل من مشمّر؟!.

(١٤٥)

١٤٥- ومُحمَّد بن أحمد بن عبد الهادي أبو عبد الله شمس الدين الدمشقي
(٧٠٥-٧٤٤) (٢)

له «تعليقة على علل ابن أبي حاتم ط»^(٣)، مات ولم يكملها، وصناعة العلل بينة في مؤلفاته ككتاب «الصارم المنكي في الرد على السبكي ط»، و«تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ط»، قال ابن كثير: «وكان مولده في رجب سنة خمس وسبعائة فلم يبلغ الأربعين، وحصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار، وتفنن في الحديث والنحو والتصريف والفقه والتفسير والأصول والتاريخ والقراءات، وله مجاميع وتعاليق مفيدة كثيرة، وكان حافظاً جيداً لأسماء الرجال وطرق الحديث عارفاً بالجرح والتعديل بصيراً بعلل الحديث، حسن الفهم له، جيد المذاكرة صحيح الذهن مستقيماً على طريقة السلف وإتباع الكتاب والسنة مثابراً على فعل

(١) المعجم المختص (ص ٢٩٩)، وانظر: التذكرة (٤/١٤٩٨)، طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٩٥).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٢١٠)، ذيل طبقات الحفاظ (ص ٣٥١)، فتح المغيث (٢/ ٣٧٨).

(٣) قد طُبع هذا الكتاب بعنوان «تعليقة على العلل لابن أبي حاتم» تحقيق: سامي بن محمد جاد الله ط، ١٤٢٣، مكتبة أضواء السلف، وهذه الطبعة أحسن تحقيقاً من الطبعة الأخرى.

الخيرات»^(١)، قال السخاوي: «وقد شرع الحافظ ابن عبد الهادي في شرحه فاخترمته المنية بعد أن كتب منه مجلدا على يسير منه»^(٢).

وقد سلك ابن عبد الهادي في تعليقه على «علل ابن أبي حاتم» مسلكاً بديعاً ومتميزاً في عرض وبيان كلام ابن أبي حاتم على علل الأحاديث، فهو يسرد أسانيد الحديث الذي ذكره ابن أبي حاتم ثم يختتم ذلك بكلام ابن أبي حاتم.

ومن فوائده في كتابه «الصارم المنكي» قوله - مبيناً منهج صاحبي الصحيح في الاحتجاج بالرواة، والرواية عمن خفَّ ضبطه - : «واعلم أنَّ كثيراً ما يروي أصحاب الصحيح حديث الرجل عن شيخ معين لخصوصيته به ومعرفته بحديثه وضبطه له، ولا يخرجون من حديثه عن غيره لكونه غير مشهور بالرواية عنه، ولا معروف بضبط حديثه، أو لغير ذلك، فيجيء من لا تحقيق عنده، فيرى ذلك الرجل المخرج له في الصحيح قد روى حديثاً عمن خرج له في الصحيح من غير طريق ذلك الرجل، فيقول: هذا على شرط الشيخين، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم، لأنهما احتجا بذلك الرجل في الجملة. وهذا فيه نوع تساهل، فإن صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ معين لا في غيره فلا يكون على شرطهما، وهذا كما يخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال، وعلي بن مسهر وغيرهما، ولا يخرجان حديثه عن عبد الله بن المثنى، وإن كان البخاري قد روى لعبد الله بن المثنى من غير رواية خالد عنه.....

وكما يخرج مسلم أيضاً حديث سويد بن سعيد، عن حفص بن ميسرة الصنعاني، مع أن سويداً ممن كثر الكلام فيه واشتهر، لأن نسخه حفص ثابته عن

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٢١٠).

(٢) فتح المغيث (٢ / ٣٧٨).

الفصل الأول

مسلم من طريق غير سويد لكن بنزول، وهي عنده من رواية سويد بعلو، فلذلك رواها عنه، قال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استخرجت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: ومن أين كنت أتى بنسخة حفص بن ميسرة، فليس لقائل أن يقول في كل حديث، رواه سويد بن سعيد عن رجل روى له مسلم من غير طريق سويد عنه: هذا على شرط مسلم، فاعلم ذلك.

وقد روى مسلم في صحيحه حديثاً من رواية أبي صخر، عن يزيد بن عبد الله ابن قسيط، لكن ابن قسيط لا يرويه عن أبي هريرة، وإنما يرويه عن داود بن عامر ابن سعد بن أبي وقاص، قال في صحيحه^(١): حدثني محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثني حيوة، حدثني أبو صخر، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه حدثه أن داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص، حدثه عن أبيه أنه كان قاعداً عند عبد الله بن عمر إذ طلع خباب صاحب المقصورة فقال: يا عبدالله بن عمر ألا تسمع ما يقول أبو هريرة؟ إنه سمع رسول الله ﷺ يقول: من خرج مع جنازة وصلى عليها، ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من أجر، كل قيراط مثل أحد، ومن صلى عليها، ثم رجع كان له من الأجر مثل أحد، فأرسل ابن عمر خباباً إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة، ثم رجع إليه فيخبره ما قلت، وأخذ ابن عمر قبضة من حصى المسجد يقلبها في يده حتى رجع إليه الرسول فقال: قالت عائشة: صدوق أبو هريرة. فضرب ابن عمر بالحصى الذي كان في يده الأرض ثم قال: لقد فرطنا في قراريط كثيرة.

هكذا روى مسلم هذا الحديث في صحيحه من رواية أبي صخر، عن ابن قسيط بعد أن ذكره من طرق عن أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب والأعرج

(١) صحيح مسلم (٦٥٣/٢).

وأبي صالح وأبي حازم وغيرهم عنه ، ورواه أيضاً من حديث معدان بن أبي طلحة الميعمرى ، عن ثوبان ، فرواية أبي صخر متابعة لهذه الروايات وشاهدة لها . وهكذا عادة مسلم غالباً إذا روى لرجل قد تكلم فيه ونسب إلى ضعف وسوء حفظه وقلة ضبطه ، إنما يروي له في الشواهد والمتابعات ، ولا يخرج له شيئاً انفرد به ولم يتابع عليه . فعلم أن هذا الحديث الذي تفرد به أبو صخر ، عن ابن قسيط عن أبي هريرة لا ينبغي أن يقال هو على شرط مسلم ، وإنما هو حديث إسناده مقارب وهو صالح أن يكون متابعاً لغيره وعاضداً له ، والله أعلم» ^(١) .

(١٤٦)

١٤٦ - ومُحمَّد بن أحمد أبو عبد الله الذهبيّ الحافظ (٦٧٣-٧٤٨):

قال الحسيني : «وخرج للجماعة من شيوخه ، وجرح وعدل ، وفرّع وصحّح وعلّل ، واستدرك وأفاد وانتقى واختصر كثيراً من تأليف المتقدمين والمتأخرين ، وكتب علماً كثيراً ، وصنف الكتب المفيدة فمن أطولها تاريخ الإسلام ، ومن أحسنها ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، وفي كثير من تراجمه اختصار يحتاج إلى تحرير ، ومصنفاته ومختصراته وتخريجاته تقارب المائة وقد سار بجملتها منها الركبان في أقطار البلدان وكان أحد الأذكياء المعدودين والحفاظ المبرزين» ^(٢) ، وقال تلميذه الصفدي : «وقرأتُ عليه كثيراً من تصانيفه ، ولم أجد عنده جمودَ المحدثين ، ولا كودنة» ^(٣) النقلة ، بل هو فقيه النظر ، له دُرّة بأقوال الناس ومذاهب الأئمة من السلف وأرباب المقالات ، وأعجبني منه ما يعاينيه في تصانيفه من أنه لا يتعدى حديثاً

(١) الصارم المنكي (ص: ١٩٤) .

(٢) ذيل العبر للحسيني (١٤٨/٤) وانظر : نكت الهميان (ص ٢٤١) .

(٣) يعني : بلادة .

يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن، أو ظلام إسناد، أو طعن في رواته، وهذا لم أر غيره يراعى هذه الفائدة فيما يورده»^(١).

(١٤٧)

١٤٧- ومحمد بن أبي بكر أبو عبد الله شمس الدين الشهير بابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١) (٢):

له كتاب «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته ط»، وله كلام نفيس في العلل ومباحثه في عدد من كتبه المطبوعة كـ «الفروسية»، و«المنار المنيف»، و«زاد المعاد» وغيرها.

(١٤٨)

١٤٨- و خليل بن كيكلي أبو سعيد صلاح الدين العلائي الدمشقي (٦٩٤-٧٦١) (٣):

قال السبكي: «كان حافظاً ثباتاً ثقة عارفاً بأسماء الرجال والعلل والمتون فقيها»^(٤)، وله كلام نفيس في العلل ومباحثه في عدد من كتبه كجامع التحصيل،

(١) الوافي بالوفيات (١٦٣/٢).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٤٤٧/٢)، البداية والنهاية (٢٣٤/١٤)، وقد طبع حديثاً كتاب «ابن القيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها» د. جمال السيدي، وهي في الأصل رسالة علمية. المعجم المختص (ص ٩٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٣٦/١٠).

وهناك عشرات الدراسات عن العلائي وعلومه المتعددة، ومن العجيب أنه ليس هناك دراسة حديثة تبين جهوده في الحديث واختياره وقد طرح هذا الموضوع -بحسب علمي أكاديمي- على طلابي وطالباتي في مرحلة الماجستير -جامعة الملك سعود- فقدمت طالبة مخطوطاً بعنوان «الحافظ العلائي وجهوده في الحديث» وبدأت تعمل فيه بإشرافي، وفقها الله.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (٣٦/١٠).

ونظم الفرائد المطبوعين وغيرهما، ونقل عنه ابن حجر في كتابه «النتك على كتاب ابن الصلاح» نقولات دقيقة وعميقة في باب العلل^(١)، فمن أقوال العلائي في العلل واختياراته في علوم الحديث:

أ- ذكره قاعدة شريفة نافعة في الاختلاف الواقع بين متون طرق الحديث الواحد، ولأهميتها سوف أذكرها ملخصة من غير إخلال قال- في شرحه لفوائد حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين-: «المسألة الخامسة: تقدم في ألفاظ طرق حديث أبي هريرة تباين في مواضع عديدة لا يمكن الجمع بينها، والكل في الصحيح، وترتب عليها فوائد فقهية مما اختلف فيه العلماء... فيتعين حيثنذ إما الجمع بينها بوجه ما أو الترجيح، وهذا يتعلق بقاعدة شريفة عظيمة الجدوى في علم الحديث وهي: الاختلاف الواقع في المتون بحسب الطرق ورد بعضها إلى بعض إما بتقييد الإطلاق أو تفسير المجلل أو الترجيح حيث لا يمكن الجمع، أو اعتقاد كونها وقائع متعددة.

ولم أجد إلى الآن أحداً من الأئمة الماضين شفى النفس في هذا الموضع بكلام جامع يرجع إليه، بل إنما يوجد عنهم كلمات متفرقة، وللبحث فيها مجال طويل. فنقول وبالله التوفيق:

١- (٢) إذا اختلف مخرج الحديث وتباعدت ألفاظه فالذي ينبغي أن يجعل حديثين مستقلين، وذلك كحديث أبي هريرة، وعمران بن حصين ومعاوية ابن حديج في هذا الباب كما سبق بيانه، وهذا لا إشكال فيه.

(١) وكثير من هذه الأقوال ينقلها ابن حجر من مقدمة نهاية الأحكام للعلائي، والكتاب غير مطبوع- حسب علمي-.

(٢) هذا الترقيم والذي بعده من عندي تسهيلاً لفهم التقسيم.

٢- وأما إذا اتحد مخرج الحديث وتقاربت ألفاظه فالغالب حينئذ على الظن أنه حديث واحد وقع الاختلاف فيه على بعض الرواة لا سيما إذا كان ذلك في سياقه واقعة تبعد أن يتعدد مثلها في الوقوع كحديث أبي هريرة وحده في قصة السهو:

أ- فالذي يسلكه كثير من الفقهاء: أن يحمل اختلاف الألفاظ على تعدد الوقائع ويجعل كل لفظ بمنزلة حديث مستقل، وهذه الطريقة يسلكها الشيخ محي الدين ^(١) -رحمه الله- في كتبه كثيراً... ^(٢)، وإذا عرف ضعف هذه الطريقة فنقول والله الموفق للصواب:

ب- إذا اتحد مخرج الحديث واختلفت ألفاظه:

(١) فإما أن يمكن ردّ إحدى الروایتين إلى الأخرى.

(٢) أو يتعذر ذلك.

فإن أمكن ذلك تعين المصير إليه، ولهذا القسم أمثلة:

- أحدها: ما تقدم في حديث اعتكاف عمر رضي الله عنه ورد إحدى الروایتين إلى الأخرى على عادة العرب.

- الثاني: رد أحدهما إلى الأخرى بتقييد الإطلاق...

- الثالث: رد إحداهما إلى الأخرى بتخصيص العام...

- الرابع: رد إحدى الروایتين إلى الأخرى بتفسير المبهم وتبيين المجمل...

(١) يقصد النووي.

(٢) ذكر العلائي أمثلة كثيرة تراجع في الأصل.

وأما إذا لم يتأت الجمع بين الروايات وتعذر ردّ إحداها إلى الأخرى فهذا محل النظر ومجال الترجيح، ومثال ذلك الواهبة نفسها، فإنه قصة واحدة، ومداره على أبي حازم عن سهل بن سعد، واختلفت الرواية فيه على أبي حازم... ولكن أكثر الأحاديث المختلفة لا يتضمن اختلافها اختلاف حكم شرعي، وبعضها يتضمن ذلك...»^(١).

ب- ومن ذلك مناقشته للحاكم في قوله: «الشيخان يتركان تخريج الحديث إذا وقع فيه اختلاف» فقال العلائي- بعد ذكر عدد من الأحاديث المختلف فيها عما أخرج في الصحيحين-: «وبهذا يبطل قول الحاكم- رحمه الله-: إن الشيخين إنما تركا هذا الحديث للاختلاف فيه، وأشار إلى هذا الاختلاف، فإن من تتبع الصحيحين وجد فيهما العدد الكثير من مثل هذا، ولم يعدوا ذلك خلافاً، ولا استدركه عليهما الدارقطني وغيره فيما استدل على الكتابين من العلل في بعض أحاديثهما، فإن قيل: فلم تركا إخراجها إذا لم يكن هذا مؤثراً؟ قلنا: الذي عليه أئمة أهل الفن قديماً وحديثاً أن ترك الشيخين إخراج حديث لا يدل على ضعفه ما لم يصرح أحد منهم بضعفه أو جرح رواته ولو كان كذلك لما صح الاحتجاج بما عدا ما في الصحيحين، وقد صح عن كل منهما إنه لم يستوعب في كتابه الصحيح من الحديث كله، ولا الرجال الثقات»^(٢).

ج- ومن اختيارات العلائي قوله: «ينبغي أن يعد كتاب الدارمي سادساً

(١) نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي الدين من الفوائد (ص ١١٠-١٢٢)، وقد نقل جلّ هذه القاعدة ابن حجر في النكت (٢/ ٧٩٠) من غير عزو للعلائي إلا موضع واحدة قال فيه: «قال العلائي: وهذه الطريقة يسلكها محيي الدين...»، ولابن حجر زيادات يسيرة على كلام العلائي كتوضيح جملة، أو زيادة مثال، والله الموفق.

(٢) جزء في تصحيح حديث القلتين والكلام على أسانيده (ص ٣٠).

للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه فإنه قليل الرجال الضعفاء نادر الأحاديث المنكرة والشاذة وإن كانت فيه أحاديث مرسله وموقوفة فهو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجه» (١).

د- ومن أقوال العلائيّ النفيسة قوله: «الحكمُ على الحديث بكونه موضوعاً من المتأخرين عسراً جداً... وهذا بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبخر في علم الحديث، والتوسع في حفظه، كشعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ونحوهم. ثم أصحابهم مثل: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه، وطائفة منهم. ثم أصحابهم مثل: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي وكذلك إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ممن لم يحيي بعدهم مساو لهم بل ولا مقارب - رحمة الله عليهم - فمتى وجد في كلام أحد من المتقدمين الحكم على حديث بشيء كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ العظيم، والإطلاع الغزير، وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح» (٢).

وقوله أيضاً- معقّباً على قول فخر الدين الرازي: أن الخبر إذا روى في زمن قد استقرت فيه الأخبار فإذا فتش عنه لم يوجد في بطون الأسفار ولا في صدور الرجال علم بطلانه فأما في عصر الصحابة حين لم تكن الأخبار قد استقرت فإنه يجوز أنه يروى أحدهم ما لم يوجد عند غيره-: «وهذا إنما تقوم به الحجة بتفتيش الحافظ الكبير الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو بمعظمه كالإمام أحمد علي بن المديني ويحيى بن معين ومن بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة، ومن دونهم كالنسائي

(١) النكت لابن حجر (١/ ٢٧٦)

(٢) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح (ص ٢٥-٢٦).

ثم الدارقطني لأن المأخذ الذي يحكم به غالباً على الحديث بأنه موضوع إنما هي الملكة النفسانية الناشئة عن جمع الطرق والإطلاع على غالب المروي في البلدان المتباينة، بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة فكيف يقضي لعدم وجدانه للحديث بأنه موضوع هذا مما يأباه تصرفهم» (١).

ومما أعجب منه أن نَفَسَ العلائي التطبيقي في كتابه النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح يخالف نَفْسَه النظري-بالجملة-، ففي كتابه الآنف الذكر صحح حديث صلاة التساييح!، ومال إلى تقوية حديث الطير، وحسن حديث أنا مدينة العلم، وعليّ بابها!، وعنده في هذا الكتاب توسع ملحوظ في التحسين وقبول الشواهد والمتابعات، فينبغي دراسة الكتاب من حيث:

-تحديد السنة التي أُلِفَ فيها العلائي الكتاب: لأنه من المعلوم أنه يقع من العالم في حداثة سنه من التوسع ما لا يقع منه بعد التبحر في العلم ورسوخ القدم.

-دراسة منهجه بدقة في هذا الجزء مع المنهج العام الذي قرره العلائي في كتبه المتنوعة، وأسباب هذا الاختلاف، وهل هناك عوارض معينة احتفت بالكتاب غيرت من نَفَسِ العلائي الحديثي.

أقول ما تقدم بحثاً آملاً من الفضلاء الإفادة والمذاكرة في هذه المسائل، والله الموفق.

(١) النكت (٨٤٧/٢).

(١٤٩)

١٤٩- وأحمد بن الحسن المقدسي ثم الدمشقي المعروف بابن قاضي الجبل
: (٧٧١-٦٩٣)

قال ابن مفلح: «الشيخ العلامة جمال الإسلام صدر الأئمة الأعلام شيخ
الحنابلة قاضي القضاة... كان من أهل البراعة والفهم متقنا عالما بالحديث وعلمه
والنحو واللغة والأصلين»^(١).

(١٥٠)

١٥٠- وإسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء الدمشقي (٧٠١-٧٧٤)^(٢):

قال الحسيني: «الشيخ الإمام، العالم الحافظ المفيد البارع... وصاهر شيخنا
الحافظ المزني فأكثر عنه، وأفقي ودرس وناظر وبرع في الفقه والتفسير والنحو وأمعن
النظر في الرجال والعلل»^(٣).

(١٥١)

١٥١- وعبد الرحمن بن أحمد بن رجب أبو الفرج الدمشقي (٧٣٦-٧٩٥)^(٤):

قال ابن مفلح: «الشيخ العلامة، الحافظ، الزاهد، شيخ الحنابلة... وله

(١) المقصد الأرشد (١/ ٩٣).

(٢) هناك دراسة بعنوان «الحافظ ابن كثير وجهوده في الجرح والتعديل في التفسير» لأخينا
د. عبدالعزيز الزير، ماجستير، جامعة الملك سعود، ١٤١٨.

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص ٥٨).

(٤) إنباء الغمر (١/ ٤٦٠)، المقصد الأرشد (٢/ ٨١).

مصنفات مفيدة: «شرح الترمذي»، و«شرح أربعين النووي»، و«شرح في البخاري سماه فتح الباري في شرح البخاري» ونقل فيه كثيرا من كلام المتقدمين. و«القواعد الفقهية» تدل على معرفة تامة بالمذهب. وكان لا يعرف شيئا من أمور الناس، ولا يتردد إلى أحد من ذوي الولايات^(١).

له كتاب «شرح علل الترمذي ط»^(٢) الذي شرح فيه كتاب العلل الذي بآخر كتاب الجامع للترمذي، وهو قطعه من شرحه للجامع الذي فقد معظمه.

وكتاب «شرح علل الترمذي» من أفضل ما ينصح به طلاب الحديث لمن أراد فهم العلل وطرائقها، ومناهج أئمة العلل، ومن درر كلام ابن رجب في هذا الكتاب -ودرره كثيرة-:

- قوله: «وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنّ بساطه قد طوي منذ أزمان»^(٣).

- وقوله: «ثم إنّ الخطيب تناقضَ فذكر في كتاب «الكفاية» للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين ثم إنه اختار أن الزيادة

(١) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد (٢/٨١).

(٢) طبع عدة طبعات:

طبعة بتحقيق: نور الدين عتر، الطبعة الأولى، ١٣٩٨، دار الملاح للطباعة.

طبعة بتحقيق: همام سعيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٧، مكتبة المنار-الأردن.

وكلا التحقيقين جيّد.

وطبعة بتحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب. وهي سيئة للغاية.

وطبعة بتحقيق: كمال علي الجمل، دار الكلمة، ١٤١٨.

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٤٦٧).

الفصل الأول

من الثقة تقبل مطلقاً كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء وهذا يخالف تصرفه في كتاب «تمييز المزيّد»^(١).

- وقوله: «قاعدةٌ مهمّةٌ: حدّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعلّلون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنّا يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصّوها بها عن سائر أهل العلم»^(٢).

- وقوله: «معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإمّا في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»^(٣).

(١) السابق (٢/٦٣٨).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٧٥٧-٧٥٨).

قلت: وما قاله ابن رجب يتعذر في مثل هذه الأزمنة مما يجعل الأمر كما قال ابن حجر: «قد تقصّر عبارة المعلن منهم فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليقه فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه، وهذا الشافعيّ مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: «وفيه حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلن، وحيث يصرح بإثبات العلة، فأما إن وجد غيره صححه فينبغي حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما، وكذلك إذا أشار إلى المعلن إشارة ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين، فإن ذلك يحتاج إلى الترجيح، والله أعلم» النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧١١)، وقال أيضاً «وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحوصهم وقوة بحثنهم وصحة نظرهم وتقديمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه، وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد» النكت (٢/٧٢٦).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٤٦٧-٤٦٨).

- وقوله: «أما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث - إذا تفرد به واحد - وإن لم يرو الثقات خلافه - : إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»^(١).
- وقوله: «وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ: على أن أحدهما أخذه عن صاحبه. كما قال ابن معين في مطرف بن مازن: إنه قابل كتبه عن ابن جريج ومعمّر فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف سواء، وكان هشام يقول: لم يسمعها من ابن جريج ومعمّر إنما أخذها من كتيبي. قال يحيى: فعلمت أن مطرفاً كذاب، يعني علم صدق قول هشام عنه»^(٢).
- وقوله: «قاعدة في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه، وقد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا...»^(٣).
- وأحسن من ذكر أقوال أئمة العلل مجتمعة في تقسيم الرواة عن الأئمة المشهورين وذكر طبقاتهم وبين من يقدم منهم عند الاختلاف ابن رجب في شرح علل الترمذي^(٤) بعد أن كانت مبثوثة في كتب العلل، وكتب الجرح والتعديل^(٥).

(١) السابق (١/٣٥٢).

(٢) السابق (٢/٧٦٦).

(٣) السابق (٢/٧٩٦).

(٤) السابق (٢/٤٧٢-٥٥١).

(٥) من ذلك: علل ابن أبي حاتم (١/٢٢٨)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (٤١-٦٥)، من كلام أبي زكرياء في الرجال (١٠٢، ١٢٠)، سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني (٤١-٥٧)، المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة (٣٢٠-٣٢٦) وغيرها.

(١٥٢)

١٥٢- وعبدُ الرحيم بنُ الحسين أبو الفضل العراقي (٧٢٥-٨٠٦) (١):

قال ابن فهد: «انتهت إليه رياسة الحديث، ودرس بعدة أماكن وأفتى وحدث كثيرا بالحرمين ومصر والشام، وأفاد وتكلم على العلل والإسناد، ومعاني المتون وفقهها فأجاد» (٢).

(١٥٣)

١٥٣- ومحمد بن موسى أبو البركات وأبو المحاسن المراكشي الأصل المكي (٧٨٩-٨٢٣):

قال السخاوي: «وتمهر في طريق الطلب وأدمن الاشتغال بالفقه وأصوله والفرائض والحساب والعربية والعروض والمعاني والبيان وغيرها حتى برع وتقدم كثيرا في الأدب نظما ونثرا واشتدت عنايته بالحديث وتقدم فيه كثيرا لجودة معرفته بالعلل والرجال المتقدم منهم والمتأخر، وبالمرويات وتميز عاليها من نازلها مع الحفظ لكثير من المتون بحيث لم يكن له بالحجاز فيه نظير» (٣).

-
- (١) وقد طبعت حديثاً دراسة موسعة عن العراقي بعنوان الحافظ العراقي وأثره في السنة تأليف شيخنا الدكتور: أحمد معبد عبد الكريم، ط١، ١٤٢٥، أضواء السلف.
- (٢) لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ لابن فهد (ص٢٣٤)، وانظر: المجمع المؤسس (١٧٦/٢).
- (٣) الضوء اللامع (٥٦/١٠).

(١٥٤)

١٥٤- وأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل شهاب الدين العسقلاني (٧٧٣-
٨٥٢)^(١):

له عدة كتب في العلل منها: «بيان الفصل لما رجح فيه الإرسال على الوصل»، و«تقريب المنهج بترتيب المدرج»، و«تقويم السناد بمدرج الإسناد»، و«الزهر المطلول في الخبر المعلول»، و«شفاء الغلل في بيان العلل»، و«مزيد النفع بمعرفة ما رجح فيه الوقف على الرفع»، و«المقترّب في بيان المضطرب»، و«نزهة القلوب في معرفة المبدل والمقلوب» وغيرها.

(١) لحظ الألفاظ لابن فهد (ص ٣٢٦).

المبحث الثاني

المصنفات في العلل

يمكن اجمال هذا المبحث بالنقاط التالية:

١- إِنَّ هُنَاكَ مَصْلَحَةً عَظِيمَةً فِي التَّصْنِيفِ وَالتَّأْلِيفِ فِي «عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ»، قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «الْكَلَامُ فِي الْعِلَلِ وَالتَّوَارِيخِ قَدْ دُونَهُ أُمَّةُ الْحِفَاطِ، وَقَدْ هُجِرَ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَدَرَسَ حِفْظُهُ وَفَهَمَهُ، فَلَوْلَا التَّصَانِيفُ الْمُتَقَدِّمَةُ فِيهِ لَمَا عُرِفَ هَذَا الْعِلْمُ الْيَوْمَ بِالْكَلِيَّةِ، فَفِي التَّصْنِيفِ فِيهِ وَنَقْلُ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ مَصْلَحَةٌ عَظِيمَةٌ جَدًّا»^(١).

٢- إِنَّ التَّصْنِيفَ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ بَدَأَ فِي الْقَرْنِ الثَّالِثِ، وَكَانَتِ الْبَدَايَةُ الْعِلْمِيَّةُ الْعَمِيقَةُ عَلَى يَدِ إِمَامِ هَذِهِ الصَّنْعَةِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَقَدْ تَفَنَّنَ فِي التَّصْنِيفِ فِي هَذَا الْفَنِّ.

٣- إِنَّ الْمَوْلُفَاتِ فِي هَذَا الْفَنِّ كَثِيرَةٌ، وَمُتَعَدِّدَةُ الطَّرَائِقِ فِي التَّأْلِيفِ، قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «وَقَدْ صَنَّفَتْ فِيهِ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ مُفْرَدَةً، بَعْضُهَا غَيْرُ مَرْتَبَةٍ: كَالْعِلَلِ الْمَنْقُولَةِ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَيَحْيَى وَغَيْرِهِمْ، وَبَعْضُهَا مَرْتَبَةٌ: ثُمَّ مِنْهَا مَا رَتَّبَ عَلَى الْمَسَانِيدِ: كَعِلَلِ الدَّارِقُطْنِيِّ، وَكَذَلِكَ مَسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَمَسْنَدُ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ.. وَمِنْهَا مَا هُوَ مَرْتَبٌ عَلَى

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٤٦).

الأبواب: كعلل ابن أبي حاتم، والعلل لأبي بكر الخلال الحنبلي . .»^(١)

ويمكن تقسيم الكتب المبينة للعلل إلى قسمين:

١- القسم الأول: كتب مبينة للعلل غير مفردة لبيانها: ففيها بيان العلل وغيرها، ومن هذا القسم كثير من كتب السؤالات ومعرفة الرجال، والجرح والتعديل، وكُتِبُ التواريخ والبلدان، وكُتِبُ التخريج، والسنن وغيرها من الكتب، ومن الكتب التي تعد من مظان ذكر علل الأحاديث: التاريخ الكبير، والأوسط للبخاري، وسنن الترمذي، والسنن الكبرى والصغرى للنسائي، وتهذيب الآثار للطبري، والضعفاء الكبير للعقيلي، والكامل لابن عدي، وسنن الدارقطني، وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، والسنن الكبرى للبيهقي، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وغيرها من الكتب التي تذكر العلل أثناء التراجم والأبواب، وتعدادها يطول.

وَيَبْهُ هنا على أن الكتب المصنفة لنقد الرجال مليئة - في الغالب - بتعليل الأحاديث، وكذلك كتب العلل مليئة بنقد الرجال، وهذا يوضح التلازم التام بين علم الرجال وعلم العلل، وهذان العلمان ثمرة جمع الطرق والموازنة بينها فظهور الخلل في الرويات هو «علم علل الحديث»، وظهور الخلل في الراوي وضبطه هو «علم الرجال».

٢- القسم الثاني: كتب مفردة لبيان علل الحديث، وهذه على قسمين أيضاً:

- القسم الأول: كتب مفردة لبيان علل الحديث ولكنها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني، ويحيى وغيرهم،

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٩٢).

ذكر ذلك ابن رجب كما تقدم، ويبدو أن هذه غير الكتب التي تجمع معرفة الرجال و العلل، فهي كما قال ابن رجب مفردة لبيان العلل.

- القسم الثاني: كتب مفردة ومرتبة لبيان علل الحديث، واتخذت هذه الكتب عدة مناهج من حيث الترتيب:

أ- كتب مرتبة على الأبواب: كعلل ابن أبي حاتم، والعلل للترمذي، والعلل لأبي بكر الخلال^(١).

ب- كتب مرتبة على المسانيد: كعلل الدارقطني، ومسند علي بن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة، قال ابن رجب: «وقد صنف ابن المديني ويعقوب بن شيبة مسانيد معللة»^(٢)، وقال أيضاً: «وهما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث»^(٣)، ويلتحق بهما مسند البزار ومسند الماسرجسي.

ج- كتب مفردة لبيان علل حديث راوٍ معين -وفي الغالب يكون من الأئمة الكبار الذين يجمع حديثهم، أو من الرواة المختلف فيهم اختلافاً كبيراً بين النقاد جرحاً وتعديلاً- ومن ذلك: كتاب «علل حديث الزهري» للذهلي، والنسائي، وابن حبان، وكتاب «علل حديث ابن عينة» لعلي بن المديني.

د- كتب مفردة لبيان علل كتاب معين -وفي الغالب يكون من

(١) فائدة: قال ابن رجب: «وأما الأبواب المعللة فلا نعلم أحداً سبق الترمذي إليها»، ويقصد ابن

رجب عمل الترمذي في الجامع، شرح علل الترمذي (١/٣٤٥).

(٢) شرح علل الترمذي (١/٣٤٥).

(٣) المرجع السابق (٢/٨٩٢).

الكتب المشهورة جداً كالصحيحين والموطأ- ومن ذلك : كتاب «علل صحيح مسلم» لابن الشهيد، وكتاب «التبعية» وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة للدارقطني.

هـ- كتب مفردة لبيان نوع من أنواع العلل، من ذلك : «تميز المزيد في متصل الأسانيد» و«الفصل للوصل المدرج في النقل» وكلاهما للخطيب، وقال السخاوي -عند ذكره العلل للدارقطني- : «وقد أفرد شيخنا من هذا الكتاب ماله لقب خاص كالملقوب والمدرج والموقوف فجعل كلاً منها في تصنيف مفرد، وجعل العلل المجردة في تصنيف مستقل»^(١).

و- كتب مفردة لبيان علة حديث معين : ككتاب «حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه» للخطيب.

٤- إنَّ الموجود من كتب العلل مخطوطاً قليلاً، والمطبوع أقل^(٢)، ويظهر أنَّ فقد هذا النوع من الكتب قديم لعدم الاهتمام بها، وذلك لصعوبة علم العلل وغموضه، قال الخطيب البغدادي -بعد ذكر عددٍ من كتب علي بن المديني في العلل وغيره- : «قال أبو بكر: جميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب، ولعمري إنَّ في انقراضها ذهاب علوم جمّة، وانقطاع فوائد ضخمة، وكان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها ولسان طائفة الحديث وخطيبها رحمة الله عليه وأكرم مثواه لديه... : مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر بها النسخ،

(١) فتح المغيث (٣/٣١٣).

(٢) وسيأتي في الفصل الثالث ذكر المطبوع من كتب العلل.

الفصل الأول

ويتنافس فيها أهل العلم، ويكتبوها لأنفسهم ويخلدوها أحرارهم، ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله وزهدهم فيه ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به والله أعلم»^(١).

٥- ولما تقدم من فقد كثير من كتب العلل وعدم الاطلاع عليها، وقع عدد من الأوهام إمّا:

أ - في نسبة الكتاب لغير مؤلفه الحقيقي.

ب- أو في عدّ الكتاب من كتب العلل، وموضوعه ليس كذلك: فهو إمّا من كتب الشيعة الطاعنين في السنة النبوية!، أو يبحث في علل الشريعة أي حكمها، أو علل القراءات وغير ذلك.

فمن الأوّل:

- كتاب «العلل لسفيان بن عيينة رواية ابن المديني» كذا ذكر بعض الباحثين^(٢)، اعتماداً على قول السخاوي: «كالعلل عن ابن عيينة رواية ابن المديني عنه»^(٣)، وبني بعضهم على ذلك أن أقدم من ألف في العلل سفيان بن عيينة^(٤).

وفيه نظر: فبعد التمهّص لم أجد من نسب لابن عيينة كتاباً في العلل، وإنما الكتاب لعلي بن المديني وعنوانه «علل حديث ابن عيينة»، قال الحاكم أبو عبد الله: «سمعت الشريف القاضي أبا الحسن محمد بن

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٣٠٢-٣٠٤).

(٢) مقدمة علل الدارقطني د. محفوظ الرحمن (١/٤٧)، وتابعه غير واحد من الباحثين.

(٣) فتح المغيث (٣/٣١١).

(٤) علم علل الحديث (١/٨، ٧٠).

صالح الهاشمي قاضي القضاة يقول: هذه أسامي مصنفات علي بن المديني: .. كتاب علل حديث ابن عيينة ثلاثة عشر جزءاً^(١)، والحاكم - حسب علمي - أقدم من نصّ على هذا الكتاب نقلاً عن شيخه، وجميع من ذكر هذا الكتاب لابن المديني استفاد من كلام الحاكم.

- وكتاب «العلل ليحيى بن سعيد القطان» كذا ذكر بعض الباحثين^(٢) اعتماداً على قول ابن رجب: «كالعلل المنقولة عن يحيى القطان»، وكلام ابن رجب يبيّن: أنّ العلل منقولة عن يحيى القطان، وليست من تأليفه، وفرق بين الأمرين، ولو كان ليحيى القطان كتاب في العلل لاشتهر ذلك جداً: فهو من كبار أئمة هذا الفن، المعنى بكلامهم، ولعل هذه العلل المنقولة عن يحيى القطان من تأليف ابن المديني: فقد ذكّر أنّ له سؤالات عن يحيى القطان، وله كذلك كتاب عن يحيى وعبد الرحمن بن مهدي في الرجال^(٣).

ومن الثاني:

- كتاب «علل الأحاديث للحسن بن محبوب بن وهب الشراد البجلي (١٤٩-٢٢٤هـ)» كذا ذكر بعض الباحثين^(٤) اعتماداً على أنّ ابن النديم ذكر أنّ له هذا الكتاب^(٥)! وعجبي لا ينقضي من ذكر هذا الكتاب في

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٨٩)، الجامع لأخلاق الراوي (٣٠١/٢)، سير أعلام النبلاء (١١/٦٠)، شرح علل الترمذي (٤٨٦/١).

(٢) مقدمة علل الدارقطني د. محفوظ الرحمن (٤٧/١)، وتابعه غير واحد من الباحثين.

(٣) شرح علل الترمذي (٤٨٦/١).

(٤) مقدمة علل الدارقطني د. محفوظ الرحمن (٤٧/١)، وتابعه غير واحد من الباحثين !.

(٥) الفهرست (ص ٣١٠)، قال ابن حجر عن ابن النديم: «وهو غير موثوق به ومصنفه المذكور ينادي على من صنفه بالاعتزال والزيغ نسأل الله السلامة، ... رافضي معتزلي، فإنه يسمي أهل =

الفصل الأول

كتب «علل الحديث» - التي هي مفخرة لعلماء المسلمين المعظمين لسنة الرسول ﷺ، وصورة مشرقة لجهودهم في الذب عن سنته صلوات ربي وسلامه عليه - دون تمحيص ولا تمييز ولا نقداً، ووجه العجب أن الحسن بن محبوب هذا من أعيان الشيعة ورجالاتهم^(١)، ويبدو أن كتاب «علل الأحاديث للشراد» يبحث في أحد موضوعين:

الأول: في جمع الطعون في الأحاديث التي يستدل بها أهل السنة والجماعة كما فعل أبو القاسم البلخي (ت ٣١٩هـ) في كتابه «قبول الأخبار ومعرفة الرواة»^(٢) في الطعن على المحدثين وجمع المثالب - حسب زعمه -.

الثاني: في علل الشريعة ومقاصدها وحكمها وهذا أقرب: لأن الشيعة في القرن الثالث ألفوا عدداً من المصنفات في مقاصد الشريعة وكلها تحمل اسم «العلل»، قال مهدي مهريزي^(٣): «ازدهرت المقاصد عند الشيعة منذ أواخر القرن الثالث، وأخذت عنوان (كتاب العلل)، وكان من نتاجات فقهاء الإمامية في هذا المجال: كتاب العلل، لعلي ابن أبي سهل حاتم القزويني. كتاب العلل، لعلي بن الحسن بن علي ابن فضال. كتاب

= السنة الحشوية، ويسمى الأشاعرة المجبرة، ويسمى كل من لم يكن شيعياً عاماً، وذكر في ترجمة الشافعي شيئاً مختلفاً ظاهر الافتراء، فمما في كتابه من الافتراء ومن عجائبه أنه وثق عبد المنعم بن إدريس، والواقدي وإسحاق بن بشير وغيرهم من الكذابين، وتكلم في محمد بن إسحاق، وأبي إسحاق الفزاري وغيرهما من الثقات» لسان الميزان (٧٢/٥).

(١) انظر: الفهرست للطوسي (٤٦، ٤٧)، أعيان الشيعة للعالمي (٢٣/ ٥١) كما في معجم المؤلفين (٢٧٣/٣).

(٢) انظر: المحدث الفاضل (ص ٣٠٩)، وقد طبع كتاب البلخي بتحقيق: الحسيني، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١ هـ.

(٣) رئيس تحرير مجلة علوم الحديث في إيران.

العلل ، لأبي محمد الفضل بن شاذان النيسابوري (ت ٢٦٠هـ). كتاب العلل ، لأحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن بن دؤل القمي (ت ٣٥٠هـ). كتاب العلل ، لعلي بن إبراهيم بن هاشم القمي . كتاب العلل ، لأبي عبد الله محمد بن خالد البرقي . كتاب العلل ، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن داود القمي (ت ٣٦٨هـ). كتاب العلل ، ليونس بن عبد الرحمن . . . ولا أثر لهذه الكتب في الوقت الحاضر ، سوى أسمائها في المراجع البليوغرافية»^(١).

- «جزء فيه عِلَلُ الحديث لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي اللغوي (٤٤٤-٥٢١هـ) وهذا الجزء في ذكره ضمن كتب علم «عِلَلُ الحديث» نظر -فيما يظهر لي-^(٢)، فلم أجد وصف البطليوسي بمعرفة الحديث فضلاً عن أخص علم الحديث «العلل»، وقد تتبعته ترجمته في كثير من كتب التراجم، وبعضهم من المعاصرين له كابن بشكوال^(٣)، وكلامهم عليه يدور حول إمامته في اللغة وعلومها، وكذلك تتبعته النقول عنه فوجدتها جميعها في محيط اللغة وعلومها، فيبدو أن الكتاب إمّا في معرفة عِلَلُ الحديث التشريعية أو عِلَلُ الحديث النحوية واللغوية، والنظر في الكتاب -إن وُجد- يحدد موضوعه.

- «العلل لسفيان بن سحبان» لم أجد من ذكره إلا ابن النديم قال: «سفيان بن سحبان، من أصحاب الرأي وكان فقيهاً متكلماً من

(١) مقاصد الشريعة في مدرسة أهل البيت (٥-٦)، ترجمة: حيدر نجف.

(٢) ذكره د. محفوظ الرحمن في مقدمة علل الدارقطني (١/٤٧) اعتماداً على ذكر ابن خير له في فهرسته

(ص ٢٠٤) ضمن كتب عِلَلُ الحديث والتواريخ ومعرفة الرجال وغير ذلك مما يتصل به.

(٣) انظر: الصلة (١/٢٨٢)، بغية الملتبس (ص ٣٢٤)، معجم البلدان (١/٤٤٧٩)، وفيات

الأعيان (٣/٩٦)، السير (١٩/٥٣٢)، الديباج المذهب (١/٤٤١).

المرجئة، وله من الكتب كتاب العلل»^(١) - وتابعه من جاء بعده - وما قيل في الذي قبله يقال هنا.

٦- إنَّ أيَّ كتابٍ يراد ذكره وإنزاله منزله التي يستحقها من بين كُتب العلل لا بدَّ فيه من نظرين:

أ- نظر في المؤلف ومنهجه العقدي - لثلاث تذكروا كتب أجنبية عن هذا العلم، ككتب عِلل الحديث للشيعة-، ومنهجه العلمي.

ب- ونظر في الكتاب نفسه ومضمونه، إذ إنَّه لا يشترط في اسم كتاب العلل أن يتضمن مادة «علّ» ومشتقاتها، فهناك كتب كثيرة وضعت في العلل لا تحتوي أسماؤها على هذه المادة كمسند علي ابن المديني، ويعقوب بن شيبة، والبزار، والتميز لمسلم، والأجوبة للدمشقي وغيرها، وكذلك هناك كتب صُنفت، وأبواب عُقِدَتْ باسم «علل الحديث» وهي تبحث في مقاصد الشريعة^(٢) وقد عقد الشافعي في كتابه «الرسالة» باباً قال فيه: «باب العلل في الحديث»، وللحكيم الترمذي كتاب «إثبات العلل»، ومقصودهما بالعلل هنا حكم التشريع ومقصده، لا العلل في اصطلاح المحدثين، فالنظر في الكتاب نفسه ومضمونه يحدد نوعية الكتاب ومجالاته وقيمه.

٧- إنَّ أبرزَ كُتبِ العلل التي حظيتُ بثناء النقاد وحُفاظ الحديث: علل ابن المديني، وعلل حديث الزهري للذهلي، ومسند يعقوب بن شيبة، وعلل ابن أبي حاتم، وعلل الدارقطني، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان.

(١) الفهرست (ص ٢٨٩)، وانظر: الجواهر المضية (رقم ٦١٨)، وكشف الظنون (٢/ ١٤٤٠).

(٢) انظر: السير (١٣/ ٤٤٢)، (١٥/ ٥٧٥)، (٢١/ ٣٠٩).

المبحث الثالث

أبرز الاستنتاجات العلمية، والملاحظات النقدية على ما تقدم

إنَّ السَّردَ المتقدم لأئمة العلل والعارفين به والمصنفات فيه يبين الجهود العلمية الضخمة والمستمرة للمحدثين على اختلاف الأزمنة والأمكنة لحفظ السنة النبوية من خلال بيان علل الأحاديث تعلماً وتعليماً وتصنيفاً.

ويحسن -بعد هذا السَّرد- أن أذكر أبرز الاستنتاجات العلمية، والملاحظات النقدية التي تبينَتْ لي، فمن ذلك:

١- قلة من يتقنُ هذا الفنَ من أهل هذا الشأن على مرورِ الأزمان، وتقدم قول أبي زرعة: «يا أبا حاتم قلَّ من يفهم هذا! ما أعز هذا! إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقلَّ من تجد من يحسنُ هذا!»^(١)، وقول ابن رجب: «وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طُوي منذ أزمان»^(٢)، وتقدم بيان أسباب ذلك في المبحث الثاني من التمهيد.

٢- أنَّ العهودَ الذهبية لأئمة العلل ونقاده كانت في القرن الثاني والثالث والرابع

(١) انظر: ص ١٠.

(٢) انظر: ص ١٣.

ثم تناقص وقلّ ، والأمر كما قال الذهبي - لما ذكر عدداً كبيراً من حفاظ القرن الثاني والثالث - : « وخلق كثير لا يحضرنى ذكرهم ، ربما كان يجتمع في الرحلة منهم المائتان والثلاثمائة بالبلد الواحد ، فأقلهم معرفة كأحفظ من في عصرنا » ^(١) .

٣- أن الموصفين بمعرفة العلل أو التصنيف فيه يتفاوتون في معرفته تفاوتاً كبيراً ، فينبغي إنزال الناس منازلهم « فلا يقصر بالرجل العالي القدر عن درجته ، ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته ، ويعطي كل ذي حق فيه حقه ، وينزل منزلته ، وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم مع ما نطق به القرآن من قول الله تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف : ٧٦] كما قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ^(٢) .

٤- وما تقدم - من التفاوت بين الموصفين بمعرفة العلل أو المصنفين فيه - يلاحظ أنّ في كلّ زمانٍ ومكانٍ من برّ أقرانه في هذا الفن ، وأكثر الكلام على العلل ودقائقه وغوامضه :

- ففي القرن الثاني : نجد رأس هذه الطبقة : شعبة بن الحجاج ، ثم يحيى القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي .

- وفي القرن الثالث : نجد رأس هذه الطبقة : علي بن المديني ، ثم البخاريّ ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، ويعقوب بن شيبة .

- وفي القرن الرابع : نجد رأس هذه الطبقة : الدارقطنيّ .

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٩٧) .

(٢) (٦/١) .

وهكذا.

وهؤلاء هم رؤاد هذا الفن، والمقدمون فيه على غيرهم بشهادة أقرانهم من الأئمة، وإليهم المرجع عند الاختلاف.

٥- أن أئمة الحديث ونقاده مجمعون على أن علي بن المديني مقدّم في هذا الفن على جميع أقرانه، وعلى هذا ينبغي العناية بدراسة منهجه في العلل بدقة.

٦- أبرزَ هذا السرد جمهرة غير قليلة من علماء علل الحديث في المغرب الإسلامي : ممن لم يشتهروا لدى علماء المشرق، كخالد بن سعد القرطبي الحافظ الذي قال فيه المستنصر بالله الحكم : «إذا فاخرنا أهل المشرق بيحيى بن معين فاخرناهم بخالد بن سعد»^(١)، ولهم جهود بينة في التصنيف في فنون الحديث المختلفة ومنها «علل الحديث».

٧- أن المتكلمين والمصنفين في علم علل الحديث لهم مناهج تحليلية متنوعة، وهي بالجملة ترجع إلى منهجين :

- منهج الفقهاء والأصوليين، قال ابن دقيق العيد : «كثير من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء»^(٢)، وقال أيضاً : «والذي تقتضيه قواعد الأصوليين والفقهاء أن العمدة في تصحيح الحديث على عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز ألا يكون غلطاً وأمكن الجمع بين روايته ورواية من

(١) تاريخ العلماء بالأندلس (١/١٥٥).

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ١٨٦).

خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه»^(١)، وقال أبو يعلى: «والمحدثون يضعفون بما لا يوجب تضعيفه عند الفقهاء، كالإرسال والتدليس والتفرد بزيادة في الحديث لم يروها الجماعة»^(٢).

وممن سار على هذا المنهج-ممن ذُكر في السرد المتقدم-: أبو جعفر الطبري، وابن حبان، والحاكم، وابن حزم، والبيهقي، وابن الجوزي، وابن القطان الفاسي وغيرهم^(٣) على تفاوتٍ بينهم في القُرب من منهج المحدثين وكبار النقاد في بعض المسائل والمواطن.

- منهج المحدثين وكبار النقاد، قَالَ ابنُ دقيق العيد: «وأما أهل الحديث فإنهم قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول ثم تقوم لهم على فيه تمنعهم من الحكم بصحته كمخالفة جمع كثير له، أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه، ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث، ولهذا أقول: إنَّ مَنْ حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنَّه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو واقف ورافع أو ناقص وزائد أنَّ الحكم للزائد فلم نجد هذا في الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول، وأقرب الناس إلى اطراد هذه القواعد بعض أهل الظاهر»^(٤)، وقال ابنُ عبد الهادي -منتقداً ابن الجوزي في قبوله

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ١٠٤).

(٢) العدة (٣/ ٩٣٨).

(٣) انظر: المدخل إلى الإكليل (ص٤٧) الفروسية (ص٢٤٦)، زاد المعاد (٥/ ٩٦)، نظم الفرائد (ص٢٠٩)، إتحاف المهرة (٧/ ٣٨٦).

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ١٠٤).

زيادة الرفع والوصل مطلقاً- : «وهذه الطريقة التي سلكها المؤلف ومن تابعه في أنَّ الأخذ بالمرفوع والمتصل في كل موضع طريقه ضعيفة لم يسلكها أحد من المحققين وأئمة العلل في الحديث»^(١).

وقال البقاعي - عند كلامه على تعارض الوصل والإرسال - : «إنَّ ابن الصلاح خلطَ هنا طريقةَ المحدثين بطريقة الأصوليين ، فإنَّ للحدائق من المحدثين في هذه المسألة نظراً لم يحكه ، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه ، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد ، وإنما يديرون ذلك على القرائن»^(٢).

وإنَّ مما يسر الباحث أنَّ كثيراً من هؤلاء الأعلام قد أفردوا بالبحث والترجمة والدراسة ، سواء في دراسات أكاديمية ، أو دراسات مستقلة - وإنَّ كان بين هذه الدراسات تفاوت كبير من حيث الجودة والعمق والشمول-، ولكن بقي التنسيق العلمي بين نتائج هذه الدراسات : لإعطاء تصور عن المناهج العلمية التي سار عليها النقاد ، ومن المؤسف أنَّ كثيراً من الرسائل الأكاديمية لم تطبع بعد! ^(٣).

(١) توضيح الأفكار (١/٣٣٩-٣٤٠).

(٢) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق (١/٣٨٦).

(٣) وسيأتي في الفصل الثالث ذكر الرسائل العلمية في علم علل الحديث خصوصاً.

الفصلُ الثاني

أمثلةٌ مِنْ دقائقِ تعليلِ النُّقَادِ
للأحاديثِ

الفصل الثاني

أمثلة من دقائق تعليل النقاد للأحاديث

إن المتتبع لكلام أئمة العلل ونقدهم للأحاديث والآثار -أسانيدها ومتونها- ليندهش ويطول عجبهُ، ويختارُ فيما يختار للتمثيل على دقة تعليلهم وبراعة نقدهم، وطول رحلاتهم للكشف عن علل الأحاديث!.

فكُتِبَ علل الحديث، وكُتِبَ السُّؤالات ومعرفة الرجال، والجرح والتعديل، وكُتِبَ التواريخ والبلدان، وكُتِبَ التخرُّج ملئ بالأمثلة الدالة على دقة النقد والتعليل، ولَمَّا نَظَرَ الدارقطني في «علل حديث الزَّهري» للذُّهلي قَالَ -وحسبك به: «من أحبَّ أن ينظرَ ويعرفَ قصورَ علمه عن علم السلف فلينظر في علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى»^(١).

وهذه بعض النصوص والنقولات التي يستدل بها على دقة التعليل وبراعة النقد، والجهد العظيم المبذول في سبيل ذلك:

□ قال ابن رجب: «قاعدة مهمة: حُدِّقَ النقاد من الحفَّاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فَهْمٌ خاصٌّ يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنَّما يرجعُ فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم، كما سبق ذكره في غير موضع، فمن ذلك: سعد بن سنان، ويقال: سنان بن

(١) سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني (ص ٣٣١).

سعد، يروى عن أنس، ويروي عنه أهل مصر، قال أحمد: تركت حديثه، حديثه مضطرب. وقال: يشبه حديثه حديث الحسن، لا يشبه أحاديث أنس، نقله عبد الله بن أحمد عن أبيه، ومراده أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعة، إنما تشبه كلام الحسن البصري أو مراسيله، وقال الجوزجاني: أحاديثه واهية لا تشبه أحاديث الناس عن أنس^(١)، وأطال ابن رجب في ذكر الأمثلة الدالة على هذه القاعدة.

ومن ذلك أيضاً:

□ قول ابن أبي حاتم: «سمعتُ أبي سُئل عن حديثٍ رواه منصورُ بنُ سفيان عن موسى بن أعين عن عبيد الله عن نافع عن ابنِ عُمر عن النبي ﷺ: إنَّ الرجلَ ليكون من أهل الصوم والصلاة والزكاة والحج حتى ذكر سهام الخير فما يجزى يوم القيامة إلا بقدر عقله، قال أبي: سمعتُ ابنَ أبي الثَّعلج يقول: ذكرتُ هذا الحديثَ ليحيى بنِ معين فقال: هذا حديثٌ باطلٌ، إنَّما رواه موسى بنُ أعين عن صاحبه عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي فروة عن نافع عن ابنِ عُمر عن النبي ﷺ فرفع إسحاق من الوسط فقيل: موسى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمرو. - قال ابن أبي حاتم- حدثنا عبد الرحيم بن شعيب قال حدثنا ابن أبي الثَّعلج قال: كنَّا نذكرُ هذا الحديثَ ليحيى بن معين سنتين أو ثلاثة فيقول: هو باطل، ولا يدفعه بشيء، حتى قدم علينا زكريا بنُ عدي فحدثنا بهذا الحديث عن عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة فأُتينا به فأخبرناه فقال: هذا بابن أبي فروة أشبهُ منه بعبيد الله بن عمرو»^(٢).

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٦١).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢/ ١٢٩ رقم ١٨٧٩).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً:

□ قولُ علي بنِ المديني: «أعلمُ الناسَ بالحديثِ عبدُ الرحمنِ بنِ مهدي. . وكانَ يعرفُ حديثَهُ وحديثَ غيره، وكانَ يُذكرُ له الحديثُ عن الرجلِ فيقول: خطأ ثم يقول: ينبغي أن يكونَ أُتِيَ هذا الشيخُ من حديثِ كذا، من وجه كذا، فنجدُهُ كما قالَ»^(١)، ومما يدلُّ على كلامِ علي بنِ المديني قولُ الحسينِ المروزي: سمعتُ عبدَ الرحمنِ بنَ مهدي يقول: كنتُ عندَ أبي عَوانَةَ فَحَدَّثَ بِحَدِيثِ الأعمشِ، فقلتُ: ليسَ هذا من حديثكَ، قال: بلى، قلتُ: لا، قال: بلى، فقلتُ: لا، قال: يا سلامة هاتِ الدَّرَجَ^(٢) فَأَخْرَجَهُ فنظرَ فيه، فإذا ليسَ الحديثُ فيه، فقال: صدقتَ يا أبا سعيد، صدقتَ يا أبا سعيد، وَمَنْ أَيْنَ أَتَيْتُ بِهِ؟ قلتُ: ذُكِرْتَ بِهِ وَأَنْتَ شَابٌّ فَظَنَنْتَ أَنَّكَ سَمِعْتَهُ^(٣).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً:

□ قولُ أبي عُمرِ الباهلي: كُنَّا عندَ عبدِ الرحمنِ بنِ مهدي فقامَ إليه خُرَاسانيٌّ فقال: يا أبا سعيد حديثٌ رواهُ الحسنُ عنِ النبي ﷺ: مَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَعِدْ الوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ، فقالَ عبدُ الرحمنِ: هذا لم يروهِ إلا حفصة بنتُ سيرين عن أبي العالية عن النبي ﷺ، فقالَ له: مَنْ أَيْنَ قلتَ؟ قال: إذا أَتَيْتَ الصَّرَافَ بدينارٍ فقالَ لك: هو بهرجَ تقدر أن تقولَ له: مِنْ أَيْنَ قلتَ؟! قلتُ: ففسَّرَهُ لنا. قال: إِنَّ هذا الحديثَ لم يروهِ إلا حفصة بنتُ سيرين عن

(١) تاريخ بغداد (١٠/٢٤٥).

(٢) الدَّرَج: ما يكتب فيه. لسان العرب (٢/٢٦٩).

(٣) المجروحين (١/٥٤)، تاريخ بغداد (١٠/٢٤٥)، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٣٩)، التعديل والتجريح (٣/١٢٠١)، تهذيب الكمال (١٧/٤٤٠)، شرح علل الترمذي (١/٥٣٥).

أبي العالية عن النبي ﷺ . فسمعه هشام بنُ حَسَّانٍ من حفصة ، وكان في الدار معها ، فحدث به هشامُ الحسن ، فحدثَ به الحسنُ فقال : قال رسول ﷺ . قال : فمن أين سمعها الزهريُّ ؟ قال : كان سليمانُ بنُ أرقمٍ يختلفُ إلى الحسن ، وإلى الزهريِّ فسمعه من الحسن ، فذاكر به الزهريُّ ، فقال الزهريُّ : قال رسول الله ﷺ مثله ^(١) .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً :

□ قولُ مسلم بنِ الحجاج : «ذَكَرُ الأحاديثِ التي نُقِلَتْ على الغلطِ في متونها :

حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو إسحاق قال : سألتُ الأسودَ ابنَ يزيدٍ عما حدثتُ عائشة عن صلاةِ رسول الله ﷺ قالت : كان ينام أول الليل ويحيي آخره وإن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ولم يمس ماء حتى ينام ، فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة ، وذلك أنَّ النخعيَّ وعبدَ الرحمن بن الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو إسحاق .

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن علية ووكيع وغندر ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه .

حدثنا ابنُ نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا حجاج ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يجنب ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينام حتى يصبح .

حدثنا يحيى بن يحيى وابن رُمح وقتيبة ، عن الليث ، عن ابن شهاب ، عن أبي

(١) المحدث الفاصل (ص ٣١٢) .

سلمة، عن عائشة: «أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنبٌ توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام»^(١).

قالَ ابنُ رجب -بعد ذكره لحديث أبي إسحاق السابق-: «وهذا الحديثُ مما اتفق أئمةُ الحديثِ من السلف على إنكاره على أبي إسحاق منهم: إسماعيلُ بنُ أبي خالد، وشعبة، ويزيدُ بنُ هارون، وأحمدُ بنُ حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسلمُ ابنُ الحجاج، وأبو بكر بن الأثرم، والجوزجاني، والترمذي، والدارقطني،... وقالَ أحمدُ بنُ صالح المصري الحافظ: لا يحل أن يروى هذا الحديث-يعني أنه خطأ مقطوع به فلا تحل روايته من دون بيان علته.

وأما الفقهاء المتأخرون: فكثيرٌ منهم نظر إلى ثقة رجاله فظنَّ صحته، وهؤلاء يظنون أن كلَّ حديثٍ رواه ثقة فهو صحيحٌ ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي-ثم قال بعد ذكره مسالك توجيه الحديث عند المصححين، وذكره ألفاظ الراويات عن أبي إسحاق- وهذا كله يدل على أنَّ أبا إسحاق اضطرب في هذا الحديث ولم يُقم لفظه كما ينبغي، بل ساقه بسياقات مختلفة متهافة...»^(٢).

وقال ابنُ القيم: «... قال ابنُ مفلُوح^(٣):... حديثُ أبي إسحاق من رواية الثوري وغيره فأجمع من تقدم من المحدثين ومن تأخر منهم أنه خطأ منذ زمان أبي إسحاق إلى اليوم، وعلى ذلك تلقوه منه وحملوه عنه، وهو أولُ حديثٍ أو ثانٍ مما ذكره مسلم في كتاب التمييز له، مما حمل من الحديث على الخطأ، وذلك أنَّ عبد الرحمن بن يزيد وإبراهيم النخعي - وأين يقع أبو إسحاق من أحدهما، فكيف

(١) التمييز (ص ١٨١-١٨٢).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/٣٦٢-٣٦٣).

(٣) في المطبوع (ابن معوذ) وهو تصحيف، وتقدم ذكره في أئمة العلل رقم ١١٦.

باجتماعهما على مخالفته - روى الحديث بعينه عن الأسود بن يزيد عن عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن ينام توضأ وضوءه للصلاة، فحكم الأئمة برواية هذين الفقيهين الجليلين عن الأسود على رواية أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة: أنه كان ينام ولا يمس ماء، ثم عضدوا ذلك برواية عروة وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعبد الله بن أبي قيس عن عائشة، وبفتوى رسول الله ﷺ عمر بذلك حين استفتاه، وبعض المتأخرين من الفقهاء الذين لا يعتبرون الأسانيد، ولا ينظرون الطرق يجمعون بينهما بالتأويل، فيقولون: لا يمس ماء للغسل، ولا يصح هذا، وفقهاء المحدثين وحفاظهم على ما أعلمتكم... تم كلامه،... والصواب ما قاله أئمة الحديث الكبار مثل يزيد بن هارون ومسلم والترمذي وغيرهم من أن هذه اللفظة وهم وغلط، والله أعلم»^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً:

□ قولُ عبد الله بن أحمد بن حنبل:

«سمعتُ رجلاً يقولُ ليحيى^(٢) : تحفظُ عن عبدِ الرزاق، عن مَعْمَرٍ، عن أبي إسحاق، عن عاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عن علي عن النبي ﷺ: أنه مَسَحَ على الجبائر؟

فَقَالَ: باطلٌ، ما حَدَّثَ به مَعْمَرٌ قَطْ.

سمعتُ يحيى يقول: عَلَيْهِ مائَةٌ بَدَنَةٍ مُقْلَدَةٌ مُجَلَّلَةٌ إِنْ كَانَ مَعْمَرٌ حَدَّثَ بهذا قَطْ، هذا باطلٌ، ولو حَدَّثَ بهذا عبدُ الرزاق كَانَ حَلَالَ الدَّمِ، مَنْ حَدَّثَ

(١) تهذيب سنن أبي داود (١/١٥٤)، وانظر: شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي (٢/٧٣١-٧٣٧)،

(٢) هو: ابن معين.

بهذا عن عبد الرزاق؟

قالوا له : فلانٌ.

فَقَالَ: لا واللهِ ما حَدَّثَ به مَعْمَرٌ، وعليه حَجَّةٌ مِنْ هَاهُنَا - يعني المسجد - إلى مكةَ إِنْ كَانَ مَعْمَرٌ حَدَّثَ بهذا.

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ^(١): وهذا الحديثُ يروونه عن إسرائيلَ، عن عَمْرٍو بنِ خَالِدٍ، عن زَيْدِ بنِ عَلِيٍّ، عن آبَائِهِ، عن عَلِيٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ، وَعَمْرٍو بنُ خَالِدٍ لا يَسُوي حديثه شيئاً ^(٢).

وَقَالَ المُرُودِيُّ: سَأَلْتُهُ - يعني أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ - عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ؟

فَقَالَ: مَا يَحِلُّ، لَيْسَ مِنْ هَذَا شَيْءٌ، مَنْ حَدَّثَ بهذا؟ قلتُ: ذَكَرُوهُ عَنْ صَاحِبِ الزُّهْرِيِّ، فَتَكَلَّمَ فِيهِ بِكَلَامٍ غَلِيظٍ ^(٣).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً:

□ قول عباس بن محمد الدَّورِيِّ: سمعتُ يحيى بنَ معِينٍ يقول: حضرنا نُعَيْمَ بنَ حَمَادٍ بِمِصْرَ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ كِتَاباً مِنْ تَصْنِيفِهِ.

(١) هو: عبد الله بن أحمد بن حنبل.

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣/١٥ رقم ٣٩٤٤)، شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي (٣/٩٢٩)، شرح علل الترمذي (٢/٧٥٣)، البدر المنير (٣ ورقة ١٥٤).

وفي هذه القصة فوائد منها : قوة عبارات ابن معين في الرواة وشدها، دقة نقد الأئمة، وجزمهم بالصواب الصادر عن علم وفهم، توافق النقاد على نكارة الحديث.

(٣) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد علل الحديث ومعرفة الرجال (ص ١١٢ رقم ٢٦٤).

قَالَ: فَقَرَأَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِأَحَادِيثٍ، قَالَ يَحْيَى فَقُلْتُ لَهُ: لَيْسَ هَذَا عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ فَغَضِبَ وَقَالَ: تَرَدَّدَ عَلَيَّ؟

قَالَ قُلْتُ: إِي وَاللَّهِ أَرَدْتُ عَلَيْكَ أَرِيدَ زَيْنِكَ، فَأَبَى أَنْ يَرْجِعَ فَلَمَّا رَأَيْتَهُ هَكَذَا لَا يَرْجِعُ قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ مَا سَمِعْتَ أَنَّكَ هَذَا مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَطُّ، وَلَا سَمِعَهَا ابْنُ الْمُبَارَكِ مِنْ ابْنِ عَوْنٍ قَطُّ، فَغَضِبَ وَغَضِبَ مِنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

وَقَامَ نُعَيْمٌ فَدَخَلَ الْبَيْتَ فَأَخْرَجَ صَحَائِفَ فَجَعَلَ يَقُولُ- وَهِيَ بِيَدِهِ -: أَيْنَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ لَيْسَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ؟، نَعَمْ يَا أَبَا زَكْرِيَّا غَلَطْتُ وَكَانَتْ صَحَائِفُ فَغَلَطْتُ فَجَعَلْتُ أَكْتُبُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، وَإِنَّمَا رَوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ غَيْرُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَ: فَرَجَعَ عَنْهَا^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا:

قَوْلُ الْبَرَذَعِيِّ:

□

«ذَكَرْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: عَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمُرَانَ عَنْ سَلَمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَوَادَةَ بْنِ الرَّبِيعِ (الْخَلِيلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا)؟»

(١) الكفاية (١٤٦)، تاريخ دمشق (١٦٦/٦٢)، تهذيب الكمال (٤٧١/٢٩)، السير (٥٩٨/١٠)، ٨٩/١١، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٨٧٦/٢) وَقَالَ: «رَوَيْنَا فِي تَارِيخِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّوْرِيِّ».

قَالَ الْخَافِظُ أَبُو نَصْرِ الْحُسَيْنُ الْيُونَانِيُّ-كَمَا فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ (الموضع السابق)-: «وَمَا يَدُلُّ عَلَى دِيَانَةِ نُعَيْمٍ وَأَمَانَتِهِ وَرَجُوعِهِ إِلَى الْحَقِّ لَمَّا نَبِهَ عَلَى سَهْوِهِ، وَأَوْقَفَ عَلَى غَلَطِهِ، فَلَمْ يَسْتَنكِفْ عَنْ قَبُولِ الصَّوَابِ، إِذَ الرَّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّهَادِي فِي الْبَاطِلِ، وَالتَّهَادِي فِي الْبَاطِلِ لَمْ يَزِدْ مِنَ الصَّوَابِ إِلَّا بَعْدًا».

فَقَالَ لي: رَأَوِي هَذَا كَانَ يُنْبَغِي لَكَ أَنْ تُكَبِّرَ عَلَيْهِ ^(١)، لَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ مُسَدَّدَ كَتَبْتُ عَنْ مُسَدَّدَ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةِ آلَافٍ وَأَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِيَةِ آلَافٍ، وَأَكْثَرَ مِنْ تِسْعَةِ آلَافٍ مَا سَمِعْتُهُ قَطَّ ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ حُمَرَانَ.

قُلْتُ لَهُ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِكَ ^(٢) عَنْ مُسَدَّدَ.

فَقَالَ: يَحْيَى صَدُوقٌ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ مُسَدَّدَ!

فَكَتَبْتُ إِلَى يَحْيَى فَكَتَبَ إِلَيَّ: لَا جَزَى اللَّهُ الْوَرَّاقَ عَنِّي خَيْرًا، أَدْخَلَ لِي أَحَادِيثَ الْمُعَلَّى بْنِ أَسَدٍ فِي أَحَادِيثِ مُسَدَّدَ، وَلَمْ أُمِيزْهَا مِنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً حَتَّى وَرَدَ كِتَابُكَ وَأَنَا أَرْجِعُ عَنْهُ.

فَقَرَأْتُ كِتَابَهُ عَلَى أَبِي زُرْعَةَ فَقَالَ: هَذَا كِتَابُ أَهْلِ الصَّدَقِ ^(٣).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا:

□ قول البرذعي - وقد سأل البرذعيُّ أبا زُرْعَةَ - فَقَالَ:

- (١) بمعنى أنه هالك بسبب روايته هذا الحديث، ثم بين أبو زرعة علته، وهذا التعبير من أبي زرعة من الأساليب اللطيفة التي استعملها النقاد في الحكم على الرواة ولهذا نظائر كثيرة وجيلة وفيها بلاغة ودقة، يراجع في هذا : شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الإستعمال للدكتور سعدي الهاشمي .
- (٢) ترجم الذهبي ليحيى فَقَالَ : «الإمام الحافظ الثقة محدث قزوین أبو زكريا يحيى بن عبد الأعظم القزويني، عالم مصنف، كبير القدر ، من نظراء ابن ماجة لكنه أسند وأسن » . سير أعلام النبلاء (٥٠٩/١٢)

- (٣) سؤالات البرذعي (٥٧٩/٢). وفيها من الفوائد:
- معرفة طريقة من طرق النقاد في معرفة أخطاء الرواة.
 - من علامة الثقة رجوعه عن الخطأ وعدم الإصرار.
 - أثر الوراقين على المحدثين.
 - بيان سبب من أسباب دخول الحديث في الحديث على المحدث.
 - دقة نقد الأئمة المتقدمين للأحاديث والرواة، وجزمهم بما يقولون لأنه صادر عن علم وفهم.

«حَدِيثُ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ سُؤَيْدِ الرَّمْلِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ؟ .

قَالَ: حَدِيثُ «بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بَكُورِهَا» .

قُلْتُ: نَعَمْ .

قَالَ: مُفْتَعَلٌ .

ثُمَّ قَالَ: كُنْتُ بِالرَّمْلَةِ فَرَأَيْتُ شَيْخًا جَالِسًا بِحِذَائِي: إِذَا نَظَرْتُ إِلَيْهِ سَبَّحَ، وَإِذَا لَمْ أَنْظُرْ إِلَيْهِ سَكَتَ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: هَذَا شَيْخٌ هُوَ ذَا يَتَصَنَعُ لِي ! .

فَسَأَلْتُ عَنْهُ فَقَالُوا: هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ سُؤَيْدٍ .

فَقُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: اذْهَبْ بِنَا إِلَيْهِ .

فَأَتَيْنَاهُ فَأَخْرَجَ إِلَيْنَا كُتُبَ أَبِيهِ أَبَوَابًا مُصَنَّفَةً، بِحَظِّ أَيُّوبَ بْنِ سُؤَيْدٍ، وَقَدْ بَيَّضَ أَبُوهُ كُلَّ بَابٍ، وَقَدْ زِيدَ فِي الْبَيَاضِ أَحَادِيثُ بَغِيرِ الْخَطِّ الْأَوَّلِ .

فَنَظَرْتُ فِيهَا، فَإِذَا الَّذِي بِحَظِّ الْأَوَّلِ أَحَادِيثُ صِحَاحٌ، وَإِذَا الزِّيَادَاتُ أَحَادِيثُ مَوْضُوعَةٌ، لَيْسَتْ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ بْنِ سُؤَيْدٍ ! .

قُلْتُ: هَذَا الْخَطُّ الْأَوَّلُ خَطٌّ مَنْ هُوَ؟

فَقَالَ: خَطُّ أَبِي .

فَقُلْتُ: هَذِهِ الزِّيَادَاتُ خَطٌّ مَنْ هُوَ؟

قَالَ: خَطِّي .

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ أَيْنَ جِئْتَ بِهَا؟

قَالَ: أَخْرَجْتُهَا مِنْ كُتُبِ أَبِي .

قُلْتُ : لا ضَيْرَ، أخرج إليَّ كُتُبَ أبيك التي أخرجتَ هذه الأحاديثَ منها.
قالَ أبو زُرْعَةَ : فاضفَارَ لَوْنُهُ، وَبَقِيَ ^(١).

وقالَ : الكُتُبُ بيْتِ المقدِسِ .

فَقُلْتُ : لا ضَيْرَ، أنا أَكْثَرِي فَيَجَاءُ بِهَا إِلَيَّ، فَأُوجِهُ إِلَى بَيْتِ المقدِسِ، وَاكْتُبْ
إِلَيَّ مِنْ كُتُبِكَ مَعَهُ حَتَّى يُوَجِّهَهَا .

فَبَقِيَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ جَوَابٌ .

فَقُلْتُ لَهُ : وَيَحْكُ ! أَمَا تَتَّقِي اللَّهَ ؟

مَا وَجَدْتَ لِأَبِيكَ مَا تُثَفِّقُهُ بِهِ سِوَى هَذَا ؟

أَبُوكَ عِنْدَ النَّاسِ مَسْتَوْرٌ وَتَكْذِبُ عَلَيْهِ !

أَمَا تَتَّقِي اللَّهَ ؟

فَلَمْ أَزَلْ أَكَلِّمُهُ بِكَلَامٍ مِنْ نَحْوِ هَذَا، وَلَا يَقْدِرُ لِي عَلَى جَوَابٍ ^(٢) .

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا مَا ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ :

« سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ :

سَمِعْتُ مِنْ بَعْضِ الْمَشَائِخِ أَحَادِيثَ فَسَأَلَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ

(١) أي : سكت ولم يتكلم محرراً .

(٢) سؤالات البرذعي (٣٨٩/٢) .

قُلْتُ : تأملْ كَيْفَ عَرَفَ أَبُو زُرْعَةَ الْحَدِيثَ مَبَاشَرَةً بَعْدَمَا ذَكَرَ لَهُ طَرَفٌ مِنَ الْإِسْنَادِ، ثُمَّ ذَكَرَ
حُكْمَهُ، ثُمَّ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مَبَاشَرَتِهِ الْعَلَّةَ نَفْسَهَا بِقِصَّةٍ عَجِيبَةٍ يَتَجَلَّى فِيهَا دَقَّةُ النِّقْدِ،
وَالْجَرَأَةُ فِي ذَلِكَ، وَعَدَمُ الْإِغْتِرَارِ بِالْمَظَاهِرِ - فَرَحِمَ اللَّهُ أَبَا زُرْعَةَ رَحْمَةً وَاسِعَةً - .

فَأَعْطَيْتُهُ كِتَابِي فَرَدَّ عَلَى الْكِتَابِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَنْظَرُ فِي الْكِتَابِ فَإِذَا إِنَّهُ قَدْ غَيَّرَ سَبْعَةَ مَوَاضِعَ .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ : فَأَخَذْتُ الْكِتَابَ وَصَرْتُ إِلَى عِنْدِهِ ، فَقُلْتُ : أَلَا تَتَّقَى اللَّهَ تَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا ! .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ : فَأَوْقَفْتُهُ عَلَى مَوْضِعٍ مَوْضِعٍ ، وَأَخْبَرْتُهُ ، وَقُلْتُ لَهُ :

أَمَّا هَذَا الَّذِي غَيَّرْتَ فَإِنَّهُ هَذَا الَّذِي جَعَلْتَ عَنْ ابْنِ أَبِي فُذَيْكٍ فَإِنَّهُ عَنْ أَبِي ضَمْرَةَ مَشْهُورٌ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي فُذَيْكٍ ، وَأَمَّا هَذَا فَإِنَّهُ كَذَا وَكَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجِيءُ عَنْ فُلَانٍ ، وَإِنَّمَا هَذَا كَذَا فَلَمْ أَرْزُ أَنْ أَخْبِرْهُ حَتَّى أَوْقَفْتُهُ عَلَى كُلِّهِ .

ثُمَّ قُلْتُ لَهُ : فَإِنِّي حَفَظْتُ جَمِيعَ مَا فِيهِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي انتَخَبْتُ عَلَى الشَّيْخِ ، وَلَوْ لَمْ أَخْفِظْهُ لَكَانَ لَا يَخْفَى عَلَى مِثْلِ هَذَا فَاتَّقِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَا رَجُلَ ! .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ فَقُلْتُ لَهُ : مَنْ ذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي فَعَلَ هَذَا؟
فَأَبَى أَنْ يُسَمِّيَهُ» (١) .

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ : «وَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ : دَفَعْتُ كِتَابَ الصَّوْمِ إِلَى رَجُلٍ بَغْدَادِيٍّ فَرَدَّ عَلَيَّ فَإِذَا إِنَّهُ قَدْ غَيَّرَ حَرْفًا مِنَ الْإِسْنَادِ عَنْ جِهَتِهِ .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ : فَتَعَجَبْتُ مِنْهُ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : يَا سُبْحَانَ اللَّهِ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا بِي؟ ! أَيُّ شَيْءٍ يَظُنُّ؟ وَقُلْتُ فِي نَفْسِي : إِنَّهُ يَظُنُّ أَنَّهُ عَمِلَ شَيْئًا» (٢) .

(١) الجرح والتعديل (١/ ٣٣٢) .

(٢) المرجع السابق .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً:

□ قولُ عبد الرحمن بن أبي حَاتِمٍ:

«سمعتُ أبي يقولُ: دخلتُ قَرْوِينَ سنةَ ثلاثِ عشرةَ ومائتين مع خالي محمد ابن يزيد، وداودُ العَقِيلِي قاضيها، فدخلنا عليه فدفع إلينا مَشْرَساً^(١) فيه مسندُ أبي بكر فأولُ حديثٍ رأيته فيه حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ الْمَغِيرَةِ ابنِ سُبَيْعٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُخْرَجُ الدَّجَالُ مِنْ أَرْضِي يُقَالُ لَهَا: خِرَاسَانُ يَتَّبِعُهُ أَقْوَامٌ كَأَنَّ وَجْهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمَطْرَفَةُ»^(٢).

فقلتُ: ليسَ هذا مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ!، وإنما هو مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بنِ شُوذَبَ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، فقلتُ لخالي: لا أَكْتُبُ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ عَنْ هَذَا.

فَقَالَ خَالِي: أَسْتَحْيِي أَنْ أَقُولَ، فَخَرَجْتُ وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئاً^(٣).

وذكرها ابنُ أبي حَاتِمٍ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ^(٤) باختصار فَقَالَ «سمعتُ أبي يقولُ: داودُ بنُ إِبْرَاهِيمَ هَذَا مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، كَانَ يَكْذِبُ، قَدِمْتُ قَرْوِينَ مَعَ

(١) هو الجلد المدبوغ. القاموس (٦٩٦/٢).

(٢) أخرجه : الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب ما جاء من أين يخرج الدجال (٤/٤٤١ رقم ٢٢٣٧)، وابن ماجه في سننه كتاب الفتن، باب فتنة الدجال وخروج عيسى بن مريم وخروج يأجوج ومأجوج (٢/١٣٥٣-١٣٥٤ رقم ٧٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/٤٩٤)، وأحمد بن حنبل في مسنده (١/١٩٠ رقم ١٢) وغيرهم وَقَالَ الترمذي: حسن غريب، وإسناده قوي لا ينزل عَنْ درجة الحسن.

(٣) الإرشاد (٦٩٦-٦٩٧)، وذكر هذه القصة: القزويني في التدوين في أخبار قزوين (٢/٣)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/٦٢).

(٤) (٣/٤٠٧ رقم ١٨٦٦).

خالي فحمل إلي خالي مسنده فنظرتُ في أول مسند أبي بكرٍ ؟ فإذا حَدِيثُ كذب عَنْ شُعْبَةَ فتركته، وجهد بي خالي أن أكتبَ منه شيئاً فلم تطاوعني نفسي ورددتُ الكتبَ عليه».

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً:

□ قول أحمد الشَّيرازيِّ الحافظ: سألتُ ابنَ عديَّ عَنْ إبراهيمَ بنِ مُحَمَّد بنِ مُنْذَه فَقَالَ: كُنَّا بِالْبَصْرَةِ عِنْدَ زَكْرِيَّا بنِ يَحْيَى السَّاجِيَّ فَقَرَأَ عَلَيْهِمُ إِبْرَاهِيمُ حَدِيثَيْنِ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابنِ أَخِي ابنِ وَهْبٍ عَنْ عَمِّهِ عَنْ مَالِكٍ، فَأَصْغَيْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: هَذَانِ الْحَدِيثَانِ مِنْ حَدِيثِ ابنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ لَا عَنْ مَالِكٍ، فَأَخَذَ السَّاجِيُّ كِتَابَهُ فَتَأَمَّلَ وَقَالَ لِي: هَذَا كَمَا قُلْتُ، وَقَالَ لِإِبْرَاهِيمَ: يَمُنُّ أَخَذْتَ هَذَا؟! فَأَحَالَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ السَّاجِيُّ: عَلَيَّ بِصَاحِبِ الشَّرْطَةِ حَتَّى أُسَوِّدَ وَجْهَ هَذَا! فَكَلَّمُوهُ وَتَشَفَّعُوا حَتَّى عَفَا عَنْهُ، ثُمَّ مَزَّقَ الْكِتَابَ^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً:

□ الرحلات الطويلة للتحقق من الأحاديث وعللها، قال المعلمي: « وكان نشاط الأئمة في ذلك آية من الآيات: فمن أمثلة ذلك: قال العراقي في شرح مقدمة ابن الصلاح: روي عن مؤمل أنه قال: حدثني شيخ بهذا الحديث - يعني حديث فضائل القرآن سورة، سورة - فقلتُ للشيخ: مَنْ حَدَّثَكَ؟

(١) الإرشاد (٤٠٨/١)، سير أعلام النبلاء (١٤/١٩٩). قَالَ الْخَلِيلِيُّ: «إِنْ مَا أَرَادَ إِبْرَاهِيمُ فِي هَذَا الْإِفْتِعَالِ أَنْ يُغْرِبَ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَحْتَاجُ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِلَى الدِّيَانَةِ، وَالْإِتْقَانِ، وَالْحِفْظِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، وَمَعْرِفَةِ التَّرْتِيبِ، وَيَكْتُبُ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ، ثُمَّ يَتَأَمَّلُ فِي الرِّجَالِ فَيُمِيزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، ثُمَّ يَعْرِفُ التَّوَارِيخَ وَعُمُرَ الْعُلَمَاءِ حَتَّى يَعْرِفَ مَنْ أَدْرَكَ مَنْ لَمْ يَدْرَكَ، وَيَعْرِفَ التَّدْلِيلَ لِلشُّيُوخِ».

فَقَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ بِالْمَدَائِنِ وَهُوَ حَيٌّ، فَصَرْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟
فَقَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِوَاسِطٍ، وَهُوَ حَيٌّ، فَصَرْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ
بِالْبَصْرَةِ، فَصَرْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِعَبَادَانَ، فَصَرْتُ إِلَيْهِ، فَأَخَذَ
بِيَدِي، فَأَدْخَلَنِي بَيْتًا، فَإِذَا فِيهِ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ وَمَعَهُمْ شَيْخٌ، فَقَالَ: هَذَا
الشَّيْخُ حَدَّثَنِي، فَقُلْتُ: يَا شَيْخُ مَنْ حَدَّثَكَ؟ فَقَالَ: لَمْ يَحْدِثْنِي أَحَدٌ، وَلَكِنَّا
رَأَيْنَا النَّاسَ قَدْ رَغَبُوا عَنِ الْقُرْآنِ، فَوَضَعْنَا لَهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ لِيَصْرِفُوا قُلُوبَهُمْ
إِلَى الْقُرْآنِ! لَعَلَّ هَذَا الرَّجُلَ قَطَعَ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مُسَافِرًا لِتَحْقِيقِ رَوَايَةِ
هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ «^(١)».

□ ومن أشهر الرحلات في ذلك رحلة أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج :

قَالَ نَصْرُ بْنُ حَمَّادٍ الْوَرَّاقُ: كُنَّا قَعُودًا عَلَى بَابِ شُعْبَةَ، نَتَذَاكِرُ، فَقُلْتُ: حَدَّثَنَا
إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ،
قَالَ: كُنَّا نَتَنَاقَشُ رِيعَةَ الْإِبِلِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْتُ ذَاتَ يَوْمٍ
وَالنَّبِيُّ ﷺ حَوْلَهُ أَصْحَابُهُ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: « مِنْ تَوْضِئًا، فَأَحْسَنُ الْوَضُوءِ ثُمَّ
صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ لَهُ ». فَقُلْتُ: بَخٍ بَخٍ!

فَجَذَبَنِي رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي، فَالْتَفَتُّ: فَإِذَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ الَّذِي قَبْلَ
أَحْسَنُ! فَقُلْتُ: وَمَا قَبْلُ؟ قَالَ: قَالَ: « مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ
مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ: قِيلَ لَهُ: ادْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ ».

قَالَ: فَخَرَجَ شُعْبَةُ: فَلَطَمَنِي، ثُمَّ رَجَعَ فَدَخَلَ: فَتَنَحَّيْتُ مِنْ نَاحِيَةٍ، قَالَ:
ثُمَّ خَرَجَ: فَقَالَ: مَا لَهُ يَبْكِي بَعْدَ؟! فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ: إِنَّكَ أَسَأْتَ

(١) علم الرجال وأهميته (ص ٢١)، وانظر القصة بتمامها: الكفاية (ص ٤٠١)، الموضوعات لابن
الجوزي (١/ ٢٤١)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٦٢).

إليه ! فَقَالَ شُعْبَةُ : انظر : ماذا تحدث ! إِنَّ أَبَا إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، قَالَ : فَقُلْنَا لِأَبِي إِسْحَاقَ : مَنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ ؟ قَالَ : فَعُضِبَ ، وَمِسْعَرُ بْنُ كِدَّامٍ حَاضِرٌ ، قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : لَتَصْحَحَنَّ لِي هَذَا ، أَوْ لِأُحَرِّقَنَّ مَا كَتَبْتُ عَنْكَ ! فَقَالَ مِسْعَرُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ بِمَكَّةَ .

قَالَ شُعْبَةُ : فَرَحَلْتُ إِلَى مَكَّةَ ، لَمْ أُرِدْ الْحِجَّ ، أُرِدْتُ الْحَدِيثَ ، فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَطَاءٍ ، فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنِي ، فَقَالَ لِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ : سَعْدُ بِالْمَدِينَةِ ، لَمْ يَحْجِ الْعَامَ .

قَالَ شُعْبَةُ : فَرَحَلْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَلَقِيتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ ، فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : الْحَدِيثُ مِنْ عِنْدِكُمْ : زِيَادُ بْنُ مَخْرَاقٍ حَدَّثَنِي .

قَالَ شُعْبَةُ : فَلَمَّا ذَكَرَ زِيَادًا ، قُلْتُ : أَيُّ شَيْءٍ هَذَا الْحَدِيثُ ؟ ! بَيْنَمَا هُوَ كُوفِي ، إِذْ صَارَ مَدْنِيًّا ، إِذْ صَارَ بَصْرِيًّا ! .

قَالَ : فَرَحَلْتُ إِلَى الْبَصْرَةِ ، فَلَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَخْرَاقٍ ، فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : لَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِئِكَ ! .

قُلْتُ : حَدَّثَنِي بِهِ ، قَالَ : لَا تَرُدَّهُ ! قُلْتُ : حَدَّثَنِي بِهِ .

قَالَ : حَدَّثَنِي شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ ، عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

قَالَ شُعْبَةُ : فَلَمَّا ذَكَرَ شَهْرَ بْنَ حَوْشَبٍ ، قُلْتُ : دَمَّرَ هَذَا الْحَدِيثَ ، لَوْ صَحَّ

الفصل الثاني : أمثلةٌ مِنْ دقائقِ تعليلِ النَّقَادِ للأحاديث

لي مثل هذا عَنْ رسول الله ﷺ كان أحب إلى من أهلي ومالي والناس أجمعين^(١).

وفي ختام هذا الفصل أقول :

إنَّ الأمثلة على دقائقِ تعليلِ النَّقَادِ للأحاديث وبذلم الجهد في ذلك كثيرة ومتنوعة، وما تقدم يتبين المنهج النقدي الشامل -للأسانيد والمتون- عند أئمة العلل، لا كما زعم المستشرقون ومن قلدهم من الجهلة أَنَّ المحدثين لم يلتفتوا لنقد المتون، وكلّ من تعاطى غير فنه أتى بالعجائب والغرائب والله المستعان.

(١) الضعفاء الكبير (٢/١٩١)، مقدمة الجرح والتعديل (ص١٦٧)، المجروحين (٢٨/٢٩)، الكامل (٤/٣٧، ١٦٨)، العلل للدارقطني (٢/١١٤)، الحلية (٧/١٤٨)، التمهيد (١/٤٨ - ٤٩) الرحلة في طلب الحديث (٥٩) الكفاية (ص. ٥٦٦ - ٥٦٧) القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص ٢٠٧ - ٢٠٨)، تاريخ دمشق (١٩/٢١٧) جامع التحصيل (ص٧٧) وتختلف هذه المراجع في ذكر القصة اختصاراً وتطويلاً.

الفصل الثالث

جُهودُ المعاصرين في بيان علم

«علل الحديث»^(١).

بالرغم مما تعيشه أمتنا من ضعف عام-في الثقافة، والسياسة، والاقتصاد وجميع الجوانب والله المستعان - إلاَّ إنَّه هناك جهوداً طيبة تبذل في سبيل الحفاظ على تراث الأمة تحقيقاً ودراسة وتعليماً، ومن ذلك العناية بجانب الحديث وعلومه، ومنه العناية بعلم «علل الحديث».

وهذه العناية جاءت من جهات عدة منها: الجامعات الإسلامية في مختلف البلدان، ومن دور النشر والتحقيق، ومن أفراد مخلصين غيورين على سنة نبيهم^(٢).

وسلكت هذه العناية طرائق متعددة: حصرتها -بعد النظر- في ثلاثة طرق^(٣)

وهي:

(١) أقصد بالمعاصرة هنا من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري إلى الوقت الحاضر -الذي كتبت فيه هذه الدراسة سنة ١٤٢٥-.

(٢) من المفيد مراجعة أسماء هذه الدور، وكذلك أسماء أبرز المحققين في رسالة أختينا الفاضل الدكتور: خلدون الأحذب والتي بعنوان «التصنيف في السنة النبوية من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري إلى الوقت الحاضر: عرض تاريخي»، وهي رسالة نفيسة في بابها، طبعت ضمن ضمن بحوث «ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية» سنة ١٤٢٥.

وكذلك يحسن مراجعة رسالة «جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة» تأليف: محمد أبو صعييليك، وخاصة الفصل الذي عقده بعنوان «مقترحات لتحسين خدمة السنة» (ص: ١١٨-١٢٦).

(٣) ويمكن تقسيمها إلى أكثر من ذلك، ولكنني رأيتُ أن كثرة التقسيم -أحياناً- تشتت الذهن، وعلى كل حال فالمسألة ترجع إلى اجتهاد المؤلف وذوقه، والموضع الذي يبحث فيه هذه المسألة.

١- تحقيق كتب العلل التطبيقية والنظرية، من ذلك ^(١) :

- «العلل لعلي بن المديني (ت ٢٣٤) - رواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء-» .
- «العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل-رواية ابنه عبد الله بن أحمد عنه-» .
- «من كلام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال مما رواه المروزي، والميموني، وصالح بن أحمد بن حنبل» .
- «التمييز» لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١) .
- «العلل الكبير» للترمذي (ت ٢٧٩) .
- «المنتخب من العلل للخلال (ت ٣١١)» لابن قدامة (ت ٦٢٠) .
- «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج» لابن عمار الشهيد (ت ٣١٧) .
- «علل الحديث» لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧) .
- «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» .
- «التبعية» .

(١) وقد اقتصرْتُ على ذكر المطبوع فقط، مرتباً إياها حسب وفاة المؤلف، مع ملاحظة أنَّ المعلومات عن الكتاب - من حيث: الطبعة، والتحقيق وأجوده، والناشر وسنة النشر- تقدم ذكرها عند ذكر مؤلف الكتاب فتراجع هناك.

الفصل الثالث : جُهوْدُ المعاصرين في بيان علم «علل الحديث»

- «الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس» .
- كلها للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) .
- «الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم» لأبي مسعود الدمشقي (ت ٤٠١) .
- «حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه» .
- «الفصل للوصل المدرج في النقل» .
- كلاهما للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) .
- «علة الحديث المسلسل في يوم العيدين» للجُرْجاني (ت ٤٨٩) .
- «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» لابن الجوزي (ت ٥٩٧) .
- «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطان (ت ٦٢٨) .
- «تعليقة على علل ابن أبي حاتم» لابن عبد الهادي (ت ٧٤٤) .
- «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته» لابن القيم الجوزية (ت ٧٥١) .
- «شرح علل الترمذي» لابن رجب (ت ٧٨٥) .

٢- دراسات تأصيلية نظرية أو تطبيقية في علم العلل ^(١):

وهي متنوعة فبعضها دراسات عامة في علم علل الحديث، وبعضها دراسة لمصطلح من مصطلحات كتب العلل، وبعضها دراسة لقريئة من القرائن المستعملة في كتب العلل، وبعضها دراسة وبيان منهج أحد أئمة العلل في هذا الفن «علل الحديث»، والذي وقفتُ عليه من هذا القسم على اختلاف أنواعه:

- «العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب»، تأليف: همام سعيد، طبع ١٤٠٠.

- «الحديث المعلول» تأليف: خليل ملاً خاطر، ط ١، ١٤٠٦، دار الوفاء جدة.

- «علم علل الحديث من خلال كتاب : بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام لأبي الحسن ابن القطان» تأليف: إبراهيم بن الصديق، ١٤١٥، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

- «ألفية علل الحديث المسماة شافية الغلل مع شرحها المختصر المسمى مزيل الخلل عن أبيات شافية الغلل» كلاهما لمحمد الأثيوبي، ط ١، ١٤١٥، دار الوطن.

- «الحديث المعلول: قواعد وضوابط» تأليف: د. حمزة المليباري، ط ١، سنة

(١) أنه هنا على أمرين:

١- راعيتُ في ترتيب الدراسات ما طُبِعَ أولاً-ورُتبت المطبوع حسب سنة النشر للطبعة الأولى- ثم ما لم يطبع سواء كان بحثاً أكاديمياً أو غيره -وكل هذا حسب علمي المحدود-.

٢- ولابدّ من نسبة الفضل لأهله- أن غالب هذه الدراسات المذكورة هنا مستفاد من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وكذلك من كتابي محمد خير رمضان «دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة»، و«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» فجزاهم الله خيراً.

الفصل الثالث : مجهود المعاصرين في بيان علم «علل الحديث»

- ١٤١٦، المكتبة المكية، ودار ابن حزم.
- «أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء» تأليف: ماهر الفحل، ط١، ١٤٢٠.
- «شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث» تأليف: مصطفى العدوي، ط١، ١٤٢٠، مكتبة ماجد عسيري.
- «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح» تأليف: أبو بكر الكافي، ط١، ١٤٢١، دار ابن حزم.
- «تعليل العلل لذوي المقل» تأليف: عبد السلام علوش، ط١، سنة ١٤٢٤، مكتبة الرشد.
- «علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية» تأليف: د. وصي الله بن محمد عباس، طبع ضمن بحوث «ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية» سنة ١٤٢٥.
- «جهود المحدثين في بيان علل الحديث» تأليف: علي الصتياح-الفقير إلى الله، كاتب هذه السطور-، طبع ضمن بحوث «ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية» سنة ١٤٢٥، وهذا البحث هو أصل هذا الكتاب.
- «علم علل الحديث» للباحث: أيخان تكين، جامعة مرمرة، تركيا، ماجستير، ١٤١١.
- «منهج التعليل عند الإمام الترمذي من خلال كتابه الجامع» للباحث: أسعد حلمي، الجامعة الأردنية، ١٤١٣.

الفصل الثالث : مُجُودُ المعاصرين في بيان علم «علل الحديث»

- «الاختلاف على الراوي وأثره على الروايات والرواة: مع دراسة تطبيقية على مرويات حماد بن سلمة في الكتب الستة» للباحث: حاكم المطيري، ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٦.
- «الإمام ابن الجوزي وكتابه العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» الباحث عثمان سليم مقبل، الجامعة الأردنية، ١٤١٧.
- «مواطن الرواة وأثرها في علل الحديث : دراسة نظرية تطبيقية من خلال علل حديث - معمر بن راشد وإسماعيل بن عياش»، الباحث أحمد يحيى أحمد الكندي، الجامعة الأردنية، ١٤١٨.
- «الحديث المنكر : دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم»، الباحث عبدالسلام أحمد محمد أبوسمحة، الجامعة الأردنية، ١٤٢٠.
- «ابن رجب الحنبلي ومنهجه في علل الحديث»، الباحث الحسين محمد حسين، جامعة محمد الخامس، ١٤٢٠.
- «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري» للباحث: نادر العمراني، ماجستير، الجامعة الإسلامية، سجل بتاريخ ١٤١٩.
- «منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث» للباحث: بشير علي عمر، دكتوراه، الجامعة الإسلامية، سجل بتاريخ ١٤١٩.
- «المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل: دراسة تأصيلية» إعداد: علي الصتياح-الفقير إلى الله، كاتب هذه السطور-، سينشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود-إن شاء الله-.

- «معرفة أصحاب شعبة» إعداد زميلنا الشيخ د. محمد التركي - الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية في جامعة الملك سعود - ، لم تنشر بعد في (١٦٠) صفحة ، وقد أطلعتُ عليها كاملةً ، وقد عني فيها بتتبع وجمع جميع أصحاب شعبة بن الحجاج وقد بلغوا (٩١) راوياً ، ورتبهم أولاً : على حروف المعجم ، ثم على حسب تقدمهم في شعبة .

قلتُ : وهذه الدراسة قيمة في باب «علل الحديث» ، ولها فوائد عديدة أبرزها :

١- معرفة من يقدم عند الاختلاف عن شعبة .

٢- بيان أثر التفرد عن شعبة ، فلو تفرد راو من الطبقة التاسعة عن شعبة لأستكر ذلك عليه ، فأين أصحابُ الطبقة الأولى والثانية والثالثة ؟!!

فمثل هذه الموضوعات ينبغي على المتخصصين البحث فيها ، وحث طلاب الدراسات العليا المتميزين منهم على الكتابة فيها ، ولعل هذه الدراسة ^(١) تفتح باباً لعمل مشروع علمي كبير في جميع أصحاب الرواة المكثرين والمشهورين يبدأ أولاً بالرواة الذين ذكر علي بن المديني أنَّ الأسانيد تدور عليهم ، ثم من بعدهم .

وفي تقديري أنَّ البرامج الحاسوبية ستكون مفيدة في سهولة العمل وإتقانه .

٣- دراسة أحاديث معلولة ^(٢) :

وهذه الدراسات متنوعة فربما تكون من كتابٍ معين ، أو باب معين من أبواب

(١) مع الدراستين السابقتين في أصحاب الزهري ، وأصحاب هشام بن عروة .

(٢) سلكت في ترتيبها المنهج السابق .

الفصل الثالث : مجهودُ المعاصرين في بيان علم «علل الحديث»

الفقه، أو راوٍ معين من الرواة المشهورين أو المختلف فيهم أو دراسة لأحاديث أعلاها أحد الأئمة، والذي وقفتُ عليه من هذا القسم على اختلاف أنواعه :

- «أحاديث معللة ظاهرها الصحة» تأليف : مقبل الوادعي - رحمه الله - ط ١ ، ١٤١٥ .

- «مرويات الإمام الزهري المعللة في كتاب العلل للإمام الدارقطني : تخرجها - ودراسة أسانيدها والحكم عليها» ، لزميلنا الشيخ الدكتور : عبدالله بن محمد دمفو، الطبعة الأولى، ١٤١٩ ، مكتبة الرشد .

- «علل حديث أبي قتادة : إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين» الشيخ د. محمد التركي - الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية في جامعة الملك سعود - ، وقد نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود العدد (٢٧) ، رجب ١٤٢٠ .

- «الوليد بن مسلم الدمشقيّ وعلل الحديث في الكتب الستة» للباحث : أمين عمر، الجامعة الأردنية . ماجستير ، ١٤٠٨ .

- «عبد الله بن لهيعة : حديثه وعلله في الكتب الستة» للباحث : محمد عمر، الجامعة الأردنية . ماجستير ، ١٤٠٨ .

- «بقية بن الوليد الحمصي : حديثه وعلله دراسة تطبيقية في الكتب الستة» للباحث : عبد الكريم الوريكات، الجامعة الأردنية . ماجستير ، ١٤٠٩ .

- «عاصم بن أبي النجود : حديثه وعلله في مسند الإمام أحمد بن حنبل والكتب الستة» للباحثة : خولة الخطيب، الجامعة الأردنية . ماجستير ، ١٤١٠ .

- «محمد بن إسحاق حديثه وعلله دراسة تطبيقية في الكتب الستة» للباحث :

الفصل الثالث : جُهودُ المعاصرين في بيان علم «علل الحديث»

زياد أبو حماد، الجامعة الأردنية. ماجستير، ١٤١١.

- «حماد بن سلمة: حديثه وعلله في زوائد مسند الإمام أحمد بن حنبل على الكتب الستة» للباحث: عبد الجبار أحمد سعيد، الجامعة الأردنية. ماجستير، ١٤١٢.

- «علل النسائي في السنن الصغرى : المجتبى» الباحث: علي عبدالفتاح أبوشكر، الجامعة الأردنية. ماجستير ١٤١٣.

- «العلل الواردة في سنن الدارقطني، القسم الأول كتاب الطهارة : جمعا وتصنيفا ودراسة» الباحث خالد خليل يوسف علوان، الجامعة الأردنية. ماجستير. تاريخ المناقشة ١٤١٤.

- «العلل الواردة في سنن الدارقطني : جمعا وتصنيفا ودراسة القسم الثاني من أول - كتاب الصلاة إلى أول كتاب النكاح». الباحث: فايز سعود صالح أبوسرحان. الجامعة الأردنية. ماجستير. تاريخ المناقشة ١٤١٤.

- «العلل الواردة في سنن الدارقطني جمعا وتصنيفا ودراسة : القسم الثالث من أول - كتاب النكاح إلى آخر كتاب السنن»، الباحث: محمود أحمد يعقوب رشيد، الجامعة الأردنية. ماجستير. تاريخ المناقشة ١٤١٤.

- «ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في كتاب الطهارة والصلاة من كتب العلل والتخريج : جمعا ودراسة». الباحث عواد بن حميد بن محمد الرويثي، الجامعة الإسلامية. دكتوراه. تاريخ المناقشة ١٤١٧هـ.

- «ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في كتاب الزكاة والصيام والحج والبيوع من كتب العلل والتخريج : جمعا ودراسة». الباحث عمر رفود رفيد السفياني. الجامعة الإسلامية. دكتوراه. تاريخ المناقشة ١٤٢١هـ.

الفصل الثالث : مجهود المعاصرين في بيان علم «علل الحديث»

- «الأحاديث التي أعلها البخاري في كتابه التاريخ الكبير : من أول الكتاب إلى نهاية ترجمة سعيد بن عمير الأنصاري : جمعا ودراسة وتخریجا» لزميلنا الشيخ الدكتور: عادل بن عبدالشكور الزرقي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ماجستير ، تاريخ المناقشة ١٤١٦هـ.
- «الأحاديث التي أشار أبو داود في سنته إلى تعارض الوصل والإرسال فيها تخریجا ودراسة» الباحث: تركي الغميز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ماجستير ، تاريخ المناقشة ١٤١٨هـ.
- «الأحاديث التي بين أبو داود في سنته تعارض الرفع والوقف فيها دراسة وتخریجا» الباحث: محمد الفراج، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ماجستير ، تاريخ المناقشة ١٤١٨هـ.
- «الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: حديثه وعلمه من الكتب الستة ومسند الإمام أحمد» للباحث: وديع عبد المعطي، جامعة أم درمان الإسلامية في أم درمان، دكتوراه. ١٤١٩.
- «الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى جمعا ودراسة» الباحث: عمر أبو بكر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ماجستير ، تاريخ المناقشة ١٤٢٠هـ.
- «نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى» للباحث: محمد مصلح، الجامعة الأردنية. ماجستير، ١٤٢٠.
- «الاختلاف على الأعمش في كتاب العلل للدارقطني : تخریج ودراسة» الباحث: خالد عبدالله السبيت، جامعة أم القرى، ١٤٢١.

الفصل الثالث : جُهودُ المعاصرين في بيان علم «علل الحديث»

- «الأحاديث التي أعلها الإمام أحمد : جمعا ودراسة ومقارنة»، الباحث : عيسى محمد المسلي، جامعة أم القرى.

- «الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير» وهو مشروع علمي يقوم به عددٌ من الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أطروحاتهم العلمية -ماجستير-.

- «الأحاديث المرفوعة المعللة في كتاب حلية الأولياء» وهو مشروع علمي يقوم به عددٌ من الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أطروحاتهم العلمية -دكتوراة-.

قلتُ: وَحَسَنُ لو يدرس كتاب أبي نعيم الآخر «معرفة الصحابة».

- «الإمام يحيى بن أبي كثير علله وحديثه في الكتب الستة» للباحث : بكر طعمة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في أم درمان، دكتوراه.

- «الأحاديث التي أعلها إمام الأئمة ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الوضوء» بحث لأخينا د. عبد العزيز الهليل نشر في مجلة جامعة أم القرى، جمادى الثانية ١٤٢٤.

قلتُ: وهناك عدة مشاريع علمية من الممكن عملها على «صحيح ابن خزيمة»، وكتابه الآخر «التوحيد»^(١) منها «الألفاظ التي أعلها ابن خزيمة جمع ودراسة»، وكذلك جمع ودراسة ما تبقى من الأحاديث التي أعلها ابن خزيمة في صحيحه، «منهج التعليل عند ابن خزيمة».

(١) ويستفاد من كتاب ابن حجر «إتحاف المهرة» حيث ينقل عن نسخة أكمل من النسخة المطبوعة، وكذلك ينقل من كتب لابن خزيمة بعنوانات متعددة منها «الفتن»، «التوكل»، «السياسة» وغيرها.

الفصل الثالث : جُهودُ المعاصرين في بيان علم «علل الحديث»

«نقد المتون في كتب العلل» الباحث : سلطان الطيشي، جامعة الملك سعود، بإشراف شيخنا د. عبد الله السوالمه.

«أحاديث الصحيحين التي أعلها الدارقطني في كتابه العلل مما ليس في التتبع» الباحث : عبد الله القحطاني، جامعة الملك سعود، ولا يزال الطالب يعمل بإشراف العبد الفقير كاتب هذه السطور.

٤- وضع مقرر دراسي في الدراسات العليا، وإقامة الدروس العلمية، والدورات الشرعية في هذا الفن :

بفضل الله لا تخلو جامعة من الجامعات الإسلامية، أو قسم من أقسام الدراسات الإسلامية من مقرر دراسي في علم علل الحديث ضمن مقررات الدراسات العليا، وبعض الجامعات تقرر تدريس هذا الفن في مرحلة الماجستير، وبعض الجامعات في مرحلة الدكتوراة.

قلتُ: ولو قرر في المرحلتين لكان ذلك حسناً -في رأيي- بحيث يراعى في الماجستير تهيئة الطالب لتعلم هذا الفن، وتعليمه بعض المباحث اليسيرة والمداخل السهلة في علم العلل، وتحبيب هذا العلم له بحيث تكون الدراسة -في الغالب- نظرية مع شيء يسير من التطبيق، وفي مرحلة الدكتوراه يكون التطبيق العملي المكثف، وقراءة أمهات كتب هذا الفن.

وأما ما يتعلق بالدروس العلمية فهناك جهود مباركة في جميع البلدان لإقامة الدروس والدورات في هذا العلم ^(١)، والذي أعرف منها:

(١) خاصة، ولا أقصد الدروس العلمية التي تبحث في أنواع علوم الحديث ومنها «المعلول» كثيرةً والله الحمد.

الفصل الثالث : مُجْهُدُ المعاصرين في بيان علم «علل الحديث»

- دورة في علم العلل لفضيلة شيخنا المحدث : سعد الحميد ، أقيمت في مدينة خميس مشيط في السعودية .

- ودورة في شرح كتاب التمييز للإمام مسلم لفضيلة شيخنا المحدث : عبدالله آل سعد أقيمت في مسجد علي بن المديني بمدينة الرياض .

وغيرهما كثير مما لا أعلمه ^(١) ، ولا شك أنّ هناك جهوداً جماعية وفردية في سبيل نشر وتعليم هذا الفن وبقية علوم الحديث الشريف ، بارك الله في جهود الجميع ونفع بها الإسلام والمسلمين .

(١) وأعتذر للأخوة الفضلاء والعلماء الأجلاء الذين لم أذكر نشاطهم في هذا الفن لعدم معرفتي بها .

الخاتمة

الحمد لله تكفل بحفظ هذا الدين، وأقام له في كل عصرٍ حَمَلَةً ينفون عنه تحريفَ الغالين وانتحالَ المبطلين وتأويلَ الجاهلين.

يَبِّينُ هذا البحثُ جانباً من هذا الحفظ، وهو جُهودُ المحدثين في حفظ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ من خلال بيان علل الأحاديث تعلماً وتعليماً وتصنيفاً.

وإنَّ مِنْ أبرز ما يذكر من نتائج البحث :

١- أنَّ المحدثين بذلوا جهداً علمياً ضخماً ومستمرّاً على اختلاف الأزمنة والأمكنة لخدمة هذا الجانب من سُنَّةِ رسول ﷺ، وهذا الجهد يُعدُّ مفخرة لعلماء المسلمين المعظمين لسنة رسول الله ﷺ، وصورة مشرقة في الذب عن سنته صلواتُ ربي وسلامه عليه.

٢- أنَّ نُبوغَ هؤلاء الأئمة في علل الحديث لم يأتِ من فراغ، إنَّما هو نتاجُ رَحَلَاتٍ طويلة ومستمرة للطلب والسَّماع، والكتابة والتصنيف، مَعَ سعةِ الإطلاع، وبقية تامة، وفهمٍ ثاقب، صَحِبَ ذلكَ كلُّه صدقٌ وعملٌ ودعوةٌ وصبرٌ فحفظوا بتأييدِ رباني وفضلِ إلهي.

٣- أنَّ الأندلسَ - وكانت يوماً قلعة من قلاع الإسلام والعلم، وهي الآن معدودةٌ من ديار الكفار- أخرجتْ لنا جهابذةً في معرفة علل الأحاديث، وفي التصنيف فيه-وبنظرةٍ إلى المبحث الأول من الفصل الأول يتبين هذا بجلاء -، والله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ.

- ٤- قلة من يتقن هذا الفن من أهل هذا الشأن على مرور الأزمان-ومع هذه القلة فقد سدوا جانباً كبيراً في هذا المجال-، وتقدم أقوال النقاد في هذا، وبيان أسباب ذلك في المبحث الثاني من التمهيد.
- ٥- أن العهود الذهبية لأئمة العلل ونقاده كانت في القرن الثاني والثالث والرابع ثم تناقص وقلّ.
- ٦- تفاوت الموصفين بمعرفة العلل أو التصنيف فيه في معرفته تفاوتاً كبيراً، ففي كل زمان ومكان يوجد من بزّ أقرانه في هذا الفن، وأكثر الكلام على العلل ودقائقه وغوامضه:
- أ. ففي القرن الثاني: نجد رأس هذه الطبقة: شعبة بن الحجاج، ثم يحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي.
- ب. وفي القرن الثالث: نجد رأس هذه الطبقة: علي بن المديني، ثم البخاريّ ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، ويعقوب بن شيبة.
- ج. وفي القرن الرابع: نجد رأس هذه الطبقة: الدارقطني.
- ٧- تقدّم الإمام علي بن المديني في هذا الفن على جميع أقرانه، وأقوال العلماء في إمامته وتقدمه في هذا الفن كثيرة، فلعل أقوال علي بن المديني في علل الأحاديث تجمع، ثم تدرس بعمق ودقة مع مقارنة كلامه بكلام النقاد الآخرين من أقرانه، ثم تستخلص النتائج من تلك الدراسات، ولا شك أن مثل هذه الدراسات العلمية الجادة تعطي تصوراً عن مناهج وطرائق وقواعد

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٤٦).

النقاد في إعلال الأخبار.

- ٨- المصلحة العظيمة التي تحققت من التصنيف والتأليف في «علم علل الحديث»، قال ابن رجب: «فلولا التصنيف المتقدمة فيه لما عُرفَ هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً»^(١).
- ٩- أنَّ التصنيفَ في علل الحديث بدأ في القرن الثالث، وكانت البداية العلمية العميقة على يد إمام هذه الصنعة علي بن المديني، وقد تفنن في التصنيف في هذا الفن.
- ١٠- أنَّ المؤلفات في هذا الفن كثيرة، ومتعددة الطرائق في التأليف وقد تقدم ذكر أقسامها وتنوع مناهجها.
- ١١- أنَّ الموجود من كتب العلل قليل، والمطبوع أقل، وفَقْدُ هذا النوع من الكتب قديم لعدم الاهتمام بها، وذلك لصعوبة علم العلل وغموضه.
- ١٢- أنَّ الناظر في كلام أئمة العلل ونقدهم للأحاديث والآثار ليندهش ويطول عجبُهُ، من دقة التعليل وبراعة النقد.
- ١٣- أنَّ المنهج النقدي عند أئمة العلل شامل للأسانيد والمتون، لا كما زعم المستشرقون ومن قلدهم من جهلة المسلمين أنَّ المحدثين لم يلتفتوا لنقد المتون، وقد ذكرتُ في الفصل الثاني من الأمثلة ما يردُّ هذا الزعم.
- ١٤- ضرورة التنبيه لبعض الأوهام التي وقعت لبعض الباحثين عند ذكر كتب العلل، وهي:
- إمَّا في نسبة الكتاب لغير مؤلفه الحقيقي.

- أو في عدّ الكتاب من كتب العلل، وموضوعه ليس كذلك: فهو إمّا من كتب الشيعة الطاعنين في السنة النبوية!، أو يبحث في علل الشريعة أي مقاصدها أو علل القراءات وغير ذلك.

التوصيات:

هذه بعض التوصيات التي لمست أهميتها أثناء كتابة البحث فمن ذلك:

- ١- ضرورة العناية بعلم علل الحديث بالنسبة للمشتغلين بالحديث وعلومه، ووضع مقرر خاص لطلبة الدراسات العليا في هذا الفن والبحث فيه نظرياً وعملياً، فكثير من الخلل الواقع في كلام المعاصرين على الأحاديث نتيجة للقصور في علم العلل وعدم التفطن لدقائقه، وهذا من أكبر أسباب التنافر والاختلاف في الحكم على الأحاديث بين المعاصرين وكبار النقاد المتقدمين.
- ٢- أهمية وضرورة التنسيق العلمي بين الدراسات المتنوعة عن الأعلام، فكثير من أئمة العلل أفردوا ببحوث ودراسات، وبقي التنسيق والموازنة بين هذه الدراسات لمعرفة المناهج العلمية التي سار عليها النقاد، وموضع الاتفاق والاختلاف بينهم.
- ٣- التأكيد على طباعة الرسائل العلمية الأكاديمية التي لم تطبع بعد، لكي يتمكن الباحثون من الاستفادة منها والتنسيق بينها.
- ٤- التأكد من قدرة الطالب العلمية والذهنية لخوض غمار هذا الفن عند تسجيل رسالته العلمية في علم «علل الحديث»، وفي هذا رحمة بالطالب أن يخوض فتناً لا يحسنه، وكذلك فيه محافظة على هذا الفن أن يتكلم فيه من لا يتقنه فيفسد أكثر مما يصلح!.

- ٥- أن من المستحسن عند دراسة أي علم من الأعلام المشهورين والمكثرين تخصيص الدراسة في نواحي معينة وتجنب التعميم فلا يقال مثلاً «جهود ابن المديني في الحديث» ، بل يتخصص في جزئية معينة من سيرة هذا العلم كأن يقال : «منهج ابن المديني في العلل» ، «منهج ابن المديني في نقد الرواة» ، «مؤلفات ابن المديني» ، «علوم الحديث عند ابن المديني» ، وقس على هذا، لكي تكون الدراسة أعمق وتستوفي الجزئيات المطلوبة في هذه الدراسة فتخرج نتائج دقيقة .
- ٦- تخصيص الإمام علي بن المديني بالعناية والدراسة، وذلك لأن أئمة الحديث ونقادهم مجمعون على تقدمه في هذا الفن على جميع أقرانه كما تقدم .
- ٧- دراسة بعض الأئمة الذين لم يفردوا بدراسات علمية حديثة متخصصة كمحمد بن سيرين وإمام أهل البصرة في الحديث في زمانه، وأول من فتش الأسانيد ونقد الرجال كما قال ابن المديني وابن معين .
- ٨- أهمية البحث والتنقيب عن مخطوطات العلل في مكتبات العالم المختلفة والسعي لتحقيقها وإخراجها، ولو كوّنت لجنة للبحث والمتابعة والتنسيق بين الجامعات والمراكز العلمية ودور البحث والنشر لهذا الغرض لكان هذا حسناً .
- ٩- ضرورة إعادة تحقيق بعض كتب العلل المطبوعة والتي لم تحظ بتحقيق علمي متقن، وعلى رأسها علل ابن أبي حاتم فالنسخة المطبوعة كثيرة السقط، والتحريف، والتصحيح فلا يعتمد عليها كثيراً، وتكميل طباعة ما لم يكمل منها كعلل الدارقطني .
- ١٠- وضع معاجم شاملة للمصنفات في علل الحديث القديمة والحديثة، تذكر

الخاتمة

فيها جميع البيانات عن الكتاب على طريقة البليوجرافيات، مع وضع
كشافات شاملة (للعناوين، والموضوعات، والمؤلفين: حسب الوفيات،
حسب المعجم) ولعل الله -بفضله ومنته وتوفيقه- أن ييسر لي عمل ذلك.
هذا وأسأل الله -عز وجل- بأسمائه الحسنى وصفاته العليا أن يرزقنا العلم
النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهم المصادر والمراجع

- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة. لابن حجر، تحقيق: عدد من الباحثين في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة النبوية، ط ١.
- الأحاد والمثاني. لابن أبي عاصم، تحقيق: باسم الجوابرة، ط ١، ١٤١١، دار الراية، الرياض.
- آداب الشافعي ومناقبه. لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.
- الأعلام: خير الدين الزركلي، ط ٦ (١٩٨٠م). دار العلم للملايين، بيروت.
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ. للسخاوي، ١٤٠٣، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح. لابن دقيق العيد، دراسة وتحقيق: د. عامر صبري، ١٤١٧، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب.
- لأبي نصر ابن ماكولا، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتاب الإسلامي، مصر.
- ألفية السيوطي في علوم الحديث. شرح: أحمد شاكر، ط ٢، ١٤٠٩، مكتبة ابن تيمية، مصر.
- الباعث الخفي شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير. شرح: أحمد شاكر، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البداية والنهاية. لابن كثير، نشر مكتبة المعارف، بيروت.
- بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس. للضبي، دار الكتاب العربي.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. للفيروزآدي، تحقيق: محمد المصري، ط ١، ١٤٠٧، جمعية إحياء التراث الإسلامي، منشورات مركز المخطوطات والتراث.
- تاريخ بغداد. للخطيب البغدادي، نشر دار الكتاب العربي.

أهم المصادر والمراجع

- تاريخ جرجان. للسهمي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان ط ٣، ١٤٠١، عالم الكتب، بيروت.
- تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي. تحقيق: إبراهيم الأبياري. ط ٢، ١٤١٠، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- تاريخ مدينة دمشق. لابن عساكر، المطبوع تحقيق: عمر العمروي، طبع دار الفكر، بيروت.
- تذكرة الحفاظ. للذهبي، دار إحياء التراث العلمي.
- تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب من روايته. للمالك، طبع ضمن كتاب الحفاظ الخطيب البغدادي أثره في علوم الحديث للطحان، ط ١، ١٤٠١، دار القرى الكريم، بيروت.
- التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح. للباقي، تحقيق: أبولبابة حسين، ط ١، ١٤٠٦، دار اللواء، الرياض.
- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح. للعراقي، ت ليق: محمد راغب الطباخ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- التكملة لكتاب الصلة. لابن الأبار، ١٣٧٥، مصر.
- التكملة لوفيات النقلة. للمندري، تحقيق: بشار عواد، ط ٣، ١٤٠٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- التمييز. لمسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد الأعظمي. ط شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة.
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق. لابن عبد الهادي، تحقيق: أيمن شعبان، ط ١، ١٤١٩، دار الكتب العلمية.
- تهذيب التهذيب. لابن حجر، ط ١، دار الباز، مكة.
- تهذيب سنن أبي داود. لابن قيم الجوزية. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد فقي. ط ١ (١٤٠٠) دار المعرفة، بيروت.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. للمزي، تحقيق د. بشار عواد، ط ١، مؤسسة الرسالة.

أهم المصادر والمراجع

- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. لابن ناصر الدين، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط ١، ١٤١٤، مؤسسة الرسالة.
- الثقات. لابن حبان البستي، ط ١، ١٣٩٣، مجلس دائرة المعارف، الهند.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، ط ١، ١٤٠٣، مكتبة المعارف، الرياض.
- الجامع الصحيح. لمسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، ١٣٧٤، المكتبة الإسلامية، تركيا.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم. لابن رجب، دار المعرفة.
- الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، ط ١، ١٣٧١، مجلس دائرة المعارف، الهند.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لعبد القادر بن محمد القرشي. تحقيق: محمد الحلو. ط ١ (١٤٠٨)، مؤسسة الرسالة.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط ٢، ١٩٧٢م، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. لابن فرحون المالكي، تحقيق: محمد الأحدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.
- ذكر أخبار أصبهان. لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب الإسلامي.
- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي. تحقيق: أبي غدة، ط ٥، ١٤٠٤، مكتبة الرشد، الرياض.
- ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم. للكتان، تحقيق: الحمد، ط ١، ١٤٠٩، دار العاصمة، الرياض.
- ذيل تذكرة الحفاظ. للحسيني الدمشقي، دار إحياء التراث العربي.
- ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن و المسانيد. للفاسي، تحقيق: كمال الحوت، ط ١، ١٤١٠، دار

أهم المصادر والمراجع

- الكتب العلمية، بيروت.
- ذيل طبقات الحنابلة. تأليف: ابن رجب (ت ٧٩٥)، دار الباز، مكة المكرمة.
- ذيل العبر للحسيني = العبر للذهبي.
- الرسالة. للشافعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط ٢، ١٣٩٩، دار التراث.
- الرياض النضرة في مناقب العشرة. لأحمد الطبري، تحقيق: عيسى الحميري، ط ١، ١٩٩٦م، دار الغرب الإسلامي.
- زاد المعاد في هدي خير العباد. لابن القيم تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبدالقادر الأرنؤوط، ط ١٤٠٧، مؤسسة الرسالة.
- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي. دراسة و تحقيق: سعدي الهاشمي، ط ٢، ١٤٠٩، دار الوفاء للطباعة، مصر.
- السنن الكبرى. للبيهقي، دار المعرفة.
- سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني. تحقيق: سليمان آتش، ط ١، ١٤٠٨، دار العلوم-الرياض-.
- سير أعلام النبلاء. للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، ط ٤، مؤسسة الرسالة.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. للالكائي، تحقيق: أحمد الحمدان، ط ١، ١٤٠٩، دار طيبة، الرياض.
- شرح علل الترمذي. لابن رجب، تحقيق: همام سعيد، ط ١، ١٤٠٧، مكتبة المنار، الأردن.
- شرحه لابن ماجه. لمغلطاي، تحق ق: كامل عويضة، ط ١، ١٤١٩، مكتبة نزار الباز.
- صلة الخلف بموصول السلف. للروداني، تحقيق د. محمد حجي، دار الغرب، بيروت.
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلماهم ومحدثهم وفقهائهم وأدبائهم. لابن بشكوال، تحقيق: عزت الحسيني، ط ٢، ١٤١٤، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الضعفاء الكبير. للعقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط ١، ١٤٠٤، دار الكتب

أهم المصادر والمراجع

العلمية، بيروت.

- الضَّوء اللامع لأهل القرن التاسع. للشخاوي، الناشر دار مكتبة الحياة، بيروت.
- طبقات الحفاظ. للسيوطي، ط ١، ١٤٠٣، دار الكتب العلمية، بيروت.
- طبقات الخنابلة. لأبي الحسين بن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى. للسبكي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.
- طبقات علماء الحديث. لابن عبد الهادي، تحقيق: أكرم البوشي، ط ١، ١٤٠٩، مؤسسة الرسالة.
- طبقات الفقهاء. للشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، ط ٢، ١٩٨١، بيروت.
- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها. لأبي الشيخ الأصبهاني تحقيق: عبدالغفور البلوشي، ط ١، ١٤١٢، مؤسسة الرسالة.
- العبر في خبر من عبر. للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العدة في أصول الفقه. لأبي يعلى الحنبلي، تحقيق: المبارك، ط ١، ١٤٠٠، مؤسسة الرسالة.
- ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال. تأليف: زهير عثمان، ط ١، ١٤١٨، مكتبة الرشد، الرياض.
- علل الحديث: لابن أبي حاتم. تحقيق: محب الدين الخطيب، ١٤٠٥، تصوير دار المعرفة، بيروت.
- العلل الكبير. للترمذي، ترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: السامرائي والنوري والصعيد، ط ١، ١٤٠٩، عالم الكتب.
- علم الرجال وأهميته. للمعلمي، تحقيق: الحلبي، ط ١، ١٤١٧، دار الراجعية.
- علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام. تأليف: إبراهيم بن الصديق، عام ١٤١٥، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

أهم المصادر والمراجع

- علوم الحديث: لابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر ١٤٠١، ط المكتبة العلمية، بيروت.
- الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال. تأليف: إكرام الله الحق، ط ١، ١٤١٣، دار البشائر الإسلامية.
- عمدة القاري. تأليف: بدر العيني، دار إحياء التراث - بيروت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن رجب، أعده ثمانية من المحققين إشراف: محمد عوض المنفوش، ط ١، ١٤١٧، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. لابن حجر، ط ١، ١٤٠٧، دار الريان للتراث، القاهرة.
- فتح الباقي في شرح ألفية العراقي. لذكريا الأنصاري (ت ٩٢٦)، مطبوع مع التبصرة والتذكرة للعراقي، دار الكتب العلمية.
- فتح المغني شرح ألفية الحديث. للسخاوي، تحقيق: علي حسين علي، ط ٢، ١٤١٢، دار الإمام الطبري.
- الفروسية. لابن قيم الجوزية. تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. ط ١ (١٤١٤) دار الأندلس حائل السعودية.
- الفهرست. تأليف: محمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٥)، در المعرفة، بيروت.
- فهرست ما رواه عن شيوخه. لابن خير الأشيلي، تعليق: فرنستكه زیدین وخیان ربارة، ط ٢، ١٣٩٩، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الكامل في ضعفاء الرجال. لابن عدي، تحقيق: يحيى غزاوي، ط ٣، سنة ١٤٠٩، دار الفكر، بيروت.
- كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين. تأليف: علي بن المفضل (٦١١)، تحقيق: محمد سالم، أضواء السلف.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. تأليف: حاجي خليفة (١٠٦٧)، عام ١٤٠٢، دار الفكر.
- الكفاية في علم الرواية. للخطيب البغدادي ط ١، ٤٠٩، دار الكتب العلمية، بيروت.

أهم المصادر والمراجع

- لفظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ. للهاشمي (ت ٨٨٥)، دار إحياء التراث العربي.
- لسان العرب. لابن منظور، ط ١، ١٤١٠، دار صادر، بيروت.
- لسان الميزان. لابن حجر، ط ٣، ١٤٠٦، الطبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. لابن حبان، تحقيق: محمود زايد، ط ٢، ١٤٠٢، دار الوعي، حلب.
- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس. لابن حجر، تحقيق: المرعشي، ط ١، ١٤١٥، دار المعرفة، بيروت.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. جمع عبدالرحمن بن قاسم و ابنه محمد، طبع على نفقة خادما الحرمين الشريفين.
- محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح. للبلقيني، تحقيق د. عائشة عبدالرحمن، ١٩٧٤ م، مطبعة دار الكتب، القاهرة.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للقاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي. تحقيق: د. محمد عدادب الخطيب. ط ٣ (١٤٠٤). دار الفكر
- المدخل إلى الصحيح: لأبي عبدالله محمد بن محمد الحاكم النيسابوري. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. الطبعة (١٤٠٤). مؤسسة الرسالة.
- المدخل إلى كتاب الإكليل. للحاكم، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، المكتبة التجارية، مكة.
- مشاهير علماء الأمصار. تأليف: محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، صححه: فلايشهر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. تأليف: الفيومي (ت ٧٧٠)، المكتبة العلمية، بيروت.
- معالم السنن. مع كتاب مختصر سنن أبي داود للمنذري. تأليف: حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨)، تحقيق: أحمد شاكر و محمد الفقي، ط ٢، ١٣٩٩، المكتبة الأثرية، باكستان.
- معجم المؤلفين. تأليف: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

أهم المصادر والمراجع

- معجم البلدان. تأليف: ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦)، تحقيق: فريد الجندى، ط ١، ١٤١٠، دار الكتب العلمية - بيروت.
- المعجم المختص بالمحدثين. تأليف: محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق د. محمد الهيلة، ط ١، ١٤٠٨، مكتبة الصديق، الطائف.
- المعجم المفهرس. لابن حجر، تحقيق: محمد شكور، ط ١، ١٤١٨، مؤسسة الرسالة.
- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. تصوير دار الكتب العلمية - بيروت.
- معرفة علوم حديث. للحاكم، تعليق د. معظم حسين، ط ٣، ١٤٠١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.
- المعرفة والتاريخ. للفسوي، تحقيق د. أكرم العمري، ط ١، ١٤١٠، مكتبة الدار، المدينة النبوية.
- مقاصد الشريعة في مدرسة أهل البيت. لمهدي مهريزي، ترجمة: حيدر نجف.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد. لابن مفلح، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، ط ١، ١٤١٠، مكتبة الرشد، الرياض.
- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة.
- لابن رشيد، تحقيق د. محمد الخوجة، دار الغرب، بيروت.
- مناقب الشافعي. للبيهقي، تحقيق: أحمد صقر، ط ١، ١٣٩١، مكتبة دار التراث، مصر.
- موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد. تأليف: أكرم العمري، ط ٢، ١٤٠٥، دار طيبة، الرياض.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. للذهبي، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- نزهة النظر في شرح نخبة الفكر. لابن حجر، ط ١، ١٤١٣، مكتبة جده.
- نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليمين من الفوائد: للعلائي، تحقيق: بدر البدر،

أهم المصادر والمراجع

- ط ١، ١٤١٦، دار ابن الجوزي، الدمام.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. للتلمساني، تحقي : إحسان عباس، ١٩٦٨، دار صادر، بيروت.
- النكت الجياد من كلام شيخ النقاد... المعلمي. لصبيحي، ط ١، ١٤٢٠، أضواء السلف.
- النكت على كتاب ابن الصلاح. لابن حجر، تحقيق: ربيع مدخلي، ط ٢، ١٤٠٨، دار الراجية.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد، ط ١، ١٤١٩، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
- نكت الهميان في نكت العميان. للصفدي، أحمد زكي، ١٩١١م، القاهرة.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري. لابن حجر تعليق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.
- الوافي بالوفيات. للصفدي، جماعة من المحققين، ١٣٨١، دار فرانزشتايرفي باد.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

٥ مقدمة البحث
١١ تمهيد وفيه مبحثان :
١٣ المبحث الأول : تعريفُ العلل لغةً واصطلاحاً
١٧ المبحث الثاني : أهمية علم العلل وشرفه وعزته، وأسباب ذلك
	الفصل الأول : ذكر أئمة العلل والمصنفين فيه من بداية القرن الثاني إلى
٢٧ نهاية القرن التاسع
٣٠ المبحث الأول : ذكر أئمة العلل والمصنفين فيه
١٧٦ المبحث الثاني : المصنفات في العلل
١٨٥ المبحث الثالث : أبرز الاستنتاجات العلمية، والملاحظات النقدية على ما تقدم
١٩١ الفصل الثاني : أمثلة من دقائق تحليل النقاد للأحاديث
٢١١ الفصل الثالث : جهودُ المعاصرين في بيان علم «علل الحديث»
٢٢٦ الخاتمة : وفيها أبرزُ نتائج البحث، وتوصيات مقترحة
٢٣٢ أهم المصادر والمراجع
٢٤١ فهرس الموضوعات

الصف والإخراج الفني
مركز عالم الطباعة

ت: ٤٧٦٠٢٦٦